المديرة المسؤولة: أمينة ابن الشيخ أوكدورت - الإيداع القانوني 2001/0008 - الترقيم الدولي: 1114/1476 العدد: 262 نونبر 2022/2972 NOVEMBRE – ⵏⵓⵡⴰⵎⴱⵔ الثمن: 5 دراهم/1.5 Euro

www.amadalamazigh.press.ma amadalamazigh@yahoo.fr Amadalpresse Amadalpresse @Amadalpresse

الأمازيغية في وزارة بنموسى

بين القوانين والمزاجية

ᐊᒃᑲᓇᕗᑦ ᐃᓄᐃᑦ ᐊᑐᕐᓂᖅ ᐊᑐᕐᓂᖅ ᐃᓄᐃᑦ ᐊᒃᑲᓇᕗᑦ

ᐃᓕᓴᕐᓂᐊᖅ ᐊᑐᕐᓂᖅ ᐃᓄᐃᑦ ᐊᒃᑲᓇᕗᑦ

كان لي شرف الحضور في فعاليات اللقاء الذي نظمه نادي الصحافة بالمغرب والمركز المغاربي للدراسات والأبحاث في موضوع: «محتويات منصات التواصل بين حرية التعبير والتفاهة». فقبل الخوض في أبعاد هذه القضية، لابد من الوقوف عند مصطلح التفاهة في واحد من معانيها الذي يدل على الحقارة والدناءة، وهي بالتالي نقص في الأصالة والإبداع والقيمة أو القيم، كما يمكن ان نصف بها كل ما لا أهمية ولا طعم له ولا قيمة له أيضا.

إلا أنه في كثير من الأحيان، حين نقدم على وصف شيء ما بالتافه قد يعتبر حكم قيمة، ولو يبقى دائما الوصف نسبيا في كل الظروف والمقامات، فما أراه تافها لا يراه غيري بالضرورة كذلك.

ومن الأسئلة التي تفرض نفسها علينا في هذه السياقات، لماذا اصبحت مواقع التواصل الاجتماعي تعج ب «التفاهات» وما طبيعة هذه التفاهات؟ وما المقصود بالتافه في مواقع التواصل الاجتماعي، وهل يعني فقط ما يعرف بروتيني اليومي تحديدا؟

وماذا نقول عن محتويات المنصات التي تقدم نصائح في التغذية وفي التجميل والتطبيب بدون مرجعيات علمية وطبية؟ وما موقع منصات الإفتاء والدعوة التي يديرها الشيوخ والفقهاء الذين يفتون في الدين دون تكوين في علم الاديان وفي التراث الفقهي الإسلامي؟

ومن يتحمل المسؤولية فيما وصل اليه المجتمع من فساد أخلاقي وانحلال قيمي؟ هل الأسرة؟ ام المدرسة؟ أم الاعلام؟ ام الاحزاب السياسية أو المجتمع المدني؟ أم المسجد؟

اعتقد أنها أسئلة لن نجد لها اجوبة الا في حالة ما التزمنا بالكثير من الموضوعية في تحليل الوضع والتزامنا بالمزيد من الجرأة لوضع الأصبع على مكامن الداء، وتسمية الأشياء بمسمياتها، ونحمل المسؤولية لمن يجب أن يتحملها فعلا، كما يجب تحديد أدوار كل المؤسسات السالفة الذكر، كل واحدة ودرجة مسؤوليتها الاجتماعية والتربوية والسياسية والاقتصادية والثقافية. ومن هذا المنطلق لابد من طرح سؤال جوهري وهو من له سلطة التربية او بكل بساطة من يربي؟

أعتقد أن الأسرة لها حظها في التراجعات الأخلاقية، ومثال واحد قد يدل على أن مؤسسة الأسرة لها يدا في هذا التفسخ القيمي، بالنظر إلى ما يقوم به آباء وأمهات التلاميذ والتلميذات الذين يثورون في وجه الأساتذة المكلفين بالحراسة أثناء الامتحانات بحجة أنهم لا يتركون ابناءهم يغشون في الامتحانات، ويبحثون لهم عن مشجب يعلقون عليه فشلهم ورسوبهم، والدرس الذي يمكن استخلاصه من سلوكات مثل هؤلاء الآباء، هو ان الاسرة قدمت استقالتها وتخلت عن واجبها الأساسي في التربية والتقويم.

أمينة ابن الشيخ

صرخة لابد منها

هل المدرسة هي السبب؟ فجميعنا يعلم أن اللبنة الأساسية لبناء تعليم جيد هي الاستاذة والاستاذ باعتبارهم الحلقة الاساسية في سلسلة التكوين والتربية الإخلاقية والوطنية. الا انني لا أعتقد ان المدرسة تؤدي وظيفتها في التربية كما يجب، ذلك حين نرى بعض الاساتذة يروجون لمقاطع فيديو من داخل القسم لا علاقة لها بالتربية والتكوين، او حين نجد استاذا يتباهى بالوجه المكشوف في مواقع التواصل الاجتماعي بكون تلامذته الفتيات يتنافسن على الظفر بعلاقة عاطفية معه، او حين تتطلع الى أخبار الاغتصاب في المدارس وفي رياض الأطفال تتصدر صفحات الجرائد وتعج بها غرف المحاكم.

هل الاحزاب السياسية؟ أشك في ذلك كذلك حين تجد زعماء الأحزاب وممثلي الأمة الذين من المفروض فيهم أن يلعبوا دورهم الاساسي في تأطير المواطنين والعمل على الترافع من اجل الرقي بهم أخلاقيا واقتصاديا، يتنابزون فيما بينهم بالألقاب ويسبون بعضهم البعض ويتلونون كالحرابي بألوان تتغير حسب مصالحهم، متنصلين من الوعود والالتزامات التي التزموا وعدوا بها.

هل المجتمع المدني؟ اشك في ذلك خصوصا أن المجتمع المدني للأسف الذي يتفق الجميع ان دوره الاساسي هو التأطير والترافع والتثقيف وو ...، أصبح يغرد خارج السرب، شغله الشاغل هو التهافت على وضع مشاريع، أغلبها لا علاقة له باهتمامات المواطنين، ولا بقيم مجتمعنا، بل يضعها فقط ليتنافس بها من أجل تمويلات أجنبية ودعم خارجي.

الاعلام؟ أشك في فعالية دوره في التحسيس والتأطير والتثقيف وحتى الإخبار، لأنه إعلام مستلب ليس في مضامين البرامج التي يبثها فقط، بل كذلك في اللغات التي يستعملها وهي لغات خشب، لغات جافة لا يفهمها المواطنون وبالتالي فهي لا تؤدي وظيفتها.

هل المساجد؟ لا أظن لأن فقهاء المساجد منهمكون ومشغولون فيما يدر الأموال من رقية شرعية وكتابة تعويذات، يستغلون بها ضعفاء النفوس والمرضى النفسيين للسطو على أموالهم؟

للأسف كل هذه المؤسسات قدمت استقالتها من فعل التربية والتوجيه، وتركت المجال لمواقع التواصل الاجتماعي في تأطير الأبناء. واستحضر هنا رد شاب صغير حول سؤال الصحفي، حول ما تلفظ به المسمى «طوطو» أثناء الحملة ضد هذا الأخير، فقال الشاب انه وأقرانه لم يفاجئهم هذا الكلام لأنهم ألفوه ويجدونه كلام عادي وبالتالي فهو قدوتهم. إذن لمن تعود مسؤولية التربية والتكوين في بلادنا؟

إنها مسؤوليتنا كلنا، وليس لنا الحق في التخلي والتنصل منها لأننا معنيون جميعا، أبناء وبنات هذا الوطن، وآباء وأمهات هذه الاجيال الصاعدة وقديما قال الحكيم:

ⵓⵓⵏⵎⵓⵎ ⵖⵎⵏⵏⵏ ⵖⵓ ⵓⵢ
ⵔⵓⵣⵓ ⵢ ⵅⵓⵓ ⵖⵓⵅⵓⵅ ⵄⵓⵏⵓ

البرنس الابيض لايجعل من الرجل فقيها

مستقبل الهوية المغربية بين التحصين والاستمرارية" محور ندوة وطنية بالعرائش

نظمت جمعية "إفاسن أسرحن" مساء الخميس 17 نونبر بمدينة العرائش، ندوة وطنية تحت شعار " مستقبل الهوية المغربية بين التحصين والاستمرارية".

وشارك في تأطير الندوة كل من المستشارة بديوان رئيس الحكومة والمكلفة بالملف الأمازيغي؛ أمينة ابن الشيخ والتي تناولت دور القانون التنظيمي المتعلق بتحديد مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية في تثبيت الهوية المغربية وتحصينها، والأستاذ رشيد الراخا رئيس التجمع العالمي الأمازيغي والذي شدد في معرض مداخلته على ضرور إعادة كتاب التاريخ المغربي بما يخدم تحصين الهوية الأصلية للمغرب، بالإضافة إلى الدكتور رشيد شلوشي الذي تناول موضوع الهوية بين التاريخانية والدستور والأستاذ عمر أقصري.

وأكد حسين صبار رئيس الجمعية المنظمة، أن الغاية من تنظيم الندوة هو إبراز دور الهوية في تحصين التعدد والتنوع الثقافي واللغوي بالمغرب، مشددا على ضرورة إبراز اللغتين الرسميتين العربية والأمازيغية والرافد الحساني للمغرب.

كما أكد على ضرور تدريس الأمازيغية وإعطائها المكانة التي تستحقها باعتبارها لغة رسمية إلى جانب العربية و مضاعفة أساتذة اللغة الأمازيغية، والاهتمام بالهوية الأمازيغية باعتبارها هوية الأرض في كل جوانبها، مشيراً إلى أن تقدم عدد من الدول راجع بالأساس إلى الاهتمام بهويتها.

ⴰⵖⵔⵎ الأمازيغي العالم AMAZIGH
المديرة المسؤولة:
أمينة الحاج حماد
أكدورت ابن الشيخ

هيئة التحرير:
رشيد راخا
رشيدة إمرزيك
منتصر أحولي (إثري)
نادية بودرة

الإخراج الفني:
رشيدة إمرزيك

القسم التقني:
خيرالدين الجامعي

ملف الصحافة:
- الإيداع القانوني: 2001/0008
- الترقيم الدولي: 1476-1114
- رقم اللجنة الثنائية للصحافة المكتوبة أ.م.ش 046-06

الإدارة والتحرير:
5 زنقة دكار الشقة 7 المحيط - الرباط
هاتف/فاكس: 83 72 72 37 05

البريد الإلكتروني:
amadalamazigh@yahoo.fr

الموقع الإلكتروني:
www.amazigh.press

السحب:
مجموعة ماروك سوار

التوزيع:
سابريس

الجريدة تصدر عن شركة:
EDITIONS AMAZIGH

Editeur:
Rachid RAHA
- R.C.: 53673
- Patente: 26310542
- I.F.: 3303407
- CNSS: 659.76.13

Compte Bancaire:
BANK OF AFRICA
011.810.00.00.45.210.00.20703.89

سحب من هذا العدد:
10.000 نسخة

أكثر من 20 سنة في خدمة الأمازيغية

الأمازيغية بين القوانين والمزاج السياسي

في ظل الغليان الذي يشهده ملف تدريس الأمازيغية، وفي ظل التراجعات على ما تم تحقيقه في السابق، خصوصا التراجع على الأستاذ المتخصص في الأمازيغية من طرف وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة، وفي ظل ما تعيشه الأمازيغية في الإدارات العمومية عامة، قررنا في هذا العدد التطرق إلى هذه الإكراهات والإشكالات واستقاء الردود التي تلت قرار الوزير بنموسى.

إعداد الملف : هيئة التحرير

تفعيل رسمية الأمازيغية بين السياسي والإداري

عبدالله حيتوس

Il n'y a jamais eu, il ne saurait y » avoir de grande politique sans bonne administration » Emile de Girardin

أمام تعثر العديد من ملفات الإصلاح وغير قليل من أوراش تنزيل الكثير من مضامين الدستور، لا يجد المواطنون بُدّا من الإشارة بأصابع الإتهام إلى الحكومة وعلى الخصوص إلى من يتولى مسؤولية قيادتها، متهمين إياه بالتقصير في أداء مهامه، والعجز عن الوفاء بوعوده واحترام التزاماته. فوعينا الجمعي، باعتباره البنية المعرفية المتغيرة للمجتمع التي تحدد تقديرنا لعناصر الفعل والتحكم والتأثير، لا يرى مسؤولا آخر عن فشل الإصلاحات وتعثر أوراشها غير الفاعل الحكومي.

فالإدارة، في نظر المواطنين، ليست سوى أداة تنفيذ تتحكم فيها الحكومة، فالسياسي، حسب هذا المنظور، هو الذي يحدد تصوره للسياسات العمومية والعامة ويعدها وينفذها وتكون الإدارة في كل هذه المراحل رهن إشارة الفاعل السياسي الذي يقود الحكومة؛ لذلك توجه أصابع الإتهام للفاعل السياسي، دون غيره، ويحاسب وحده على فشل السياسات العمومية والعامة.

لكن، وبالنظر لما نلاحظه وما سبق وأن أشار إليه العديد من الباحثين؛ أليست السياسات العمومية مسرحا للصراع بين السياسي والإداري؟ أليست هذه السياسات منتوجا خالصا لمخاض التدافع السياسي وصراع التصورات المتناقضة في ساحة البحث عن الإجابات الممكنة للمشاكل العمومية وانتظارات المواطنين؟ ألا تثبت الممارسة الفعلية والواقع المعاش أن الإدارة ليست فقط أداة تنفيذ وأنها، أولا وأخيرا، سلطة قائمة الذات ضمن نسق بيروقراطي؟

هذه الأسئلة وغيرها ذات الصلة بجدلية السياسي والإداري وتغول البيروقراطية، كانت محور أعمال العديد من علماء الإجتماع والمفكرين والمختصين، فقد شغلت كارل ماركس وماكس فيبر وميشال كروزيي وديفيد غرايبر وآخرون. وقد طَرَحْنَا هذه الأسئلة لا للتصدي لها، فالأمر أكبر بكثير من حيز هذا المقال ويتجاوز إمكانيات صاحبه، لكننا طرحناها للارتكاز عليها بغية فتح باب النقاش حول موضوع تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية بين السياسي والإداري.

سؤال السياسات العمومية لتفعيل رسمية الأمازيغية؟

يعتبر مفهوم السياسات العمومية مفهوما بالغ التعقيد فهو ملتقى العديد من الحقول المعرفية، ومن ضمنها علم السياسة وعلم الإدارة، ويشير المعهد العالي للدراسات العمومية في فرنسا إلى أن السياسة العمومية "هي مجموع القرارات و الأعمال والتدخلات المتخذة من قبل الفاعلين المؤسساتيين والاجتماعيين لأجل إيجاد حلول لمشكل جماعي ما". أما اصطلاحيا، فالسياسات العمومية هي الخطة التي تقوم على تصورات تنجز على أرض الواقع لمعالجة مشكل معين يمس مجالا معينا.

وعلاقة بموضوعنا، يمكن القول أن السياسات العمومية ذات الصلة بتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، ورغم أنها مؤطرة بالخطابات الملكية، والدستور، والقانون التنظيمي رقم 26 16-، والمخطط الحكومي المندمج لتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، فمعالمها ما زالت غير واضحة وبالتالي فهذه السياسات العمومية عاجزة عن تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية والتقيد بالجدولة الزمنية المنصوص عليها في القانون التنظيمي المتعلق بمراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية وكيفيات إدماجها في مجال التعليم وفي مجالات الحياة العامة ذات الأولوية.

وإذا كانت مسؤولية الفاعل الحكومي قائمة في ما تعانيه السياسات العمومية ذات الصلة بالأمازيغية من ضبابية وترهل وعجز وبطئ في الإنجاز، فإن مسؤولية الإدارة قائمة أيضا، لأنها شريك في هندسة وصناعة السياسات العمومية؛ فالكثير من المعطيات الميدانية تؤكد مسؤوليتها في ما يعاني منه ورش الأمازيغية، الذي يواجه العديد من التحديات ذات الصلة بأداء الفاعل الإداري، نذكر من بينها:

> **إذا كانت مسؤولية الفاعل الحكومي قائمة في ما تعانيه السياسات العمومية ذات الصلة بالأمازيغية من ضبابية وترهل وعجز وبطئ في الإنجاز، فإن مسؤولية الإدارة قائمة أيضا، لأنها شريك في هندسة وصناعة السياسات العمومية**

أولا – تحدي العقليات : فتكلس العقليات في الكثير من المصالح المركزية والخارجية بوزارة التربية الوطنية، على سبيل المثال، أضر كثيرا بورش إدماج الأمازيغية في المنظومة التعليمية، وأوقف الزخم والحماس الذي تميز بهما هذا الورش في سنواته الأولى (خرج الورش إلى الوجود سنة 2003).

ثانيا – تحدي تكوين الموارد البشرية المؤهلة : فرغم مرور أزيد من عشر سنوات على ترسيم الأمازيغية وانصرام أزيد من ثلاث سنوات من عمر القانون التنظيمي رقم 26 – 16 لم تبادر الإدارات العمومية إلى إحصاء الموارد البشرية المتوفرة في مختلف مصالحها والمؤهلة للإنخراط في تفعيل رسمية الأمازيغية، ولا بادرت إلى تحديد الخصاص في الموارد البشرية اللازمة لمواكبة ورش الأمازيغية، في إطار تدبيرها التوقعي للوظائف والكفاءات.

ثالثا – غياب سياسات قطاعية واضحة المعالم لتفعيل رسمية الأمازيغية: فرغم ما تحقق خلال السنة الماضية ونخص بالذكر الشروع في الترجمة الفورية في مجلس النواب وتوظيف مساعدين اجتماعيين بوزارة العدل وإدماج الأمازيغية في الهوية البصرية للبعض من مؤسسات الدولة، فإنه يلاحظ غياب سياسات قطاعية واضحة المعالم قابلة للتحقق مع مؤشرات الإنجاز وقياس الأثر، ولن يختلف إثنان حول الدور المحوري للفاعل الإداري في بلورة هذه السياسات القطاعية.

سؤال ما العمل؟

ليس بوسعي الإجابة عن هذا السؤال، لكن يمكنني الإدلاء بدلوي بشأنه، وأقول أن إشكالية من يتحكم في السياسات العمومية ليست حكرا على المغرب، فالصراع بين الفاعل الإداري والفاعل السياسي حول من سَيَتَحَكَّم في صناعة السياسات العمومية، إشكالية تهم كل بلدان العالم بشكل متفاوت؛ ففي فرنسا، مثلا، وصل الأمر ببعض الباحثين والمفكرين والمهتمين بالموضوع إلى القول بأن الدولة في حرب مع موظفيها، كما هو الشأن مع الكاتبة " Agnès Verdier Molinié" التي نشرت كتابا عنوانه: " الموظفون ضد الدولة".

فجدلية الإداري والسياسي هي في واقع الأمر لعبة شد الحبل بين الفاعل الإداري، من جهة، والفاعل السياسي، من جهة أخرى، فإذا مالت الكفة لصالح الإدارة صارت بيروقراطية مهيمنة على كل مراحل وضع السياسات العمومية، وإذا مالت جهة السياسي عادت الإدارة إلى وضعها الطبيعي أي أنها رهن إشارة الفاعل السياسي لإعداد وتنفيذ السياسات العمومية.

مغربيا، يمنح القانون الأسمى ميكانيزما دستوريا يجب تفعيله للخروج من لعبة شد الحبل هذه، يتمثل في الديمقراطية التشاركية؛ ميكانيزم يمكن الاعتماد عليه لضبط العلاقة بين الفاعِل السياسي والفاعل الإداري مع استحضار دور الفاعل المدني. فالديمقراطية التشاركية لا تقصي أي من الفاعلين الثلاث من المشاركة والمساهمة في إعداد السياسات العمومية. ولعل هذا ما أراد السيد رئيس الحكومة أن يؤكد عليه، يوم 10 شتنبر الماضي بأكادير، حين أشار في كلمته أمام باحثين ونشطاء من الحركة الأمازيغية، إلى أدوار كل من الفاعلين الثلاث، مؤكدا على أهمية دور الفاعل المدني في تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، واستعداده للجلوس، شخصيا، مع الفعاليات المدنية للاشتغال على برامج أولويات للدفع بورش الأمازيغية قدما إلى الأمام.

فعاليات أمازيغية تُسلط الضوء على مستجدات تدريس الأمازيغية

*** الرباط / منتصر إثري**

سلطت فعاليات أمازيغية خلال ندوة صحفية نظمتها حول:»مستجدات تدريس اللغة الامازيغية»، صباح الثلاثاء 22 نونبر 2022 بالرباط، الضوء على إشكالات تدريس الأمازيغية وما تعيشه من التراجعات الكثيرة في مجال التعليم الذي اعتبره المتداخلون قطاعا استراتيجيا لتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية.

وأجمع المشاركون خلال الندوة على أن «الوزارة الحالية تراجعت حتى على المكتسبات القليلة التي تحققت لصالح تدريس الأمازيغية في السنوات الماضية، خصوصا عن تجربة الأستاذ المتخصص في الأمازيغية «مما يقود تدريس الأمازيغية إلى متاهات ونفق مسدود». وفق تعبيرهم.

وأوضح المفتش التربوي، عبدالله بادو أن من بين الالتزامات الحكومية هي تعميم الأمازيغية في ظرف خمس سنوات بدءا من إصدار القانون التنظيمي، وقد مرت إلى حدود اليوم سنتين على صدور هذا القانون إلا أن «الحكومة الحالية بدل من رفع عدد أساتذة وأستاذات الأمازيغية إلى حوالي 5000 أستاذ متخصص سنويا يتم التراجع عن الأستاذ المتخصص لفائدة الأستاذ المزدوج بالتالي يتم تقليص حتى العدد الحالي إلى ما يتجاوز 80 بالمائة من الإمكانيات الممكنة لتعميم اللغة الأمازيغية».

وأكد بادو أن هذا «إشكال فيما يخص تعبئة الموارد البشرية الضرورية خصوصا على مستوى أساتذة الأمازيغية دون الحديث عن غياب مفتشين متخصصين لتأطير ومواكبة تكوين الأساتذة ميدانيا»، وقال إن «التكوين الأساس الذي يقدم على مستوى المراكز غير كافي لمهننة تدريس اللغة الأمازيغية».

كما أشار المتحدث إلى التراجعات على مستوى المناهج الدراسية والأهداف والكفايات المستهدفة، حيث تم «تقليص أو التراجع عن الكفايات التي كان يتم استهدافها في المقررات التي عمل بها من 2003 إلى 2019 بشكل لا يستند الى منطلق واسس بيداغوجية واضحة، بل اعتمد نوعا من «البلقنة» و»البريكولاج « البيداغوجي فقط لذر الرماد في العيون والحديث عن تدريس اللغة الامازيغية دون ان يتم توفير لا الغلاف الزمني ولا المنهجيات ولا الأدوات والدعائم البيداغوجية الضرورية لتجويد وتطوير تدريس اللغة الأمازيغية».

وحمل عبد الله بادو «المسؤولية المباشرة إلى مديرية المناهج بوزارة التربية الوطنية وإلى المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية بحكم تنسيقه عملية تدبير إنتاج الكتب المدرسية التي لا تخضع إلى نفس المساطير والى نفس دفاتر التحملات التي تخضع له انتاج جميع الكتب المدرسية المتداولة في المدرسة العمومية». وفق قوله.

بدوره، أكد جمال بلحاج وهو أستاذ اللغة الأمازيغية بالمركز الجهوي لمهن التربية والتكوين بطنجة، أن «هناك تراجع على التخصص في الأمازيغية مشيرا إلى أن ذلك « يظهر حتى في المصوغات الموجودة داخل المراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين».

وأشار بلحاج إلى أن «العُدة الجديدة الخاصة بالتكوين هي عُدة مشابهة تماما للتخصص المُزدوج، بحيث يتم في السابق العمل بعُدة لها علاقة بالمواد الأخرى التي لها علاقة بالتخصص الموجودة داخل المراكز». مضيفا أن « هذا إن دل على شيء فإنه يدل على أن هناك نية مبيتة للتراجع على منطق التخصص في الأمازيغية».

وتطرق أستاذ اللغة الأمازيغية بالمركز الجهوي لمهن التربية والتكوين بطنجة، إلى الإكراهات في التكوينات. وقال «لم يتم اشراكنا في صياغات الأطر المرجعية الخاصة بالتكوين أو في صياغة المصوغات الخاصة بالتكوين في الأمازيغية»، وقال « إنها تقطر علينا من الأعلى دون أن نعرف الجهة أو الطرف الذي يعد عُدة التكوين بالرغم من أننا نحن أولى وأدرى بهذه المسائل». وفق تعبيره

وشدد بلحاج على أن غياب الكتاب المدرسي يشكل مشكل كبير أثناء التكوين ل»أننا نشتغل به مع الأساتذة المتدربين» كما ابرز « ثم غياب الأساتذة المكونين داخل المراكز الجهوية، مشيرا إلى أن المراكز الجهوية بالمغرب لا تتوفر إلا على أستاذ أو اثنين مكونين ويؤطرون أكثر من 80 أستاذ متدرب في تكوينهم الحضوري داخل المراكز وفي المحطات المهنية وفي تأطير من بين 60 و 70 بحث التخرج بالأمازيغية، وهذا إشكال كبير» يورد المتحدث.

وطالب المتحدث بتعميم الأمازيغية في المراكز الجهوية وفي فروعها وخلق مناصب مالية للأمازيغية داخل المراكز الجهوية، مؤكدا على ضرورة إشراك الأساتذة المكونين داخل المراكز تخصص الأمازيغية في جميع العمليات التي تتم في إطار إعداد العدة الخاصة بالتكوين في الأمازيغية».

ومن جهته، سلط الأستاذ محمد البهوي وهو أستاذ اللغة الامازيغية بمديرية صفرو الضوء على المشاكل والإكراهات التي يتخبط فيها أساتذة وأستاذات تدريس الأمازيغية في المؤسسات التعليميات.

وذكر البهوي على الخصوص معاناة أساتذة الأمازيغية مع استعمال الزمن، مشيرا إلى أن أساتذة تخصص الأمازيغية يدرسون ثمانية أفواج بمعدل ثلاث ساعات لكل فوج، أي 24 ساعة أسبوعيا، إلا أنه يتم إجبارهم على تدريس 27 ساعة وثلاثة ساعات تثبت وجوبا في جدول حصصه فيما يخص أنشطة الحياة المدرسية «.

وعبر أستاذ اللغة الأمازيغية بمديرية صفرو، عن أسفه من غياب الكتاب المدرسي الخاص بتدريس الأمازيغية «ولا يخفى دوره الجوهري في العملية التعليمية التعلمية في إنجاح الفعل التربوي» يقول المتحدث، كما انتقد ما قال عنه «التكليفات التعسفية التي يتلقاها أساتذة الأمازيغية في مستهل كل موسم دراسي والمقتضيات المجحفة في حق المترشحين والمترشحات لمباراة التخصص الامازيغية ضمن مباراة التعاقد التي تم الإعلان عليها في 07 نونبر الجاري «.

وطرح الأستاذ البهوي «مجموعة من المقترحات، من بينها سن مذكر وزارية تنهي هذا التخبط الذي يعيشه ملف تدريس الامازيغية، والاشارة فيها إلى الغلاف الزمني المحدد في 24 ساعة في الأسبوع «.

كما طالب بـ»ادراج الكتاب المدرسي الخاص بالأمازيغية في المبادرة الملكية لمليون محفظة، وسن مذكرة وزارية تنهي التكليفات التعسفية التي تطال الأساتذة والتراجع عن جميع المقتضيات المجحفة التي جاءت في مباراة التعاقد ل7 نونبر».

وأكد المتحدث أن «المقترحات والحلول البديلة التي طرحتها التنسيقية الوطنية للأساتذة وأستاذات اللغة الأمازيغية، إذا اشتغلت بها وزارة التربية الوطنية سيتم إعادة إدراج الأمازيغية في سكتها الصحيحة».

وتطرق هشام السعيد وهو أستاذ اللغة الأمازيغية بمدينة مكناس، هو الأخر إلى المشاكل التي يتخبط فيها ورش تدريس الأمازيغية، مبرزا أنها تتمحور بالأساس في قلة الموارد البشرية وغياب الكتاب المدرسي.

وشدد السعيد على أن الموارد البشرية هي السبيل لتعميم الأمازيغية من خلال التوفر على الأساتذة والمفتشين المتخصصين في الأمازيغية والذين بإمكانهم تحقيق الالتزامات الحكومية فيما يتعلق بتعميم الأمازيغية أفقيا وعموديا.

وتطرق المتحدث إلى غياب الكتب المدرسية والمقررات المدرسية الخاصة بتعليم اللغة الأمازيغية، مشيرا إلى أن «التلميذ لا يمكن أن يكتسب مهارات التعليمية والتعلمية بدون الكتاب المدرسي وهو المحور الأساسي للتدريس».

وشدد أستاذ الأمازيغية بمكناس على ضرورة «سن مذكرة وزارية مرجعية واضحة تنظم تخصص اللغة الأمازيغية داخل في المؤسسات التعليمية».

تنزيل الطابع الرسمي للأمازيغية مسؤولية من ؟

الحسن بنضاوش

منذ دستور 2011، وما جاء به من قرار التنصيص على رسمية اللغة الأمازيغية إلى جانب اللغة العربية، واصدار قانون تنظيمي في السنة الأخيرة من الولاية الثانية لحكومة ما بعد الدستور، وربط كل إجراء أو فعل أو ممارسة بالقانون التنظيمي وتفعيله، مازالت الأمازيغية خارج السياق وفي مسافة بعيدة عن حقيقة التفعيل الرسمي للأمازيغية في جميع مناحي الحياة.

ورغم ورود الأمازيغية في خطابات رسمية لرئيس الدولة في عدة مناسبات، والحفاظ على المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية رغم وضعيته القانونية، وحضور القضية الأمازيغية في برامج الأحزاب السياسية في الإنتخابات الأخيرة، خاصة لدى الحزب الأول سياسيا بالمغرب، إضافة إلى ما يحمله البرنامج الحكومي من التزامات حكومية في ملف الأمازيغية، وتخصيص صندوق مالي لتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية في السنة الأولى من ميزانية الحكومة الحالية، لم يعرف الورش الأمازيغي في المغرب إلا تراجعات خطيرة تمس الجوهر في القضية.

والسؤال الذي يطرح نفسه، من المسؤول عن تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية؟ حتى تتم مسألته، وكيف يمكن ذلك؟ ومن الجهة المسؤولة على السؤال؟ الحكومة هي المسؤولة قانونية بتنفيذ وأجراة السياسات العمومية التي تمت المصادقة عليها من طرف الغرف البرلمانية، وهي المطلوبة بتقديم الحصيلة، والمحاسبة يجب أن تكون من طرف ممثلي الأمة ، ثم المجتمع المدني عبر مؤسسات قانونية مواطنة.

وعليه فالحكومة هي المسؤولة سياسيا على تنزيل الطابع الرسمي للأمازيغية في جميع مناحي الحياة العامة، والمكلفة بتنفيذ مقررات السلطة التشريعية عبر برامج وسياسات واوراش وطنية ذات الصلة، ولا يمكن التهرب من المسؤولية في هذا الملف تحث أي عذر كيفما كان.

وبعد الحكومة بكل مكوناتها، يجب أن نعي بالملف ونستوعبه ، ونتحد من أجله ، ولا نخضعه لأي محاسبات أو قراءات سياسية ضيقة ستكون نتيجتها اقبار مكون كبير للثقافة ووجود المغاربة وساكنة شمال إفريقيا ، يجب أن يكون كل مسؤول واع بملف الأمازيغية وفي استعداد تام لإنجاح التنزيل الحقيقي للطابع الرسمي للأمازيغية.

إننا أمام تحدي كبير، لم يعد يقبل بالتأخير أو المماطلة ، ولم يعد الزمن يسمح بإرتكاب جرائم قانونية في حق الأمازيغية تكون سببا في جرائم إنسانية في حق الشعب الأمازيغي.

وحتى لا نعلق أخطاءنا على الآخرين، وتقصيرنا في أداء الواجب تجاه مكون الأمازيغية، يجب على الجميع تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية من أجل مغرب للجميع.

بنموسى يُقبر تخصص الأمازيغية بالمدرسة العمومية

أساتذة ينددون ويخوضون إضراباً وطنيا إنذاريا

* منتصر إثري

فرضت وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة، على المترشحين لمباراة توظيف الأساتذة أطر الأكاديمية 2023/2022 تخصص اللغة الأمازيغية أن يجتازوا بالإضافة إلى مجال تخصصهم، "اختبار في اللغة العربية أو الفرنسية والرياضيات والعلوم واختبار ثاني متعلق بديداكتيك نفس المواد".

وأجمع عدد من أساتذة الأمازيغية والمقبلين على اجتياز مباريات أطر الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين على أن "وزارة التربية الوطنية تستهدف اقبار الأمازيغية بالمدرسة المغربية"، وتساءلت عن "علاقة تخصص الأمازيغية ب ديداكتيك المواد كالعربية والفرنسية، أو الرياضيات والعلوم؟؟".

كما تساءل الغاضبون من قرار الوزارة عن جدوى اجتياز امتحانات في مواد لا علاقة لها بمجال تخصصهم وهم الحاصلون على الإجازة أو الماستر في مادة اللغة الأمازيغية، وامتحنوا في "مجزوءات خاصة باللغة الأمازيغية من لسانيات وأدب وديداكتيك".

وأجمعوا على أن نية وزارة بنموسى هي "القطع مع التخصص في الأمازيغية واسناد المزدوج فيما بعد لأساتذة اللغة الامازيغية" و"دفع الحاصلين على الإجازة في الدراسات الأمازيغية لتدريس إحدى اللغتين العربية أو الفرنسية مستقبلا ".

وتساءلت العشرات من التدوينات والتعليقات الغاضبة من قرار الوزارة: "هل سيتم اختبار المتخصصين في العربية والفرنسية في مادة الأمازيغية". وقالت إن "امتحان التعليم كان يقتصر على مجال تخصص الأمازيغية والآن يتم إضافة مواد أخرى اسوة بأساتذة المزدوج".

تيزنيت.. الجمعية الاقليمية لأساتذة الأمازيغية تستنكر «السياسات الإقصائية المنهجة»

استنكرت الجمعية الاقليمية لأساتذة تدريس اللغة الأمازيغية بتيزنيت «كل السياسات الإقصائية المنهجة تجاه هذه اللغة الأمازيغية وثقافتها من داخل المنظومة التربية بالمغرب».

وقالت الجمعية في بيان لها، إن «سقطات الحكومات المتعاقبة على تدبير الشأن التعليمي بالمغرب تتوالى و تتراكم فضائح التدبير المزاجي و العنصري للمسؤولين الذين كان من المفروض أن يسهروا على تنزيل مقتضيات و مواد دستور 2011 و خصوصا في ما يتعلق بإدماج الأمازيغية في الحياة العامة للمواطن المغربي و في منظومة التربية و التكوين على وجه التحديد».

وأوضحت أن «مسلسل التراجعات عن المكتسبات التي حققتها الأمازيغية في العقود الأخير رغم قلتها مستمر، و أخر حلقة من حلقات هذا المسلسل بداية التخلي عن تجربة الأستاذ المتخصص لتدريس الأمازيغية بالمدرسة المغربية»، مضيفة « ففي الوقت الذي كنا ننتظر من هذه الحكومة التي رفعت سقف توقعات إنصاف هذه اللغة خصوصا في التعليم، نتفاجأ من داخل الجمعية الإقليمية لأساتذة تدريس اللغة الأمازيغية بمديرية تيزنيت بالشروط و توصيفه اجتياز مباراة الاساتذة أطر الاكاديمية تخصص الأمازيغية التي تلزم المترشحين لهذه المباراة بضرورة اجتياز اختبارات إضافية تخص كل من اللغة العربية أو اللغة الفرنسية و كدى الرياضيات و العلوم، في حين أن نفس المباراة تخصص المزدوج لن يجتاز المترشحين لها مادة اللغة الأمازيغية».

وقالت إن «الهدف من هذه المبادرة لا يتعلق البتة بتعميم تدريس الأمازيغية بالإبتدائي، بل يتعلق الأمر باستهداف عنصري مباشر لهذه المادة و ثقافتها عبر نسف تجربة الاستاذ المتخصص في تدريس اللغة الامازيغية من خلال ضمان تغطية قانونية للتكليفات المزاجية و العنصرية لبعض المسؤولين للأساتذة لتدريس اللغة العربية و الفرنسية بذريعة الخصاص بالمؤسسة». وفق تعبيرها.

ودعت الجمعية الإقليمية «كل أساتذة و أستاذات اللغة الأمازيغية بالمغرب إلى رص الصفوف و الوحدة التنظيمية و النضالية لتفجير معارك نضالية ميدانية أمام الوزارة بالرباط و أمام الأكاديميات الجهوية و المديريات الاقليمية لصون المكتسبات و الدفاع عنها و النضال من أجل انتزاع كل حقوقنا المشروعة».

كما دعت «كل الإطارات و الهيئات الأمازيغية لتغليب مصلحة القضية الأمازيغية و تدريس اللغة الأمازيغية خصوصا على المصالح الشخصية و المعارك الجانبية و توحيد صفوف النضال للدفاع عن الحقوق الثقافية و الهوياتية لأطفال المدرسة المغربية و مواجهة هذا الزحف على القضية الأمازيغية.» وفق ما جاء في البيان.

أساتذة الأمازيغية بجهة الرباط ينددون بالتراجعات ويصفون وضع تدريس الأمازيغية بـ«المتأزم والكارثي»

استنكر ذات المصدر «احتقار تدريس مادة اللغة الأمازيغية من طرف بعض أشباه المدراء وبعض الزملاء الأساتذة الذين يرون تدريسها مضيعة للوقت ولزمن تعلمات التلاميذ، وبشكل غير مباشر والذي يظهر من خلال التعامل الرسمي لهؤلاء مع هذه المادة وأستاذها بالمؤسسة (تفعيل الحياة المدرسية. المجالس. ...). و «تجاهل وعدم قبول بعض المدراء والمفتشين للمذكرة الوزارية رقم 130 الصادرة سنة 2006 والمؤطرة لتدريس اللغة الأمازيغية».

وسجلت التنسيقية «اجبار بعض أساتذة اللغة الأمازيغية على تدريس أكثر من 8 أقسام وبالتالي تعميق مشكل التخصص لدى أستاذ اللغة الأمازيغية مما يصعب عليه القيام بمهامه بشكل سليم» وكذا «غياب الخلايا الإقليمية والجهوية والوطنية التي تسهر على تتبع عملية تدريس اللغة الأمازيغية و غياب مفتشين متخصصين في مادة اللغة الأمازيغية لهم دراية بوضعية وخصوصية تدريس المادة، مما يجعل بعض أساتذة اللغة الأمازيغية تحت تسلط مفتشين لا علاقة لهم بمادة اللغة الأمازيغية».

كما سجلت «إقصاء أساتذة اللغة الأمازيغية داخل مؤسسات عملهم من الاستفادة من الحجرات الدراسية مما يضطرهم إلى التجول بين حجرات أساتذة التخصص المزدوج مما يجرهم أحيانا إلى مشاحنات بينهم وبين زملائهم، وحرمان المتعلمين من حقهم الكامل في تعلم اللغة الأمازيغية بإقصائهم من الاستفادة من الكتاب المدرسي الخاص باللغة الامازيغية في المبادرة الملكية المليون محفظة، وهو ما يؤثر سلبا على أداء الأستاذ(ة) والمتعلم(ة) في تعليم وتعلم اللغة الأمازيغية» يورد ذات البيان.

وعبرت التنسيقية الجهوية لأساتذة وأستاذات اللغة الأمازيغية بجهة الرباط/سلا والقنيطرة عن رفضها لـ« ما آلت إليه وضعية تدريس مادة اللغة الأمازيغية اليوم، والذي ينبثق أساسا من غياب إطار قانوني واضح وصريح يؤطر هذا التخصص على مستوى سلك التعليم الابتدائي»

وطالبت الجهات الوصية على القطاع بإصدار مذكرات وزارية واضحة تؤطر هذا التخصص بسلك التعليم الابتدائي، ومراعاة ظروف اشتغال الأستاذ(ة) المتخصص(ة) بهذا السلك في مختلف الجوانب، ووضع حد لمجموعة من الإكراهات لاسيما منها المتعلقة بوضع جدول حصص المادة وتخصيص حجرة دراسية للأستاذ(ة) المتخصص(ة) في مادة اللغة الأمازيغية».

قالت التنسيقية الجهوية لأساتذة وأستاذات اللغة الأمازيغية بجهة الرباط/سلا والقنيطرة، إن «أساتذة الأمازيغية يعانون من أوضاع أقل ما يمكن أن يقال عنها أنها متأزمة وكارثية وتعصف بكل الشعارات التي تعلنها وزارة التربية الوطنية».

وأكدت التنسيقية في بيان لها أن هاته « الأوضاع تبعث بشكل مباشر على غياب أية إرادة حقيقية لدى الجهات الوصية على قطاع التربية والتعليم لتنزيل الرؤى والتصورات والمخططات. بل والقوانين التي تلزم بشكل صريح مختلف الفاعلين بالقطاع (الدستور، الرؤية الاستراتيجية، القانون الإطار رقم 51.17. القانون التنظيمي رقم 26.16 ...) على أرض الواقع.

وأجمع الأساتذة خلال اللقاء التنسيقي بين أساتذة وأستاذات اللغة الأمازيغية بجهة الرباط سلا القنيطرة، المنعقد الثلاثاء الماضي، على غياب أبسط الشروط والوسائل الأساسية للتدريس لدى أستاذ مادة اللغة الأمازيغية والتي لا يمكن للتدريس أن يتحقق دونها. فكيف له أن يصير تعليما» ذو جودة للجميع».

وندد الأساتذة والأستاذات بالتراجعات الخطيرة التي يعرفها ملف تدريس اللغة الأمازيغية. والتعميم الذي بات يتم بطرق ملتوية غير محسوبة الآثار والعواقب ضحيتها أساتذة وأستاذات اللغة الأمازيغية الجدد فوج2022 بمديرية الرباط الذين وقع تكليفهم وإرغامهم على التدريس بمدرستين لكل أستاذ. كما عرفت مديريات القنيطرة وسيدي قاسم وسيدي سليمان والخميسات تعينات انتقامية وعشوائية لأساتذة فوج 2022.»

وندد أساتذة الأمازيغية بجهة الرباط بـ«التكليفات المجحفة في حق أساتذة اللغة الأمازيغية فوج 2022 بمديرية الرباط والتي لا تنم سوى عن هشاشة التعميم الذي طالما تتغنى به الوزارة الوصية وأكاديمياتها.» وفق تعبير البيان. كما استنكروا ما وصفوه بـ«التكليفات المجحفة والعشوائية وغير المبررة للأساتذة الجدد في مختلف المديريات بالجهة (القنيطرة. الخميسات. سيدي قاسم. سيدي سليمان) بتوزيعهم عشوائيا على مناطق قروية بالرغم من الخصاص المهول على مستوى المجال الحضري في مختلف المديريات بالجهة».

التعامل العشوائي مع الأمازيغية يخرج النقابات ومدرسي الأمازيغية إلى الشارع

مدرسو الأمازيغية يخوضون إضراباً وطنيا أمام الأكاديميات والوزارة بالرباط تنديداً "بالتراجعات الخطيرة"

خاض أساتذة اللغة الأمازيغية اضرابا وطنيا انذاريا، السبت 19 نونبر 2022، أمام مقر الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين بمختلف الجهات وأمام مقر وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة بالرباط، منددين بما وصفوه "التراجعات الخطيرة التي تعيشها الأمازيغية في المنظومة التربوية".

واستجاب الأساتذة المحتجون لنداء التنسيقية الوطنية لأساتذة اللغة الأمازيغية التي دعت في وقت سابق عموم الاستاذات والأساتذة إلى خوض اضراب وطني انذاري والمشاركة المكثفة في الأشكال القطبية احتجاجا على ما يعيشه ملف تدريس الأمازيغية في المدرسة المغربية.

وطالب المشاركون في الإضراب الوطني الإنذاري بوقف السياسات الإقصائية والتراجعات المسترسلة التي تتعرض لها الأمازيغية في السنوات الأخيرة، وبوضع حد للارتجالية والعشوائية التي تدبر به اللغة الرسمية في مجال التعليم، والرفع من الغلاف الزمني المخصص للغة الأمازيغية تحقيقاً لمبدأ المساواة بين اللغتين الرسميتين للدولة.

كما طالبوا برفع المناصب المخصصة للغة الأمازيغية لتعميمها أفقياً و عمودياً على جميع الأسلاك التعليمية، وسن مذكرة وزارية مرجعية واضحة المعالم تنظم تخصص اللغة الأمازيغية داخل المنظومة التربوية.

نقابة تعليمية تنتقد الوضعية المتردية للغة الأمازيغية

ندد الجامعة الوطنية للتعليم (التوجه الديمقراطي) بالوضعية المتردية للغة الأمازيغية في النظام التعليمي، رغم مرور ما يناهز عقدين من الزمن على الشروع في تدريسها بالمدارس الابتدائية العمومية.

وأشارت النقابة التعليمية في رسالة وجهتها، إلى وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة، شكيب بنموسى إلى أنه « رغم مرور هذه المدة الزمنية لم يتم تسريع وتيرة تدريس اللغة الأمازيغية بما يفضي لتعميم حقيقي يتناسب ووضعيتها كلغة رسمية».

وانتقدت النقابة تصريحات الوزير الوصي على القطاع بخصوص مستقبل تدريس اللغة الأمازيغية، معتبرة أنها «إشارات تنذر بالتنكر لالتزامات الوزارة حول تعميم اللغة الأمازيغية أفقيا وعموديا بما يخدم وضعيتها الدستورية وكونها مكونا أساسيا للهوية المغربية». كما عبرت عن قلقها البالغ في «شأن المضامين التراجعية التي حملها المنهاج المُنقّح لموسم 2021-2020 القاضي بتخصيص وعاء زمني يمتد لـ 30 ساعة باعتبارها تخصصا مماثلا لوضعية العربية والفرنسية.»

وأوضح ذات المصدر أن «المنهاج المنقَّح الذي كان موضوع مراسلة الجامعة الوطنية للتعليم منذ سنتين على عهد الوزير السابق أمزازي، يتعارض والمذكرات المرجعية منها المذكرة 130 القاضية بتدريس 8 أفواج لكل مدرس أي ما مجموعه 24 ساعة كأقصى وعاء زمني».

واستغربت ذات الرسالة من تصريحات الوزير بنموسى الرامية للتعامل مع أساتذة اللغة الأمازيغية كجيش احتياط، وفق مقاربة كمية تروم التغطية على الفجوات التي يتسبب فيها التدبير غير المعقلن للموارد البشرية، بما يتعارض مع اعتراف الدستور بهذه اللغة الوطنية وتنصيص القانون التنظيمي على تفعيل الطابع الرسمي لها وإدراجها في الحياة العامة.»

وأوضحت النقابة التعليمية أن «مباراة توظيف الأساتذة الجدد برسم الموسم الحالي 2023-2022 المزعم تنظيمها نهاية شهر نونبر الحالي، تفسح المجال لغير المتخصصين في اللغة الأمازيغية للظفر بمناصب المتخصصين بالنظر للمعاملات المرتفعة الممنوحة لمواد العربية الرياضيات الفرنسية، بما يفضي لتقليص دائرة مدرسي اللغة الأمازيغية».

ودعت إلى مراجعة مذكرة ولوج المراكز الجهوية للتربية والتكوين للموسم الجاري 2023-2022 بالعمل على الرفع من عدد الأطر المتخصصة في تدريس اللغة الأمازيغية، والاهتمام بتكوينها وتحسين وضعيتها بدل استنزافها بأعباء إضافية، وذلك بالتسريع بإصدار مذكرة تنظم التوزيع الزمني والتأطير التربوي، وتسهيل الاستفادة من حركة انتقالية منصفة لخريجي المسلك والمكلفين منذ سنين بتدريسها، مع تفعيل اللجان الإقليمية المكلفة بتتبع تدريس اللغة الأمازيغية، وتوفير الكتاب المدرسي والا ارتقاء باللغة الأمازيغية لتصير لغة للتدريس شأنها في ذلك شأن العربية والفرنسية.

وطالبت الجامعة الوزارة بالالتزام بالمرجعيات وترصيد المكتسبات التي حصنتها نضالات الحركة الحقوقية والنقابية والثقافية والسياسية في هذا المجال، وملاءمة المنهاج المنقح للمرجعيات والمكاسب والتطلعات المشروعة للنهوض بوضعية اللغة الأمازيغية كلغة وطنية ومكون رئيس في الهوية الوطنية. مؤكدة على ضرورة «توسيع تدريسها من خلال الرفع من عدد المناصب الموجهة لتدريس، بما يكفي لتغطية الخصاص الهائل ولتشمل كل الأسلاك مع رفع المدة المخصصة للغة الأمازيغية من ثلاث ساعات لكل قسم أسبوعيا إلى ما يلائم وضعيتها كلغة وطنية إلى جانب اللغة العربية، وفق ما تنص على ذلك التزامات الوزارة في الاتجاه الذي ينهي التمييز في البرامج التعليمية ووسائل الإعلام والحياة العامة، ويحقق مبادئ العدالة والمساواة في قطاع التربية والتكوين وباقي مجالات الحياة العامة».

تأسيس التنسيقية الوطنية لأساتذة الأمازيغية

أعلن أساتذة اللغة الأمازيغية بالمغرب، بعد سلسلة من الاجتماعات المتواصلة، عن تأسيس إطار وطني» حامل لهمّ اللغة الأمازيغية من داخل المدرسة العمومية، وإخراجه إلى حيز الوجود من أجل التصدي للوضع المزري الذي تعيشه اللغة الأمازيغية من داخل المنظومة التربوية».

وقال أساتذة الأمازيغية، إن تأسيس «التنسيقية الوطنية لأساتذة اللغة الأمازيغية» يأتي «إيماناً منا بحجم المسؤولية الملقاة على عاتقنا للنضال و الترافع من أجل تجاوز الإكراهات و المطبات التي تعيشها الأمازيغية، واستحضاراً لكل ما سبق، ومن أجل توفير ظروف ملائمة لتأدية الرسالة النبيلة المتمثلة في تدريس اللغة الأمازيغية لكافة أبناء الشعب، على أتم وجه»».

وأكدت التنسيقية أن اللغة الأمازيغية في قطاع التربية والتعليم « لاتزال تعيش وضعية مزرية بكل المقاييس، حيث ترزح تحت وطأة أزمات عديدة، لعل أبرزها الصعوبات التي يتخبط فيها أستاذات و أساتذة هذه اللغة في مستهل كل موسم دراسي، و المستجدات الخطيرة ذات الصلة بالبرمجة الأخيرة لمباراة توظيف الأساتذة المفروض عليهم التعاقد ـ تخصص الأمازيغية، و ذلك بإقصاء خريجي شعبة الدراسات الأمازيغية من اجتياز تخصصهم و إثقال كاهلهم بمواد أخرى إضافية، هذا بالإضافة إلى غياب مذكرات وزارية واضحة تؤطر وضعية اللغة الأمازيغية داخل المنظومة التربوية. ولعل المتتبع للشأن الأمازيغي سيلاحظ مدى بطء وتراجع أجرأة القرارات المتعلقة بالأمازيغية في جميع القطاعات، خاصة قطاع التعليم؛ رغم سبقه في إدماج اللغة الأمازيغية كمادة مدرّسة، وباعتباره أول قطاع يتصالح مع اللغة الأصلية لهذا الوطن، إلا أنه لم يدم الحال طويلاً ليعرف القطاع تراجعات خطيرة مسّت مكتسبات لطالما نوه الجميع بتحقيقها.»

وقالت التنسيقية إن «وضع الأمازيغية أقل ما يمكن أن يقال عنه أنه يكرس الدونية واللا مساواة، ويعتبر الأمازيغية مجرد لغة ثانوية بل و تعيق أحياناً تعلم اللغات الأخرى، إضافةً إلى الحد من الممارسات اللا تربوية والسلوكات العنصرية تجاه أساتذة اللغة الأمازيغية داخل المنظومة التربوية، كما يسعى الإطار أيضاً في مراميه إلى:

ويسعى الإطار الجديد ، وفق البيان التأسيس، إلى «الرفع من الغلاف الزمني المخصص للغة الأمازيغية تحقيقاً لمبدأ المساواة بين اللغتين الرسميتين للدولة، مع منح التمييز الإيجابي لفائدة اللغة الأمازيغية نظراً لما لحقها من حيف و إقصاء امتد لعقود من الزمن؛ واعتماد اللغة الأمازيغية كلغة تدريس لمواد أخرى ممتدة ذات الصلة بالتاريخ و الثقافة الأمازيغية».

كما يسعى إلى «سن مذكرة وزارية مرجعية واضحة المعالم تنظم تخصص اللغة الأمازيغية داخل المنظومة التربوية من أجل القطع مع العشوائية والارتجالية وحلحلة مجمل المشاكل المتراكمة؛ وإعادة النظر في معايير الحركة الانتقالية، بالعمل على تيسيرها و جعلها منصفة لأساتذة اللغة الأمازيغية، لا سيما وأنها لا تؤثر بحال من الأحوال على البنية التربوية للمؤسسات؛ بالإضافة إلى «الزيادة في عدد المناصب المخصصة للغة الأمازيغية لتعميمها أفقياً و عمودياً على جميع الأسلاك التعليمية».

ودعت التنسيقية «جميع الفئات التعليمية إلى رص الصفوف وتوحيد الجهود النضالية لا سيما بعد الهجمة الشرسة و الغير المسبوقة للدولة و إصرارها على إهانة نساء ورجال التعليم و النيل من كرامتهم و حرمانهم من أبسط حقوقهم». وفق تعبير البيان.

كما وجهت الدعوة لأستاذات أساتذة اللغة الأمازيغية على المستوى الوطني إلى «توحيد الجهود والالتفاف حول هذا الإطار و الإسراع في استكمال تأسيس هياكله الجهوية من أجل الدفاع عن حقوقنا والنضال على أن تتبوأ اللغة الأمازيغية المكانة اللائقة داخل المنظومة التربوية كلغة رسمية و أصلية لهذا الوطن».

التجمع العالمي الأمازيغي يستنكر الاقصاء المنهج لتدريس اللغة الأمازيغية ضمن خارطة الطريق الجديدة 2022-2026

راسل رئيس التجمع العالمي الأمازيغي رشيد راخا السيد فرانسوا رايبيت ديكات المنسق المقيم لمنظمة الأمم المتحدة بالمغرب

حول موضوع: لماذا فشل خارطة الطريق الجديدة 2022-2026 لوزير التربية الوطنية بخصوص التعليم الأولي بالمغرب أمر محتوم؟تزامنت هذه المراسلة مع مناسبة اليوم العالمي للطفل، وهي رسالة للفت انتباه المنظمة إلى الأهمية الكبرى التي تكتسيها للغة الأم في مرحلة التعليم الأولي والمرحلة الابتدائية أمام إقصاء الوزير المغربي للغة الأمازيغية.

في إطار إعلان الأمم المتحدة في المغرب ترحيبها بترجمة التزامات المغرب الطموحة إلى صياغة خارطة الطريق الجديدة 2022-2026 وفق مسار التنمية الملتزم بحزم بتحويل وتوجيه المدارس المغربية نحو تعزيز رأس المال البشري، يؤكد الراخا أنه للأسف لا يتم أخذ رأس المال البشري بعين الاعتبار من قبل وزير التربية الوطنية المغربي، الذي سبق وأن بعث إليه برسالة بتاريخ 5 أكتوبر، مؤكدا له أن إصلاحه للسياسة التعليمية (بما في ذلك خارطة الطريق الجديدة 2022-2026) بلا شك محكوم عليها بالفشل، ونفس الشيء ينطبق عن "النموذج التنموي"، نظرًا لاستمرار هذه الوزارة في استبعاد اللغة الأمازيغية، رغم أنها أصبحت رسمية منذ سنة 2011 ، من مرحلة التعليم الأولي، والاقتصار على أقل من نسبة 10٪ بالنسبة للمستوى الابتدائي، رغم دمجها في مجال التعليم منذ 2008 أي أنها راكمت 19 سنة من التجربة في المدرسة العمومية، ومن المفروض أن تكون قد بلغت نسبة 100٪ ...

وأردف في رسالته أن وزارة شكيب بنموسى أعلنت في مؤتمر صحفي عن أرقام مفزعة تتعلق بالمستوى التعليمي للتلاميذ، خلال عرض خارطة الطريق الجديدة للإصلاح المذكور للنظام التعليمي 2022-2026 حيث كشف أن حوالي 77٪ من تلاميذ المدارس الابتدائية غير قادرين على قراءة نص عربي مكون من 80 كلمة وأن 70٪ لا يستطيعون قراءة فقرة باللغة الفرنسية تتكون من 15 كلمة، في حين أن تلاميذ شبكة مؤسسة البنك المغربي للتجارة الخارجية للتربية والبيئة قادرون بنسبة 100٪ تقريبًا على القراءة والكتابة بهاتين اللغتين بشكل مثالي، بالإضافة إلى التمكن من اللغة الأمازيغية، وهو الأمر الذي تحقق منه الوزير شخصيًا بتاريخ 21 يناير 2022 خلال زيارته لمدرسة مدرسة كوم Medersat.com ببوسكورة بالدار البيضاء، حيث أشاد بتميز هذه الشبكة عن غيرها من المؤسسات بالأهمية التي منحتها لتعليم اللغات، ولا سيما اللغة الأمازيغية، مشيرا إلى كون هذه المدرسة لا تقع في منطقة ناطقة بالأمازيغية، يتم

بها تدريس اللغة الأمازيغية من مرحلة التعليم الأولي إلى الصف السادس الابتدائي، والأمازيغية تُدرَّس كلغة منطوقة ومكتوبة، وفي نفس الوقت هؤلاء التلاميذ يتقنون اللغة العربية واللغة الفرنسية، وأكد الوزير نفسه أنها تجربة ونموذج بالغ الأهمية لمنظومة التعليم في المغرب، وأضاف الراخا، استلهم من هذه التجربة الرئيس الأمريكي السابق بيل كلينتون وطبق ذلك على مدارسه في إفريقيا، وهذه التجربة قد فازت بإحدى أفضل الجوائز في العالم، وهي جائزة "القمة العالمية للابتكار في التعليم" عام 2013 التي وتم اختيارها من 500 مشروع.

هنا يتساءل الراخا عن سبب هذا النجاح المبهر؟ ويستعرض بعضها "يعود نجاح شبكة مدرسة كوم التابعة لمؤسسة إلى حقيقة أنها تحترم اللغة الأم، وقامت بدمجها في المناهج المدرسية، تبعا لتوصيات اليونسكو منذ عام 1962، مقابل مواصلة الوزير الحالي بالتمسك بإيديولوجية مستوردة من الشرق الأوسط، وهي "القومية العربية السلفية"، والتي تمنعه من إدراك الأهمية الحيوية للغة الأم، واعتمادها في التعليم الأولي والابتدائي، وأضاف إشارة عميد المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية أحمد بوكوس:

-1 اللغة الأم تحقق صلة وصل بين البيئة الأسرية والبيئة المدرسية.

-2 اللغة الأم تضمن شروط نجاح وصول الطفل إلى عالم اجتماعي جديد.

-3 اللغة الأم تسهل اكتساب استراتيجيات التعلم، واكتساب مهارات القراءة والكتابة بشكل أكثر فاعلية من أن يتلقى التلميذ دروسه بلغة ثانية أو أجنبية.

-4 اللغة الأم هي بمثابة المحرك الطبيعي لفكر الشعوب وتعبيرها، فإن استخدامها في التعليم ومحو الأمية يقوي التواصل مع مصادر ثقافتها.

-5 يوفر التدريس باللغة الأم سلاسة ومرونة في عملية الانتقال بين المرجع الثقافي الأسري والمرجع الثقافي والاجتماعي الذي تلقنه المؤسسة التعليمية... ويضيف راخا أن بوكوس ذكر مسألة في غاية الأهمية وفق خبراء اليونسكو، علماء التربية وعلماء نفس اختصاص الأطفال، لغة الأم لها أسس نفسية تربوية متينة، لأنها: "تلعب دورًا حاسمًا في نموه المعرفي، في علاقته النفسية العاطفية مع بيئته، وفي تلقي تعليمه وفي عملية فهم العالم".

وعبر الراخا بكل أسف أن الوزير بنموسى لا يقبل نصيحة الخبير آلان بنتوليلا الذي أكد خلال خطابه في المؤتمر الافتتاحي لوزراء دول وحكومات الفرانكوفونية بتاريخ 15/11/2019 والتي أكد من خلالها أن أنظمة التعليم في بعض البلدان باهظة الثمن، وأصبحت آلات لإنتاج الأمية والفشل المدرسي لأنهم لم يتمكنوا (أو تغيب لديهم الإرادة) من اختيار اللغة، إنهم يقودون التلاميذ إلى إخفاقات قاسية لأن المدرسة رحبت بهم بلغة لم تعلمهم إياهم أمهاتهم، وهذا بالنسبة للطفل هو عنف لا يطاق، واختيار أنظمة التعليم للغتهم الأم ، يمنحهم فرصة للوصول إلى التمكن من القراءة والكتابة وبناء تعلم طموح للغات الرسمية "، كما نص البنك الدولي الآن على أن تلقين الأطفال باللغة التي يتحدثون بها في المنزل أمر ضروري للقضاء على فقر التعلم.

وأضاف الراخا أن المؤتمر العالمي لرعاية الطفولة والتعليم الذي عقد في أوزبكستان أكد على حق كل طفل في الحصول على تعليم جيد ورعاية جيدة منذ ولادته، وحث الدول الأعضاء على زيادة التزامها واستثماراتها لضمان أن جميع الفتيات والنساء يتمتع الأولاد بإمكانية الوصول إلى التنمية الجيدة والحماية والتعليم الأولي الذي يعدهم للالتحاق بالتعليم الابتدائي. ولا يمكن أن يحدث ذلك بشكل فعال إلا إذا تم إدماج اللغة الأم.

وختم رسالته بطلب موجه للسيد فرانسوا، وهو عبارة عن حث الوزير المغربي أن يكون براغماتيًا، وأن يسير في الاتجاه الصحيح وأن ينصحه بالشروع في سياسة استباقية ضد هذا التمييز العنصري ضد اللغة الرسمية والوطنية ولغة الأم وهي اللغة الأمازيغية، ومنه إصلاح خارطة الطريق الجديدة 2022-2026 لتعطي نتائج مرضية، من خلال التعميم العاجل لتدريس اللغة الأمازيغية في مرحلة التعليم الأولي والمستوى الابتدائي.

التجمع العالمي الأمازيغي يحث على ضرورة اعتماد اللغة الأمازيغية في التعليم الإسباني

بعث رئيس التجمع العالمي الأمازيغي، رشيد راخا برسالة إلى وزيرة التعليم والتكوين المهني بيلار أليكريا، أوضح فيها أهمية تدريس اللغة الأمازيغية في المراكز التعليمية في مملكة إسبانيا.

وعمل على تذكيرها بحدث يوم الاثنين الماضي 24 أكتوبر، الذي شهد استقبالها للسيد شكيب بنموسى، وزير التربية الوطنية بالمغرب، وحيثيات مناقشة قضايا التعاون في مجال التعليم، والقضايا التي تشكل جزءًا من الإعلان الإسباني المغربي المشترك الصادر في 7 أبريل من هذه السنة، واكد راخا على اهمية مجال التعليم ووجوب جعله من الأولويات في العلاقات الثنائية الجديدة، وفي لقاء القمة المقبل المقرر في بداية سنة 2023/ 2973.

وأكد في رسالته على اهتمام المغرب باللغة الاسبانية باعتبارها لغة اجنبية وهو الشيء الذي يثمنه من جهته، رغم انه يأمل ان تنال اهتمام اكبر، خاصة وان المغرب واسبانيا تجمعهما علاقات تاريخية عميقة، تام بين الاقتصاد والمجتمع والهجرة والتاريخ...

وعبر راخا عن غضبه من خلال هذه الرسالة حيال اقصاء وزير التعليم المغربي للغة الامازيغية وتجاهلها مقابل الحاحه على تلقين أبناء المهاجرين اللغة العربية رغم ان اغلبيتهم أمازيغ. ورغم احتجاج حوالي 22 منظمة غير حكومية مغربية وأوروبية على هذه الوضعية خلال يونيو الماضي، ذلك لأن المملكة المغربية تتبنى لغتان رسميتان: الأمازيغية بجانب العربية حسب المادة 5 من دستور 2011، ما يستوجب إرفاق كل إجراء باللغة العربية بمثيله باللغة الأمازيغية، ومن جهة أخرى، اقصاء الامازيغية يخالف القانون رقم 26.16 الخاص بمراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، الذي أقره البرلمان بغرفتيه سنة 2019.

وأطلع رشيد راخا الوزيرة الاسبانية بالرسالة التي بعثها للوزير المغربي خلال اوائل اكتوبر الماضي، والذي ذكره من خلالها بمخالفته الصريحة للتوجيهات الملكية التي تم التعبير عنها خلال خطاب أجدير 17 أكتوبر 2001 ، والذي أكد من خلاله الملك المغربي ان الأمازيغية ارث مشترك لكل المغاربة. بالإضافة إلى تنبيهه بالانتهاك الصارخ لتوصيات الأمم المتحدة التي أعربت عنها لجنة العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، في أكتوبر 2015، كما أنه ينتهك الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل لعام 1989، التي تؤكد مادتها 7 أن للأطفال الحق في التعليم منذ الطفولة المبكرة، وتنص المادة 8 منه على ما يلي: "تتعهد الدول الأطراف باحترام حق الأطفال في الحفاظ على هويتهم ، بما في ذلك الجنسية والاسم والعلاقات الأسرية، التي يقرها القانون، دون تدخل غير قانوني ".

وأكد راخا ان الوزير المغربي تجاهل توصيات اليونسكو بشأن أهمية اللغة الأم، وذكر بإعلان السيدة أودري أزولاي، بمناسبة اليوم الدولي للغة الأم في عام 2019 أنه: "بما أن هدف التنمية المستدامة هو" عدم ترك أي شخص يتخلف عن الركب "، فمن الضروري أن نؤكد على حق الشعوب الأصلية في الحصول على التعليم بلغاتهم. لهذا السبب، في هذا اليوم الدولي للغة الأم، أدعو جميع الدول الأعضاء في اليونسكو وشركائنا وأصحاب المصلحة في مجال التعليم إلى الاعتراف بحقوق الشعوب الأصلية وإعمالها ".

وأضاف بشأن انتهاك الوزير بنموسى لحق التعليم بلغة الأم "بدلاً من إشراك وزارته بنشاط في العقد الدولي للغات السكان الأصليين 2032-2022، يساهم في الإبادة الجماعية اللغوية لواحدة من أهم اللغات في إفريقيا ".

وأكد راخا انه يطالب وزيرة التعليم بنفس المطالب التي وجهها لوزيرة الخارجية السابقة السيدة أرانشا غونزاليس لايا، والسفير السيد ريكاردو دييز هوشلايتنر رودريغيز في أكتوبر 2020 ، والسفيرة الحالية ورئيسة الوفد للمفوضية الأوروبية في المغرب السيدة باتريسيا بيلار لومبارت كوساك والتي يمكن إجمالها في إدراج اللغة الأمازيغية في جميع برامج الاتفاقيات الثنائية التي توقعها حكومة إسبانيا مع دول شمال إفريقيا، وتحديداً مع المملكة المغربية، وفي الاتفاقات الثنائية المتعلقة "بتعليم لغة وثقافة المنشأ (ELCO)"،وفقا للتوجيه الأوروبي الصادر في 25 يوليوز 1977، والذي يهدف إلى تعليم أطفال المهاجرين.

وأكد على أن هذه البرامج لم تسفر أبدًا عن النتائج المتوقعة لأنها لم تأخذ بعين الاعتبار أهمية اللغات الأم لبلدان شمال إفريقيا، متجاهلة توصيات اليونسكو . وأضاف دعوة البنك الدولي الذي أكد على أن تلقين الأطفال باللغة التي يتحدثون بها في المنزل، يمكنه القضاء على فقر التعلم كما يؤكد البنك الدولي أنه فيما يتعلق بسياسة التدريس، فإنه عندما يبدأ الأطفال المدرسة بلغة يتحدثون بها ويفهمونها ، فإنهم يتعلمون بشكل أفضل وتكون لهم قدرة أكبر على تعلم لغات أخرى ويمكنهم تعلم لغات أخرى وتحقيق تقدم في مواد تعليمية مثل الرياضيات والعلوم، ومن المرجح أن يواصلوا دراستهم ويتمتعوا بتعليم يتلاءم مع ثقافتهم وظروفهم المحلية.

وأطلع راخا الوزيرة بأن المقيمين والمواطنين الإسبان من اصول شمال إفريقيا ككل والمغرب على وجه الخصوص لا يتحدثون اللغة العربية الفصحى، ولكن المتغيرات المختلفة للغة الأمازيغية: تاريفت، وتاشلحيت، وتمازيغت، تنقل بشكل لا لبس فيه نفس القيم الاجتماعية للحرية والمساواة والديمقراطية بشكل يطابق ما تنادي به مملكة إسبانيا والاتحاد الأوروبي.

وختم رسالته ب"اعلم أن اللغة الأمازيغية ليست لغة أجنبية فحسب بالنسبة لإسبانيا، بل هي أيضًا لغة تنتمي إلى الدولة الإسبانية نفسها، للأسف تم تهميشها بشكل كامل وغير عادل من قبل سلطاتكم التعليمية في مدارس مدينتي سبتة ومليلية المحتلتين، على الرغم من التزام الميثاق الأوروبي للغات الإقليمية أو لغات الأقليات، الذي دخل حيز التنفيذ بتاريخ 1 غشت 2001".

une vingtaine d'années, étendant leur pouvoir sur tout le Maghreb et le sud de l'Espagne et imposant un islam rigoureux, intolérant et extrémiste qui perdura longtemps après leur chute à le début du XIIIe siècle . La doctrine du Mahdi ne pouvait que renforcer l'intolérance envers les autres religions du Livre.

Comme le note André Chouraqui, les Almohades ont souligné le fait que cinq cents ans après l'apparition du Prophète Mohammed, il était clair que le Messie d'Israël n'était pas encore venu et que, non moins certainement, le Christ n'était pas revenu. Les juifs et les chrétiens ne pouvaient plus persévérer dans leur erreur et n'avaient plus le choix qu'entre l'islam et la mort. L'application de cette politique au fur et à mesure des conquêtes marocaines provoqua une terreur profonde et provoqua de nombreuses conversions forcées mais aussi des exécutions: un document mentionne l'exécution de 150 juifs à Sijilmassa, le chef de la communauté juive de Fès, le rabbin Juda Hacohen ibn Shoushan était exécuté en 1165. Certaines familles juives réussirent cependant à s'échapper, notamment celle de Maïmonide[lv].

Le rabbin Abraham Ibn Ezra (1092–1167) de Cordoue, après un long voyage à travers l'Afrique du Nord, énumère l'étendue du désastre qui s'abattit sur les Juifs de Kairouan, Sfax, Gabès et Meknès, massacrés juste avant ceux de Fès et de Marrakech. Avant la destruction de sa communauté juive par les Almohades vers 1150, Sijilmassa, située à Tafilalet au carrefour des caravanes, était un centre important de la civilisation juive. Une cité de sages et d'études talmudiques qui entretenait une correspondance avec les Yeshivas de toute la Méditerranée relate le rabbin andalou. Ainsi, au XIIe siècle, sous l'effet de l'intolérance religieuse et de l'extrémisme almohade, le judaïsme maghrébin a failli disparaître, si ce n'était de la solidarité des Berbères qui ont ouvert leurs foyers aux juifs des villes[lvi].

En plus des anciennes colonies juives dans les montagnes de l'Atlas et dans l'intérieur berbère du Maroc, de fortes persécutions périodiques par les Almohades ont probablement accru la présence juive là–bas. Cette hypothèse est renforcée par les pogroms survenus à Fès, Meknès et Taza à la fin du XVe siècle, qui auraient amené une autre vague de Juifs, parmi lesquels des familles espagnoles descendantes de Juifs comme les Peretz, et cette vague aurait même atteint le Sahara ainsi que Figuig et Errachidia pour fuir l'extrémisme religieux musulman de l'époque.

Hassan al–Wazzan, dit Léon l'Africain,[lvii] de passage dans le «sud algérien», annonça que l'aventure du petit royaume juif saharien du Touat avait été brutalement interrompue en 1492 par un prédicateur musulman de Tlemcen, scandalisé de voir à Tamentit des «juifs arrogants» auxquels, comme dans le reste du Maghreb, l'(infâme) statut des dhimmis (minorités du Livre soumises aux vexations et à la dîme) n'était pas appliqué. Ce prédicateur ordonna la destruction des synagogues de Tamentit et le massacre des juifs, promettant 7 mithqals [lviii] d'or par tête de Juif assassiné. Les quelques survivants sont partagés entre l'adhésion à l'islam et un exode massif à travers le Sahara, tant vers le Nord que vers le Sud. Certains, dont des chrétiens persécutés, se sont réfugiés en Castille et en Aragon, en Sicile, et d'autres sans doute dans la région de Tombouctou (l'actuel Mali).

Le judaïsme renaît en Afrique du Nord grâce à l'arrivée massive de juifs espagnols et portugais, chassés par les persécutions de l'Inquisition des XVe et XVIe siècles. Ainsi les communautés juives du Maghreb se sont grossies de ces expulsés et des familles portant les noms de Toledano, Cordoba et Berdugo témoignent de ces racines ibériques.

La notion trans–confessionnelle de baraka

L'établissement d'une typologie systématique de la sainteté repose essentiellement sur la baraka. Dans le contexte marocain du XIXe siècle, la baraka est une notion fortement partagée par les deux communautés. Ainsi, dans la société marocaine pluriethnique, la baraka, tout en conservant son aspect sacré «mystique», prend une relative indépendance par rapport au dogme «orthodoxe» et devient un objet de convergence socialement partagé [lix].

La baraka est une notion qui désigne avant tout le type de relation existant entre le croyant et tout objet sacré (saints, sanctuaires, objets bénis, sources, arbres, etc.). Précisons que cette notion, tantôt religieuse tantôt magique, est de nature «non confessionnelle», c'est–à–dire qu'elle est socialement partagée, prêtée et consommée par l'ensemble de la société sans aucune discrimination confessionnelle ou ethnique. A cet égard, il suffira d'assister à une ziyâra couronnée par un sacrifice tagharst et un plat rituel «macrouf» consommé en commun entre fidèles musulmans et juifs, pour constater que les frontières confessionnelles sont souvent inexistantes devant la baraka[lx].

On a souvent pensé que le culte des saints était une vénération de la personne. Cependant, le phénomène de vénération est avant tout une quête de la baraka. Cette bénédiction est censée être la manifestation du divin dans le monde rationnel (objets, personnes, etc.). Ainsi, lorsque le saint est mentionné, c'est bien pour la qualité de sa baraka. [lxi] Le ''wâlî'' devient ainsi le médiateur privilégié de cette force religieux–magique ; il est ainsi sollicité pour intervenir afin d'accomplir une action bénéfique.

Chez les juifs comme chez les musulmans au Maroc, l'accès à la sainteté suit souvent les mêmes itinéraires. C'est d'abord une quête de piété, de dévotion et de charité, mais aussi du rôle social que le saint occupe dans sa propre communauté et au–delà de ses frontières.

Cependant, E. Dermenghem[lxii] distingue à cet égard deux catégories de saints. La première catégorie comprend les saints orthodoxes dits «sérieux», que l'on peut qualifier de saints universels et de patrons nationaux. Au Maroc, Moulay Idriss II (791–828) entre dans cette catégorie, l'exemple du saint patron national par excellence. Moulay Abdelkader al–Jilani (1078–1166) [lxiii] et le rabbin S. Bar Yohay (71–161) [lxiv] sont considérés comme des saints universels, reconnus et vénérés dans le pays et bien au–delà de ses frontières. La deuxième catégorie pourrait être regroupée sous l'étiquette de saints ''populaires locaux''. Ce sont généralement des saints anonymes qui manquent très souvent d'une biographie savante établie. A Sefrou, Kâf lihud / Kâf al–moumen illustre très bien cette particularité très marocaine. Ils sont souvent liés à un contexte local, une communauté, un village, une tribu et un lieu. Dans le contexte, ce type de saint anonyme remplace le médecin, l'assistant social et le psychologue, voir même le psychiatre.

Les saints anonymes portent bien souvent, en plus de leurs noms propres, les noms des sites qui les abritent. Ils sont souvent revendiqués par les juifs et les musulmans et donc vénérés en commun. Ainsi, la tradition hagiographique localise souvent des formes de sainteté dans les grottes, les sources, les arbres et les rochers. La géographie sacrée de la sainteté est riche d'exemples. Sîdî Moul Lkbîr (maître de la grande montagne) à Sefrou, aussi nommé Kâf lihud / Kâf al–moumen, Sîdî Moul as–Sadra (maître du jujubier) à Tafilalet, Sîdî Moul an–Nakhla (maître du palmier), Sîdî Lmakhfi (saint caché) ou (saint étranger).

Dans son livre Pèlerinages judéo–musulmans du Maroc , L. Voinot [lxv] ne manque pas de faire allusion à la catégorie des saints anonymes. Il dresse un important inventaire du phénomène des pèlerinages et propose une lecture fondée sur deux types de vénération. Il évoque ainsi les pèlerinages destinés à des saints historiquement identifiés, établis à travers une biographie savante et une chaîne reconnue, ''silsila''. Dans cette première catégorie, il mentionne le pèlerinage où l'identité du saint est inconnue; cette dernière vénération se produit généralement dans les lieux de culte pré–monothéistes au Maroc.

Ainsi, la vénération des saints communs, selon Voinot, se compose de trois sous–catégories principales:

– Le premier regroupe quarante saints juifs vénérés par les deux communautés ;

– Le second comprend quatorze saints musulmans vénérés à la fois par les musulmans et musulmans et juifs; et

– Le troisième est composé de trente et un saints qui sont disputés par les juifs et les musulmans. Cette catégorie est largement liée aux saints anonymes.

La région de Sefrou abrite ces trois types de saints. D'une part, il y a les saints héréditaires, représentés par la famille Elbaz et vénérés uniquement par les juifs et d'autre part, les saints historiquement reconnus comme juifs, mais qui sont vénérés par les juifs et les musulmans à l'exemple de R. Yahya Lahlou. Parmi les saints communément reconnus comme musulmans, nous avons par exemple Sidi Ali Bouserghin. Enfin, nous avons les saints anonymes couramment vénérés par les juifs et les musulmans tels que Kâf lihûd / Kâf al–moumen.

La baraka du saint n'est pas une force salvatrice, mais plutôt un remède contre les soucis de la vie terrestre. En effet, il ne faut pas oublier que, dans l'imaginaire marocain, le salut ne peut venir d'un saint mais uniquement de Dieu. Le saint est donc vénéré avant tout pour sa baraka et pour les fonctions qu'il occupe[lxvi].

Les tâches d'ordre social se concrétisent dans le rôle social du saint patron, qui est à la fois arbitre et protecteur. Très souvent, les deux communautés en détresse sollicitent les services d'un même saint juif (ou musulman) pour juger un litige et donner son avis dans une affaire. Ainsi, par exemple, le jugement d'un saint juif n'est jamais révoqué, car il est aussi craint et respecté que le saint musulman. Les histoires et légendes du sud marocain sont riches en anecdotes qui confirment cet exemple. Même dans les conflits entre musulmans, le saint juif est parfois appelé à arbitrer. A Tarkelli, les Arabes ne jurent que par le nom de Bayo – désignation de R. Makhluf Ben Yousef Abihasira et à Tabia, ils mettent la main sur la tombe de Moul Timhdart pour prêter serment[lxvii].

Sur l'héritage religieux commun des Marocains (arabes, berbères et juifs), Gabriel Abderrahmane El Kheli écrit : [lxviii]

''Les croyances et les pratiques liées à la vénération des saints au Maroc se produisent comme un phénomène complexe qui trouve ses racines dans l'Antiquité. La «Ziyarah» est en effet avant tout une quête identitaire. Dans un contexte judéo–musulman, l'accès à la sainteté a souvent emprunté des voies analogues; il s'agit, en effet, d'une quête de piété, de dévotion et de charité. La sainteté populaire, caractéristique des plus marquantes de la personnalité marocaine toutes confessions confondues– est fondamentale liée à la notion de Baraka''.

Tout au long du Moyen Âge, l'Afrique du Nord et l'Espagne formaient un seul domaine culturel et les érudits juifs de l'époque voyageaient facilement d'une communauté à l'autre. Ce brassage des populations ne permettait plus de distinction ethnique entre les Juifs d'Espagne et ceux d'Afrique du Nord. Cependant, avec l'expulsion des Juifs d'Espagne et du Portugal après 1492, les Juifs de la péninsule ibérique, émigrèrent en partie en Afrique du Nord et formèrent une communauté distincte par ses origines et son particularisme. On les appelait les megorashim, les expulsés, par opposition aux toshavim, les indigènes, terme que l'on retrouve surtout dans les actes de mariage, les ketubot. Grâce à ces nouveaux venus qui ont constitué une aristocratie locale, le dialecte judéo–arabe marocain, dans toute sa diversité, regorge encore d'espagnol dans le champ lexical. Jusqu'au XIXe siècle, certains termes hébreux continuèrent à être traduits en espagnol à Meknès dans les responsa (she'elot u–teshubot) des textes de loi juive, afin qu'ils soient mieux compris par le lecteur.

Conclusion

L'histoire du Maroc est celle d'un brassage culturel et ethnique entre diverses communautés (musulmane, juive, berbère, arabe, et chrétienne). La cohabitation et l'interaction permanente entre juifs et musulmans ont donné lieu à des interférences culturelles dans divers domaines de la vie quotidienne tels que l'alimentation, l'habillement, la musique, les contes populaires, les proverbes, les anecdotes, les croyances et les pratiques magiques ou la vénération commune des saints[lxix].

Les influences régionales imprègnent les juifs berbères dans de nombreux domaines: linguistique, culturel, vestimentaire, musical... Ils exercent également des métiers similaires à ceux de leurs voisins, et leurs lieux de culte se fondent dans le paysage local du Sud. Ainsi, femmes et hommes chantent et dansent la musique berbère Ahwash. Quant aux langues pratiquées par ces juifs berbères, on retrouve tamazight, le judéo–berbère, le judéo–arabe, et l'hébreu pour la prière. [lxx] Ils sont très différents de leurs coreligionnaires juifs installés dans la ville[lxxi].

Patrimoine menacé d'extinction, les langues judéo–arabe, judéo–berbère et haketía (judéo–espagnol du nord du Maroc) se transmettaient autrefois au sein de la famille et de la communauté. Aujourd'hui, langues de l'intimité, elles sont principalement enseignées dans les universités et les centres culturels en France et ailleurs dans le monde et font également l'objet de recherches scientifiques.

Au sujet de la comparaison entre juifs berbères et juifs arabes, Daniel Schroeter écrit : [lxxii]

[''L'affirmation selon laquelle les relations judéo–berbères étaient complètement différentes des relations arabo–juives est liée de très près à cette vision d'une dichotomie entre makhzen et siba. On cite en exemple la protection efficace des commerçants juifs par les chefs tribaux, ou les patrons berbères, au point de les rendre intouchables''. Tout juif de bilad al–siba appartient corps et biens à son seigneur, son sid '', écrit Charles de Foucauld, dont les relations avec les communautés juives du Maroc font partie du corpus historique sur le judaïsme marocain. Bien que le Juif soit protégé, Foucauld le décrit comme un être servile, exploité sans merci par son maître. Comme les régions berbères appartiennent au bilad al–siba, les Juifs se doivent d'obtenir la protection de chefs locaux et indépendants du Sultan. Slouschz considère la situation des Juifs du bilad al–siba à la manière de Foucauld: ''à Tililit commence, pour les Juifs, le pays du servage, on pourrait même dire de l'esclavage. Tout ce que les Juifs possèdent appartient au Qaid, qui a droit de vie et de mort sur ses sujets. Il peut les tuer en toute impunité, il peut les vendre si tel est son désir... En échange de la perte de tous ses droits, le juif jouit de la sécurité, que le maître lui assure au risque de sa propre vie... Un Juif qui veut se marier doit acheter sa future femme au sid auquel appartient le père de la fille et qui est l'unique maître de son destin'']

La dimension religieuse au Maroc est particulière puisqu'il s'agit d'une monarchie de droit divin. C'est donc un pays non laïc, placé sous l'autorité d'un Roi, qui est Commandeur des Croyants amîr al–mou'minîn et gardien des lieux sacrés. Il est respecté et même adoré par une grande majorité de Marocains. [lxxiii]

Le roi Mohammed VI, veut donner au Maroc l'image d'un pays tolérant prônant un islam modéré qui permette à la minorité juive de bien s'intégrer dans un pays ouvert aux autres religions[lxxiv]. On peut donc être juif et marocain. [lxxv] Le préambule de la loi suprême marocaine (constitution) précise en ce sens que : [lxxvi]

''État musulman souverain, attaché à son unité nationale et à son intégrité territoriale, le Royaume du Maroc entend préserver, dans sa plénitude et sa diversité, son identité nationale une et indivisible. Son unité, forgée par la convergence de ses composantes arabo–islamique, amazighe et saharo–hassanie, s'est nourrie et enrichie de ses affluents africain, andalou, hébraïque et méditerranéen. La prééminence accordée à la religion musulmane dans ce référentiel national va de pair avec l'attachement du peuple marocain aux valeurs d'ouverture, de modération, de tolérance et de dialogue pour la compréhension mutuelle entre toutes les cultures et les civilisations du monde.''

Un patrimoine assumé, préservé et sauvegardé à travers toutes les vicissitudes de l'histoire [lxxvii].

NB: Pour les notes et références bibliographiques voir l'article sur notre site :

https://amadalamazigh.press.ma/fr/les–juifs–berberes–qui–sont–ils/

Suite Page 2

les enfants de Canaan, fils de Cham, fils de Noé''. Ce sont probablement des légendes qui se sont entretenues tout au long de la domination carthaginoise et rendues plausibles par la proximité de la langue punique et de l'hébreu. Salluste parle des Numides (Berbères nomades) et des Maures (Berbères sédentaires). Ce sont probablement des tribus éthiopiennes d'origine sémitique, arrivées en Afrique du Nord par vagues successives : d'abord les Louata et les Haouara, puis les Nefoussas et Djeraoua, et enfin les Zenata, qui ont repoussé les autres tribus.

Les métiers

Les Juifs exerçaient divers métiers en milieu berbère: cultivateurs, selliers, orfèvres, fabricants de babouches brodées de fil de soie, fabricants de tapis et de couvertures, couturiers et marchands. L'orfèvrerie était pratiquée presque exclusivement par les juifs, ils exerçaient ce métier à la place des musulmans car il était assimilé à l'usure dans la doctrine islamique pour ces derniers.

Haim Zafrani, rappelle : [xxxiii]

''...certains métiers sont traditionnellement réservés aux juifs, particulièrement ceux où l'on manipule le plus de matière de valeur : or, argent, pierres précieuses et perles fines''.

Quant à Yedida Stillman, elle mentionne dans son article : [xxxiv]

''des raisons sociologiques et historiques à cette situation, mais aussi à l'idéologie (de coutume) appliquée qui assimile la création d'objets d'or ou d'argent destinés à la vente et dont le prix dépasse la valeur réelle de l 'objet, est considéré comme prêt avec intérêt''.

C'est pourquoi elle conclut que ce métier n'était pas considéré pour un croyant musulman comme un travail correct.

Les Berbères travaillent l'argent, essentiellement, et la production concerne aussi bien des bijoux féminins que des objets de culte (ornements de rouleaux de la Torah, main de lecture) ou encore des accessoires (tabatières) et des armes (poignards, épées).

Alors que dans les villes, les orfèvres sont principalement des hommes, dans les zones rurales, les hommes et les femmes fabriquent des bijoux. Les femmes travaillent sur des colliers, où sont enfilées des pièces de monnaie et des perles, ainsi que des ornements de tête décorés de pièces de monnaie et de perles. Rappelons également que le vêtement est indissociable du bijou, la feuille nécessitant l'association de fibules pour tenir.

Le statut de la femme en milieu berbère est différent de celui de la femme en milieu urbain. Tandis qu'en ville les femmes travaillent chez elles, [xxxv] les femmes berbères, travaillent la terre, tissent des tapis et des couvertures qu'elles vendent, fabriquent des bijoux et participent au commerce. Ils ont une certaine indépendance et autonomie. Ils chantent dans des groupes de musique ahwash, jouent du tambourin et dansent lors de fêtes de village.

Dans les montagnes du Rif, les Juifs étaient également responsables des instruments de pesée, ishiyaren , par décret gouvernemental, car ils étaient considérés comme dignes de confiance selon David M. Hart[xxxvi].

La synagogue

La synagogue dans les régions berbères est, comme les maisons, assez précaire. Vu les matériaux utilisés dans la construction: pisé, et paille. Des travaux sont entrepris après les rudes hivers de l'Atlas pour les restaurer, ce qui explique la disparition rapide de ces lieux de culte. La charpente est constituée de poutres qui reposent sur les murs, pour la toiture elle est en roseaux. Pour les murs, deux techniques sont principalement utilisées, le mur en pisé ou le mur en pierre. L'architecture elle–même s'articule autour de deux pôles centraux que sont, à l'est, la cour et la salle de prière. La cour ou espace d'accueil, qui est l'espace nécessaire pour préparer la transition du monde extérieur vers un lieu dédié à la prière, rappelle les cours que les gens traversaient dans le Temple de Salomon avant d'entrer dans la cour qui leur était réservée.

Selon le Talmud babylonien[xxxvii], la synagogue devait être située dans la partie haute de la ville. Il est également établi que les Juifs doivent se tourner vers Jérusalem pour les prières. Il est donc devenu coutumier pour le mur qui abritait l'armoire sacrée ou Hekhal au nom du lieu le plus sacré du Temple de Salomon (Isaïe 44:28; [xxxviii] Daniel 5:2 [xxxix]), où les rouleaux de la Torah sont stocké, est le mur face à l'est.

Dans l'environnement berbère, la voûte est en pierre, et les portes sont en bois, peintes ou décorées de motifs. La taille de la synagogue est raisonnable ; il s'adapte à la surface. La salle de prière est principalement hypostyle avec des piliers centraux. Les bancs sont généralement en pierre et courent le long des murs, rappelant les anciennes synagogues de Galilée. A Taroudant et Demnat les bancs étaient en bois.

Le Talmud indique qu'il ne faut pas prier dans un endroit sans fenêtres[xl]. Ainsi, les synagogues sont équipées, outre des lucarnes ou de petites ouvertures dans les murs qui servent également de source de ventilation, de petites niches sont creusées dans les murs où sont placées des kendils – petites lampes à huile. Très souvent, faute de lumière, les synagogues sont dotées d'une élévation centrale carrée ou rectangulaire, percée de lucarnes dont le nombre varie. Ceux–ci permettent l'introduction d'une lumière qui éclaire le pupitre, afin de faciliter la lecture des textes sacrés par l'officiant. En effet, les lampes à huile qui étaient allumées le vendredi, pendant toute la durée du sabbat, risquaient de s'éteindre avant le samedi soir, donc les lanternes étaient indispensables.

La synagogue est le lieu privilégié pour la prière, mais de nombreux rituels peuvent avoir lieu dans la maison familiale, ou dans n'importe quelle pièce où les saints rouleaux sont même provisoirement conservés.

L'éducation traditionnelle consiste à enseigner aux jeunes garçons le texte biblique dans des écoles appelées heder (comparables aux écoles coraniques) et les élèves plus âgés fréquentent la yeshiva (comparable aux madrassa) où ils apprennent une méthode d'étude des textes de la tradition.

Le mot rabbi (de l'hébreu rabbin, «mon professeur») fait référence à un chef religieux ou à un enseignant faisant autorité. Certains d'entre eux atteignent une réputation qui frise la sainteté et leur vaut le respect des fidèles depuis plusieurs générations. Les tombes de certains de ces rabbins sont vénérées, au Maroc comme ailleurs, par les populations juives et musulmanes.

Ainsi, à Sefrou, ville berbère du Moyen Atlas, une cavité naturelle à flanc de Jbel Bina se situe à l'entrée de la ville. La grotte des croyants, Kâf al–Moumen (La grotte des fidèles), conserve de nombreuses légendes. Elle est vénérée par les juifs et les musulmans. On pense qu'elle abrite le tombeau d'un saint célébré à la fois par les musulmans et les juifs. Les juifs berbères de Sefrou croyaient que cette grotte était le lieu de sépulture du prophète Daniel[xli].

L'habillement

D'après Jean Besancenot, dans son livre Costumes du Maroc : [xlii]

''La population juive s'est intégrée à la vie marocaine d'une multitude de façons, en tous lieux et chacune avec ses propres variations''.

Le vêtement commun à la femme juive et à la femme berbère dans le sud du Maroc était le drap, Izâr , la note établissant la différence sera principalement la coiffure, qui était, spécifiquement juive et donnait son caractère à la silhouette. En effet, les prescriptions religieuses interdisent aux femmes mariées de montrer leurs cheveux mais leur permettent de porter un foulard ou une perruque tant qu'elle ne contient pas de cheveux humains. De là toutes ces trouvailles ingénieuses où l'on recourt à la laine, à la soie, au poil de chèvre, aux queues de bovin, à la plume d'autruche, le tout surmonté d'écharpes de diadèmes, d'ornements en argent, donnant naissance à de très gracieuses «coiffes bijoux» mais aussi à quelques carrément burlesque. Chaque coiffe a une particularité, et ce, selon la région.

Les femmes portent l'Izâr, sorte de drap rectangulaire en cotonnade de 4 à 5 mètres de long et d'une hauteur de 1m50 à 1m80. La femme repliait le bord supérieur à une hauteur variant selon le goût de chacun; elle s'enveloppait en laissant pendre le tissu jusqu'aux pieds.

Le tissu était fixé devant les épaules par deux fibules Khelalât . Il restait suffisamment de place pour que les bras aient leur liberté de mouvement. Seules les femmes très pauvres remplaçaient les fibules par des nouettes constituées de petits cailloux recouverts par les deux épaisseurs de tissu et nouées en dessous par une petite pelle. Le reste du tissu était ramené et le tout resserré à la taille par une petite ceinture ou un foulard. La partie du tissu recouvrant le dos gardait une ampleur qui pouvait servir à couvrir les épaules mais aussi parfois à former une grande poche pour transporter un bébé ou divers objets.

Les femmes de la vallée du Todgha avaient l'habitude de se rouler dans le drap mais d'une manière particulière. Combiné de telle manière au–devant et au dos, il conférait beaucoup de grâce à la femme, et ce, malgré la simplicité du tissu qui était usé et parfois déchiré. Le drap du berbère était souvent porté sans ceinture, les panneaux flottant librement[xliii].

Les femmes juives mettaient une ceinture qui était en fait le foulard bleu à pois que les hommes portaient sur la tête. Sur la tête, elle porte une coiffe composée de deux parties. La première, la supérieure – swalf – est formée de queues de vache entrelacées ; la partie inférieure est faite des deux côtés de la laine et ressemble à des cornes – tachqin – enveloppé dans un tissu rouge ou marron.

En effet, cette femme de Tahala porte des bijoux berbères sur la «grande robe» ou keswa l–kbira, une robe importée d'Espagne par les juifs expulsés et qui se compose d'un corselet – gombaz – et d'une large jupe Zeltita. Les manches sont de velours, brodées de bretelles à l'instar des enfants espagnols[xliv].

Langue et littérature

Les juifs berbérophones des pays chleuh et tamazight avaient leurs dialectes vivants et un folklore qui n'avait rien à envier à celui de leurs voisins musulmans,[xlv] une littérature orale traditionnelle et religieuse dont il ne reste malheureusement que quelques vestiges[xlvi].

Dans la vallée de l'Atlas, dans le Sous, et dans les confins sahariens (comme aussi, semble–t–il, dans certaines régions algériennes et tunisiennes), ils constituaient autrefois de petites communautés regroupées en mellahs et s'y établirent depuis des siècles sinon un ou deux millénaires. Aujourd'hui, il n'en reste pratiquement aucune trace; depuis l'indépendance du Maroc, ils ont massivement immigré en Israël.

Il est important de savoir que le berbère était, jusqu'à ces dernières années, l'une des langues vernaculaires des communautés juives vivant dans les montagnes marocaines et le sud du pays. La plupart d'entre eux étaient bilingues (berbéro–arabe); d'autres semblent avoir été exclusivement berbérophones, comme à Tifnout[xlvii].

Dans la vallée du Todgha (Tinghir), dans la région de Tiznit (Wijjan, Asaka), à Ouarzazate (Imini), à Ifran de l'Anti–Atlas, à Illigh et ailleurs, non seulement le berbère était la langue de communication juive dans les milieu familial, social et économique et dans les contacts avec d'autres groupes ethniques et religieux, mais il constituait aussi, à côté de l'hébreu, la langue de culture et d'enseignement traditionnel qui l'utilisait pour l'explication et la traduction des textes sacrés comme le judéo–arabe ou l'ancien castillan dans les communautés de langue arabe ou d'origine hispanique. Certaines prières, les bénédictions de la Torah entre autres, n'étaient dites qu'en berbère.

Une documentation écrite et sonore sur le folklore et la vie intellectuelle de ces communautés berbérophones a été réunie: quelques textes bibliques dans leurs versions hébraïque et berbère, des hymnes liturgiques et des chants pour les fêtes qui marquent les grands moments de la vie juive (circoncision, bar mitsva, mariage, etc.) et en particulier la Haggada. La Haggada de Pesah [xlviii] est la plus importante et elle présente un grand intérêt pour la connaissance des traditions linguistiques et culturelles d'un monde trop peu exploré lorsqu'il était encore temps de le faire, appartenant à une diaspora qui a longtemps été ignoré et a maintenant irrévocablement disparu.

Nature des Juifs d'Afrique du Nord

Sur la question de la nature des Juifs d'Afrique du Nord, Julien Cohen–Lacassagne soutient [xlix] qu'il ne s'agit pas de Juifs berbérisés et arabisés, mais de Berbères et d'Arabes judaïsés et il poursuit en disant : [l]

''une évidence souvent tue voire repoussée: les juifs et musulmans du Maghreb partagent les mêmes origines, confondues dans un univers arabo–berbère où les liens de solidarité reposent parfois sur l'appartenance religieuse, mais non exclusivement''.

En effet, Tertullien, puis saint Augustin, témoignent à plusieurs reprises de la présence juive au Maghreb, dans de grandes discussions théologiques et liturgiques qui les opposent au judaïsme du sud de la Méditerranée (mais qui les rapprochent aussi face aux ''païens'').

Dans leurs écrits, ils évoquent notamment ''le prosélytisme juif'' envers les Berbères ''qu'ils judaïsaient en masse''. Ces judéo–berbères et ces chrétiens opposeront par la suite une résistance acharnée à l'envahisseur arabe. Ibn Khaldoun, le grand historien arabe du XVe siècle, raconte que lorsque les armées venues d'Arabie pénétrèrent en pays berbère, de nombreuses tribus berbères furent influencées par le judaïsme. Une partie des Berbères pratiquaient le judaïsme, une religion qu'ils avaient reçue de leurs puissants voisins, les Israélites de Syrie. Parmi les Berbères juifs se trouvaient les Djeroua, une tribu qui vivait dans les Aurès et à laquelle appartenait la Kahina, une femme tuée par les Arabes lors des premières invasions (VIIe siècle)[li].

Le Juif berbérophone, sédentarisé et mêlé aux populations «indigènes» locales depuis l'Antiquité et bien ancré dans son environnement culturel et linguistique. Cette culture bimillénaire, sinon plus, est restée pendant plusieurs siècles une culture exclusivement orale[lii].

L'origine des juifs berbérophones peut être liée à trois sources différentes :

– Immigration protohistorique ;

– Conversion des populations berbères ; et

– L'arrivée des expulsés d'Espagne et du Portugal au XVe siècle .

La population juive berbérophone est loin d'être homogène et son statut linguistique et social reflète la réalité sociolinguistique nationale. La culture orale juive berbérophone est restée longtemps marginalisée, grâce aux travaux pertinents de Haim Zafrani[liii] que certains fragments de ce patrimoine oral ont pu être sauvés. Ce travail a donné naissance à la célèbre haggaddah judéo–berbère de Tinghir.

Les Almohades, une dynastie berbère qui a ostracisé les juifs berbères

En 1147, les Almohades ont pris le contrôle du Maghreb et de l'Andalousie et n'ont montré aucune pitié à ceux qui refusaient de se convertir à l'islam. Ils leur ont laissé le choix entre la conversion à l'islam et la mort, ce qui, après un siècle de persécutions, a entraîné la disparition de nombreuses communautés juives. Les grandes villes comme Kairouan sont alors interdites aux Juifs, qui se réfugient dans des régions isolées[liv].

Au début du XIe siècle, une figure charismatique apparaît dans les tribus berbères, montagnards et sédentaires installés dans l'Anti–Atlas marocain, qui imposent une morale rigoureuse et puritaine ainsi qu'une théologie farouchement monothéiste privilégiant un retour aux sources primordiales. de l'Islam.

Utilisant la langue berbère pour diffuser ses idées et s'appuyant sur un petit cercle d'adeptes, celui qui deviendra le «Mahdi» Ibn Toumert va définitivement révolutionner le rapport des Berbères à la religion. Après sa mort vers 1128, son plus proche disciple, Abd al–Moumen, prit le titre de calife en référence au premier compagnon du Prophète Mohammed, Abou Bakr, cinq siècles plus tôt.

Sous la houlette d'Abd al–Moumen, les tribus almohades ont renversé l'Empire almoravide en

ⵜⵉⵏⵜⴻⵔⵜⵉⵡ : ⵅⵅ ⵜⴰⵙⴰⵎⵓⵔⵜ ⵜⴰⵎⴰⵣⵉⵖⵜ ⴰⵏⵉⵡⴰⵔ ⴰⵙⵙⵓⵎⴻⵔ ⵙⵙⴰⵏⵜ ⵜⵉⵎⵓⵔⴰⵏ ⵏ ⵜⵉⵎⵣⵡⵉⵔⵉⵏ ⵏⵜⵜⴰⵡⵜⵉⵔⵜ ⵏ ⵜⵉⵎⵣⵡⵉⵔⵉⵏ ⵏ ⵜⵉⵎⵣⵡⵉⵔⵉⵏ ⵏⵜⵜⴰⵡⵜⵉⵔⵜ

ⴰⵣ ⵉⵜⵜⴰⵍⵉⵔ ⵊⵡⵔⵉⵣ ⵜⵙⵏⵙⴰⵏⵉ ⵏ ⵜⵉⵎⵣⵡⵉⵔⵉⵏ ⵏ ⵜⵉⵎⵣⵡⵉⵔⵉⵏ ⵏⵜⵜⴰⵡⵜⵉⵔⵜ ⵜⵉⵎⵣⵡⵉⵔⵉⵏ ⵏⵜⵜⴰⵡⵜⵉⵔⵜ

ⵏ ⵉⵜⵜⴰⵍⵉⵔ ⵊⵡⵔⵉⵣ ⵜⵙⵏⵙⴰⵏⵉ ⵏ ⵜⵉⵎⵣⵡⵉⵔⵉⵏ ⵏⵜⵜⴰⵡⵜⵉⵔⵜ ⵜⵉⵎⵣⵡⵉⵔⵉⵏ ⵏⵜⵜⴰⵡⵜⵉⵔⵜ

ⵜⵉⵎⵣⵡⵉⵔⵉⵏ ⵏⵜⵜⴰⵡⵜⵉⵔⵜ

ⵜⵉⵎⵙⵙⵓⵔⵉⵏ ⵏ ⵜⵎⵓⵔⴰⵡⵉⵏ ⵏ ⵜⵉⵖⵔⵎⵉⵜⵉⵏ ⴰⵎⵣⵡⵔⵓⵏ

أسماء وزارات الحكومة المغربية بالأمازيغية

وزارة الصناعة والتجارة	ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵏ ⵜⵎⵣⵖⵓⵙ ⴷ ⵖⵓⵢⵉⵣ	رئاسة الحكومة	ⵜⴰⵙⵙⵓⵔⵉⵏⵜ ⵏ ⵜⵖⵔⵎⵉⵜ
وزارة النقل واللوجيستيك	ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵏ ⵡⴰⵓⵓⴰⵔ ⴷ ⵍⵖⵉⵙⵓⵜⵙⵔ	وزارة الداخلية	ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵏ ⵖⵣⵓ
وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة	ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵏ ⵖⵓⵔⵎⵙ ⴰⵡⴰⵎⵖⴰ ⴷ ⵖⵓⵓⵍⵎⵙⴷ ⴰⵎⵣⵖ ⴷ ⵜⵖⵍⵍⵖⵜ	وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج	ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵏ ⵜⵢⴰⵡⵓⵙⵡⵙⵏ ⵏ ⵖⵔⵎⴰⵡⴰⵙ ⴰⵣⵓⵍⴰⵙ ⴷ ⵙⵔⵢⵓⵙⵓⵙⵏ ⵏ ⵖⵔⵎⵉⵜ
وزارة الشباب والثقافة والتواصل	ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵏ ⵙⵃⵓⵙⵔⵏ ⴷ ⵜⴷⵓⵓⴰ ⴷ ⵖⵔⵎⴰⵡⴰⵙ	وزارة العدل	ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵏ ⵜⵣⵓⵣⵜ
وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني	ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵏ ⵜⵎⵓⵓⴰⵔⵜ ⴷ ⵜⵙⵓⴷ ⴷ ⵜⴷⵎⵓⴰ ⵜⴰⵡⵔⵖⵍⵜ ⴷ ⵜⵙⵏ ⵜⵡⵙⵣⵙ	وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية	ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵏ ⵙⵓⵖⴰⵡⵓⴰⵏ ⴷ ⵜⵢⴰⵡⵓⵙⵡⵙⵏ ⵜⵖⵓⵓⵙⵙⵏ
الوزارة المكلفة بالميزانية	ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵙⵜⵖⵓⵎⴰⵔⵜⵓⵓⵏ ⵓ ⵜⵎⵓⴰⵓⵜⵓⵜ	الأمانة العامة للحكومة	ⵜⴰⵍⵣⵓⵖⵓⵜ ⵜⴰⵎⴰⵜⴰⵔⵜ ⵏ ⵜⵖⵔⵎⵉⵜ
الوزارة المكلفة بإدارة الدفاع الوطني	ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵙⵜⵖⵓⵎⴰⵔⵜⵓⵓⵏ ⵓ ⵜⵎⵓⵓⵖⵖⵓⵜ ⵏ ⵖⵎⵓⵢ ⴰⵡⴰⵎⵖⴰ	وزارة الاقتصاد والمالية	ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵏ ⵜⵎⵓⴰⵓ ⴷ ⵖⵣⵓ
		وزارة التجهيز والماء	ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵏ ⵖⵎⴰⵡⴰ ⴷ ⵍⵓⵎⴰⵍ
وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة	ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵏ ⵜⵍⵙⵣⵙ ⴷ ⵖⵓⵙⴰⵣⵣ ⴰⵡⴰⵎⵖⴰ ⴷ ⵜⵖⵍⵍⵓ	وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة	ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵏ ⵖⵓⵖⵉⴰ ⵏ ⵡⵓⵔⵖⵓⵏ ⴰⵡⴰⵎⵖⴰ ⴷ ⵙⵔⵖⵓ ⴷ ⵖⵣⵓⵙⵉⵢ ⴷ ⵜⵓⵓⵜⵙⵜ ⵏ ⵜⵢⵓⵎⵜ
وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة	ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵏ ⵖⵓⵎⵜⵙ ⵓⵣⵎⵓⵍ ⴷ ⵜⵖⵎⵜ ⵜⵓⵖⵏⵍⵜ	وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات	ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵏ ⵜⵣⵏⵏⵓⴰⵜ ⴷ ⵜⵡⵎⵓⵍⵜ ⴷ ⵜⵖⵎⵜ ⵜⵣⵏⵓⵓⵍⵜ ⴷ ⵍⵓⵎⴰⵍ ⴷ ⵜⵓⵖⵓⵍⵙⵏ
وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والشغل والكفاءات	ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵏ ⵖⵓⵎⵙⵜⵜ ⵓⵣⵎⵓⵍ ⴷ ⵜⵖⵎⵜ ⵜⵓⵖⵏⵍⵜ	وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة	ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵏ ⵖⵓⵎⵙⵜⵜ ⵓⵣⵎⵓⵍ ⴷ ⵜⵖⵎⵜ ⵜⵓⵖⵏⵍⵜ ⴷ ⵜⵓⵖⵏⵍⵜⵙⵜ ⵛⵣⵣⵙⵏ ⴷ ⵜⵍⵍⵖⵓⵙ ⴷ ⵜⵓⵖⵖⵓⵓ
وزارة الوظيفة العمومية والتحول الرقمي والإدارة	ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵙⵜⵖⵓⵎⴰⵔⵜⵓⵓⵏ ⵓ ⵖⵓⵎⵙⵜⵜ ⵓⵎⵓⵔⵔⵏ ⴷ ⵖⵎⵓⵔⵏ ⵏ ⵜⵎⵓⵓⵖⵖⵓⵜ	الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان	ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵙⵜⵖⵓⵎⴰⵔⵜⵓⵓⵏ ⵓ ⵜⵣⴰⵓⵙⵏ ⴷ ⵖⵎⵓⵍⴰⵎ

LE MONDE AMAZIGH
العالم الأمازيغي
ⵜⵉⵎⴰⵣⵉⵖⵜ ⵏ ⵜⵎⵓⵔⴰⵡⵉⵏ
Amadalpresse
ⵎⵓⵔⵓⵎⵓⵔ ⵎⵓⵔⵣⵎⵉ
www.amadalamazigh.press.ma
ⵙⵎⵓⵔⵜ ⵓⵔⵉⵖ ⵓⵔⵉⵔⵎⵉⵖ ⵏⵓⵜⵓⵔⵓⵏ ⵏⵓⵜⵓⵔⵓⵏ
زوروا الموقع الالكتروني لجريدتكم «العالم الأمازيغي»
Consultez votre journal électronique «le Monde Amazigh»
ⵙ ⵜⵓⵃⵇⵓⵜ بالعربية En Arabe
www.amadalamazigh.press.ma
ⵙ ⵜⵎⵣⵔⵖⵜ بالأمازيغية En Tamazight
www.amadalamazigh.press.ma/tamazight
ⵙ ⵜⴼⵔⴰⵏⵙⵉⵙⵜ بالفرنسية En Français
www.lemondeamazigh.com
www.amadalamazigh.press.ma/fr
ⵜⵜⴰⴱⵄⵓⵜ ⵉⵜⵣⵔⵉⴳⵏ ⵉⵏⵓⵎⵙⵜⵏ ⵖ ⵜⵓⴱⵍⵓ ⵏ ⵉⵏⵓⴼⴱⵓⴽ
تابعوا آخر الأخبار على موقعنا على الفايسبوك
Visitez et faites visiter notre page Facebook
www.facebook.com/Amadalpresse
ⵎⵓⵜ ⵓⵔⵉⵔⴱ ⵏⵜⵏ ⵓⵏⵓⵎⵓⵔ ⵓⵏⵓⵣⵉⵔ ⵉⵏⴳ ⵏ ⵉⵏⵓⵣⵉⵔⵏ
اقرأوا جريدتكم الشهرية «العالم الأمازيغي» صوت الإنسان الحر
LISEZ ET FAITES LIRE VOTRE JOURNAL MENSUEL « LE MONDE AMAZIGH» LA VOIX DES HOMMES LIBRES

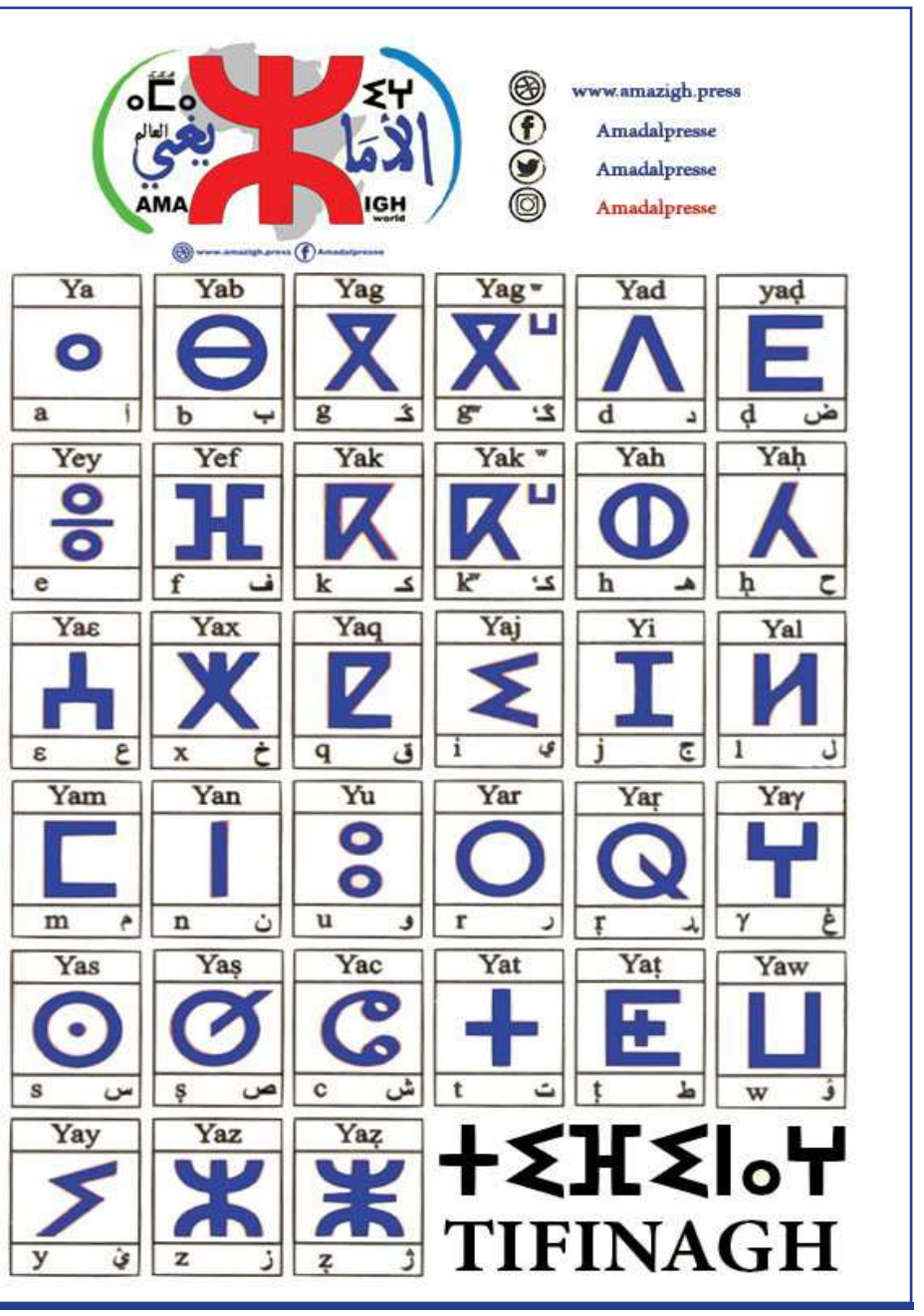

ⵣⵙⵣⵏ ⵀⴰⵀ ⵏ ⵓⴰⵒⵒⵙⵔ ⴰⵠⵖⵏⵎⵔ ⵇⵙⵒⵇⵔⴰⵒ ⵓⵔⵔⵔ ⵛⵄⵔⵛ ⵣⴰⵜ ⵜⵀⵔⴰⵜ ⵜⴰⵇⴰⵜⴰⵣⵜ ⵔ ⵔⵇⵒⴰⵏⵔ ⵠ ⵔⵇⵒⵇⵔⴰⵒ ⵓⵔⵔⵔ ⵠⵙⵙⵔ ⵏ ⵙⵇⵠⴰⵖⵓ

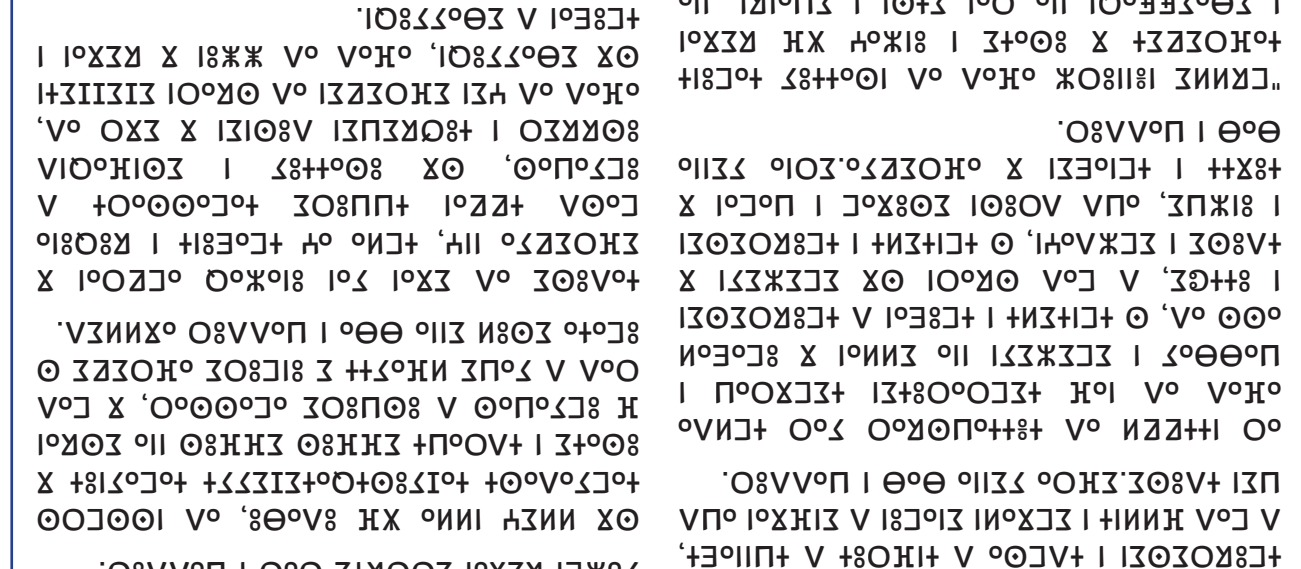

ⵙⴰⵃⴰⵔⴰ ⵜⵉⵏⵖⵉⵔⵉⵏ ⵜⵉⵎⵣⵔⵉⵖⵜ ⵜⵉⵎⵓⵔⴰⴹⵉⵏ ⵜⵉⵎⵣⵡⵉⵔⵉⵏ ⵏ ⵜⵣⵍⵉⵜ ⵜⵉⵎⵓⵔⴰⴹⵉⵏ ⵜⵉⵎⵣⵡⵉⵔⵉⵏ ⴰⵎⵙⵙⵓⵖⵏ ⵏ ⵜⵣⵍⵉⵜ ⵜⵉⵎⵓⵔⴰⴹⵉⵏ ⵜⵉⵎⵣⵡⵉⵔⵉⵏ

Les juifs berbères, qui sont-ils?

Dr. Mohamed Chtatou

Les premiers juifs sont arrivés au Maroc au Ve siècle avant J.–C. Un certain métissage s'opère grâce aux échanges avec les communautés berbères, ce qui entraîne une ''judaïsation des Berbères'' et inversement une ''berbérisation des juifs'' [i].

Implantation des Juifs en Afrique du Nord et particulièrement au Maroc.

Les juifs berbères ou les berbères juifs (en tamazight: ⵉⵃⵓⴷⴰⵢⵏ ⵉⵎⵣⵉⵖⵏ Udayen imazighen), sont les communautés juives du Maghreb [ii] qui parlaient historiquement des langues berbères et/ou sont d'origine berbère. [iii].

L'acceptation du judaïsme comme religion par les Berbères et son adoption par un certain nombre de tribus ont peut–être pris du temps. [iv] Les historiens pensent, sur la base des écrits d'Ibn Khaldoun et d'autres récits, que certaines des anciennes tribus berbères judaïques ont ensuite adopté le christianisme, puis l'islam, et on ne sait pas si elles font partie de l'ascendance juive berbérophone contemporaine[v].

Selon la thèse de Nahum Slouschz, [vi] les Juifs d'Afrique du Nord descendent de tribus berbères converties au judaïsme dans l'Antiquité[vii]. Paul Monceaux soutient également qu'à l'arrivée des Arabes, de nombreuses tribus berbères étaient plus ou moins judaïsées, notamment en Tripolitaine, dans les Aurès et dans les ksours (villages fortifiés) du Sahara. Pour lui, il est, aussi, probable qu'il y ait eu une communauté juive à Carthage punique. [viii] Mais les témoignages de cette présence ne deviennent nombreux et significatifs qu'à l'époque romaine et Carthage semble être le centre de cette présence juive, en particulier la nécropole juive de Gammarth[ix].

Le grand rabbin Maurice Eisenbeth[x] reprend largement l'hypothèse des Berbères judaïsés; il est suivi de nombreux auteurs plus récents: André Chouraqui, Henri Chemouilli, etc[xi].

La tradition veut que les juifs d'Afrique du Nord, comme tous ceux de la diaspora, descendent des Juifs de Judée exilés après la destruction du Second Temple de Jérusalem en 70 après J.–C. par Titus. Le livre de Julien Cohen–Lacassagne renverse cette idée reçue. Il soutient que ce n'est pas un peuple errant qui a traversé les mers, mais une idée, portée par une puissante dynamique missionnaire : celle du monothéisme[xii].

L'arrivée progressive de la première vague de juifs au Maroc correspond aux deux événements historiques majeurs : l'expansion de la navigation phénicienne au Xe siècle avant J.–C. et la destruction du Premier Temple qui conduira à la déportation des populations par les Assyriens en le VIe siècle avant J.–C.

C'est avec les Phéniciens que le judaïsme atteint Carthage, avant d'être adopté par les tribus berbères et de se répandre dans l'arrière–pays. Résistant à l'expansion chrétienne, puis à celle de l'islam, ces Juifs maghrébins ont durablement marqué les sociétés maghrébines et contribué à une authentique civilisation judéo–musulmane partageant la langue, la culture, et le même substrat religieux [xiii] et aussi culturel[xiv].

Les premières traces d'une présence juive se trouvent à Carthage (aujourd'hui faubourg de Tunis), ville fondée par les Phéniciens au VIIe siècle avant J.–C. Quatre siècles plus tard, cette ville portuaire florissante est devenue une rivale de Rome en termes de commerce, de richesse et de population. Non loin de Carthage, les Juifs de Djerba arrivèrent au VIe siècle avant J.–C., fuyant la Judée après la destruction du Premier Temple par Nabuchodonosor. C'est en 586 avant J.–C. à Djerba, où quelques milliers de juifs trouvèrent refuge, que commença la construction de la plus ancienne synagogue du continent africain (la Ghriba).

Des mosaïques représentant des chandeliers à sept branches (symbole du judaïsme) ont également été découvertes dans une villa (lors de travaux routiers) à 110 km au sud de Tunis. Selon les archéologues, ces vestiges sont une preuve supplémentaire d'une présence juive dans la région du Cap Bon entre le IVe et le Ve siècle avant J.–C.

Le premier récit historique de la présence de Juifs dans une région à l'ouest de l'Égypte apparaît dans l'œuvre de Flavius Josèphe. L'historiographe romain écrit dans The Jewish War (La Guerre des Juifs)[xv] qu'au IIIe siècle av. J.–C., 100 000 Juifs furent déportés d'Israël vers l'Égypte. De là, ils sont allés en Cyrénaïque (est de la Libye) et probablement plus à l'ouest.

Les communautés juives du sud marocain seraient les plus anciennes. L'implantation de ces communautés dans les colonies phéniciennes de «Vadene» et de «Vakka» précéderait même l'arrivée du christianisme dans le sud du pays[xvi].

L'implantation des juifs au Maroc est, en effet, très ancienne. Les légendes semblent faire leur arrivée au Maroc à l'époque du roi Salomon, mais il n'existe aucune preuve archéologique pour étayer ces théories. Cependant, il est généralement admis que les premières colonies juives d'Afrique du Nord, de quelque importance, sont postérieures à la destruction du Premier Temple de Jérusalem par Nabuchodonosor en 586 avant J.–C[xvii].

L'origine ethnique et l'implantation des communautés juives marocaines s'enracinent davantage dans les légendes collectives que dans l'histoire concrète des faits. Malgré l'extrême rareté des sources historiques[xviii] et archéologiques concernant l'histoire ancienne du Maroc, l'arrivée et l'établissement des juifs sur le sol marocain remontent à deux événements historiques majeurs l'expansion de la navigation phénicienne au Xe siècle avant J.–C. et la destruction du Premier Temple [xix] qui entraînera la déportation des populations par les Assyriens au VIe siècle[xx].

Dans ces régions, ils ont «côtoyé» pendant plusieurs siècles des populations berbères, qu'ils ont parfois même judaïsées. Cette population «judéo–berbère»[xxi] a suivi l'Atlas saharien [xxii] pour finalement se scinder et s'installer dans le Mzab, le Touat, le Tafilalet, le Draa et le Sous (aujourd'hui sud algérien et marocain) [xxiii].

Ce brassage intercommunautaire a été possible grâce à un processus long et complexe dans lequel les frontières communautaires étaient perméables. Cette fluidité s'est conjuguée à la mobilité sociale, aux vagues de migrations internes et externes ainsi qu'aux conversions confessionnelles trans–ethniques.

Les juifs de Tafilalet n'appartiennent à aucune caste parmi les habitants. L'histoire et la tradition s'accordent à leur accorder une large place parmi la population de la région. Sachant que les juifs commencèrent très tôt à immigrer au Maroc et s'installèrent dans les vallées du Ziz et du Draa dès le VIe siècle avant J.–C. Cela signifierait, en principe, que cette immigration a coïncidé, en effet, avec le développement de la colonisation phénicienne du VIe au IVe siècle avant J.–C[xxiv].

Très anciennement installés dans ces régions du Maroc présaharien, ils auraient autrefois créé un royaume judéo–berbère. La tradition dit que ces juifs ou ces berbères judaïsés formaient ce puissant royaume qui aurait été ébranlé par ses combats contre les chrétiens à cette époque de l'histoire. En fait, dans la région de Todgha, au sud–est du Maroc, les communautés juives avaient conservé encore des traditions qui remontent aux siècles où il y avait une sorte de royaume juif dans la région. Les colonies juives établies entre le IIe et le Ve siècle dans la lutte contre les chrétiens et certaines tribus berbères judaïsées ont conservé une certaine autorité jusqu'à la conquête arabe aux VIe et VIIIe siècles.

Sur la présence des Juifs dans les régions berbères, Abdeljalil Didi et Eric Anglade écrivent : [xxv].

''Les premières vagues de communautés d'immigrants juifs sont probablement arrivées à bord de navires phéniciens le long de la côte atlantique près de l'embouchure de l'oued (fleuve) Noun, près de Guelmim dans le sud du Maroc. Différents groupes se seraient progressivement déplacés plus à l'intérieur des terres, notamment vers les vallées du Drâa et du Dadès, le Tafilalet et le Haut Atlas. La légende raconte que le roi Salomon a envoyé des explorateurs juifs dans la région du Drâa pour chercher de l'or vers le 10ème siècle avant JC. Certains groupes auraient atteint le Sud–Est marocain directement depuis l'intérieur du continent après la destruction du Premier Temple en 586 avant JC et suite à la déportation des Juifs survivants vers Babylone''.

Historiquement, les preuves concrètes de leur présence au Maroc ne remontent qu'au IIe siècle avant J.–C. Il s'agit d'objets funéraires trouvés dans les ruines romaines de Volubilis avec des inscriptions en hébreu et en grec.

Judaïsation des Berbères

Quelle que soit leur véritable origine, certaines de ces tribus berbères ont probablement été ju–daïsées lors des multiples émigrations juives vers l'Afrique du Nord. [xxvi] Dès 814 av. J.–C., des juifs auraient suivi les Phéniciens qui fondèrent Carthage. Après la destruction du Premier Temple et surtout celle du Second Temple par Titus en 7O, des dizaines de milliers de Juifs furent déportés ou émigrés en Cyrénaïque puis au Maghreb occidental. Plus de 30 000 colons juifs furent installés à Carthage par Titus.

Enfin, une nouvelle vague d'immigrants juifs a suivi l'échec de la révolte juive en Cyrénaïque (115–116 après J.–C.) et la défaite de la révolte de Bar–Kokhba (132–135). Les Juifs auraient alors pratiqué un certain prosélytisme, convertissant les tribus berbères qui les accueillaient (et notamment les tribus nomades repoussées dans le désert saharien par la colonisation romaine). On en trouve la preuve dans les écrits de Tertullien au IIIe siècle et de saint Augustin au Ve siècle, qui s'indignent de ces conversions berbères au judaïsme[xxvii].

Parmi les ouvrages consacrés à l'histoire et à la culture des juifs marocains, ceux relatifs aux régions berbères occupent une petite place. Cet écart est sans doute dû au caractère fragmentaire des sources historiques issues des zones rurales du pays mais aussi à la spécificité de la culture berbère, qui repose essentielle–ment sur l'oralité. Les données historiques sur la vie des juifs berbères, sont très éparses et s'appuient fréquemment sur des mythes et des légendes[xxviii].

Les rares témoignages contemporains de l'existence de communautés juives en Afrique du Nord à l'époque préislamique ne permettent pas d'affirmer l'importance démographique et culturelle du judaïsme chez les Berbères. La première source historique mentionnant les tribus juives berbères date du XIVe siècle. C'est le Kitâb al–cibar [xxix] كتاب العبر d'Ibn Khaldoun. En effet, dans son Histoire des Berbères,[xxx] ce dernier souligne que :

''Une partie des Berbères professait le judaïsme... Parmi les berbères juifs on distinguait les Djeraoua, tribu...à laquelle appartenait la Kahena, femme qui fut tuée par les (conquérants) Arabes...Les tribus berbères juives étaient les Nefousa de l'Ifriquiya, les Fendelaoua, Mediouna, Bahloula, Ghialta du Moghreb el Aksa''.

Intégration des Juifs dans le tissu culturel du Maroc

Les juifs étaient intégrés au tissu culturel du Maroc rural, partageant des coutumes avec leurs voisins musulmans: vêtements, nourriture, vénération des saints hommes et, à l'occasion, saintes femmes, rythmes et schémas de la vie quotidienne. Les liens sociaux et économiques entre juifs et musulmans dans les zones de culture berbère étaient très étroits, bien que chaque groupe ait également conservé des traits culturels distincts et des frontières religieuses strictes. Alors que dans toutes ces régions, les Juifs parlaient le berbère, aussi loin que les gens s'en souviennent, ils parlaient également l'arabe vernaculaire (avec des tournures de phrase spécifiquement juives) dans la plupart des mellahs comme langue maternelle. Ils ont écrit en judéo–arabe,[xxxi] en utilisant des caractères hébreux pour transcrire leur discours marocain[xxxii].

Bien que la nourriture consommée par les juifs soit très similaire à celle des musulmans, leurs lois alimentaires leur interdisaient de manger des repas préparés dans des foyers non juifs. En revanche, ils pouvaient manger des œufs, des olives, du miel, de l'huile ou des produits laitiers de leurs voisins. Alors que les costumes des juifs et des musulmans semblaient très similaires, un examen attentif révélait presque toujours des traits distinctifs des juifs, qu'il s'agisse de la couleur du vêtement supérieur ou du type de coiffe portée par les femmes et les hommes. La loi islamique exigeait que les dhimmis portent des vêtements qui les distinguaient des musulmans (et leur interdisaient de porter des turbans, par exemple), mais en pays berbère, les traits distinctifs qui rendaient les juifs identifiables étaient plus une question de coutume que d'exigence légale.

Au Maroc, le Juif occupait une place bien définie dans le système socio–économique du village berbère : il remplissait généralement la fonction soit d'artisan (orfèvre, cordonnier, ferblantier), soit de marchand, l'un ou l'autre métier étant ambulant. Aujourd'hui encore, trente ou quarante ans après leur départ, les villageois de l'Atlas et des vallées sahariennes se souviennent avec nostalgie de l'époque où les Juifs faisaient partie de leur vie.

Alors que la loi musulmane établit le statut du Juif (et du chrétien) en tant que dhimmî «protégé», soumis à certaines obligations et interdictions, la société berbère semble avoir été l'une des rares à ne pas avoir connu l'antisémitisme. Le droit berbère, azref, dit «coutumier», contrairement au droit musulman et juif, était totalement indépendant de la sphère religieuse. Elle était, par essence, laïque et égalitaire, et n'imposait aucun statut particulier au Juif.

Les Berbères et les Juifs sont des peuples au passé commun, ils ont été séparés par le temps mais culturellement très proches par leur histoire millénaire commune, ils ont vécu ensemble sur les rives de la Méditerranée.

Les tribus berbères se sont installées très longtemps en Afrique du Nord. Les écrivains arabes font remonter leur origine à Goliath le Philistin et mentionnent l'émigration des Cananéens. Des récits talmudiques et rabbiniques, dont les sources remontent au premier siècle de notre ère, mentionnent, en effet, une migration volontaire des habitants de Canaan vers l'Afrique du Nord après la conquête de Josué. Procope (500–565 après J.–C.), historien byzantin du VIe siècle, cite une inscription phénicienne à Tigisis (aujourd'hui, Aïn–El–Bordj, à 50 km au sud–est de Constantine) indiquant: ''C'est nous qui avons fui devant ce bandit Josué''.

Ibn Khaldoun, au XIVe siècle, reprend cette affirmation: ''Les Berbères sont

→

www.amazigh.press

DIRECTEUR RESPONSABLE: AMINA IBNOU-CHEKH - DEPOT LEGAL: 2001/0008 - ISNN: 1114 - 1476 - N° 262/ NOVEMBRE 2022 - ⵍⵍⴰⵙⵏⴰ 2972 - PRIX: 5 DH

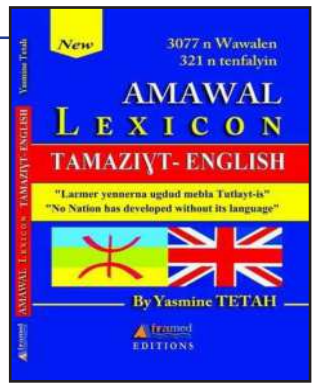

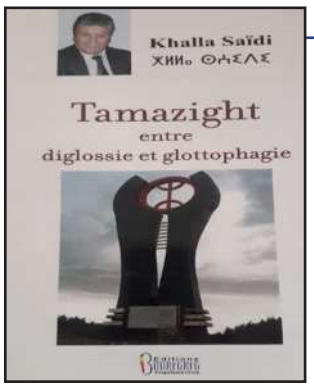

L'Assemblée Mondiale Amazighe dénonce devant la Représentation des Nations Unies au Maroc la discrimination de l'enseignement de la langue amazighe par le ministre de l'Education Nationale

Rabat, le 20 novembre 2022/2972

A M. François Reybet-Degat, Coordinateur résident par intérim du Système des Nations unies au Maroc

Objet : pourquoi la nouvelle feuille de route 2022-2026 du ministre de l'Education Nationale, du Préscolaire du Maroc est voué à l'échec ?

Excellence,

A l'occasion de la Journée mondiale de l'Enfance, nous avons le plaisir de vous adresser ce courrier afin d'appeler votre attention de l'importance capitale de la langue maternelle au sein de l'éducation préscolaire et primaire et que le ministre marocain infra-valorise injustement.

Vous venez de déclarer que les Nations Unies au Maroc saluent la traduction des engagements ambitieux du Maroc dans la nouvelle Feuille de route 2022-2026 et que: "la trajectoire de développement du Maroc, résolument engagé dans la transformation de l'école marocaine, est aujourd'hui orientée vers le renforcement du capital humain".

Malheureusement, ce capital humain n'est pas vraiment pris en considération par le ministre marocain de l'éducation nationale à qui j'ai adressé une correspondance le 5 octobre passé (1) et où j'ai lui est assuré que sa réforme de la politique éducative (dont cette nouvelle feuille de route 2022-2026) sera indéniablement vouée à l'échec, ainsi que son «modèle de développement», du fait qu'il continue à exclure la langue amazighe, pourtant officielle depuis 2011, du préscolaire et de limiter son enseignement à moins de 10% des élèves des classes du cycle primaire, alors qu'en 2008 et 19 ans de son introduction à l'école public, elle devrait être déjà généralisée à 100%...

Le ministère Chakib Benmoussa vient d'annoncer dans une récente conférence de presse des chiffres alarmants concernant le niveau scolaire des élèves, lors de la présentation de la nouvelle feuille de route de ladite réforme du système éducatif 2022-2026 où il a révélé, noir sur blanc, que près de 77% des élèves du primaire sont incapables de lire un texte en arabe de 80 mots et que 70% ne savent pas lire un texte en français composé d'à peine 15 mots (2). Alors que les élèves de réseau de la Fondation BMCE Bank pour l'éducation et l'environnement arrivent presque à 100% à lire et à écrire parfaitement ces deux langues, en plus de la langue amazighe, et que lui-même avait vérifié en personne le 21 janvier 2022, lors de sa visite à l'école

Medersat.com, à la localité casablancaise de Bouskoura, où il a manifesté que: «ce réseau se distingue par rapport aux autres fondations par l'importance accordée à l'enseignement des langues, en particulier la langue amazighe, notant que comme on peut le constater dans cette école qui ne se situe pas dans une région amazighophone, la langue amazighe est enseignée depuis le préscolaire jusqu'à la 6e année du primaire». Il a ajouté que: «l'amazigh est enseigné en tant que langue parlée et écrite et simultanément avec la maîtrise de la langue arabe et de la langue française, relevant qu'il s'agit d'une expérience extrêmement importante pour l'ensemble du système éducatif au Maroc qui montre de ce que cette dynamique est possible lorsque les conditions sont réunies (3)». L'ex-président américain Bill Clinton s'en a inspiré pour sa fondation afin de l'appliquer aux écoles en Afrique et que cette merveilleuse expérience avait décroché l'un des meilleurs prix mondiaux, celui du «World Innovation Summit for Education» en 2013 choisi parmi 500 projets: www.youtube.com/watch?v=kjZWwfCswjE .

A quoi est dû ce franc succès ?

Le succès des écoles Medersat.com de la fondation Bank Of Africa revient simplement au fait qu'elles respectent, et qu'elles ont intégré dans le curricula scolaire, la langue maternelle, comme il le recommande incessamment l'UNESCO depuis 1962.

En effet, l'actuel ministre, comme ses malheureux prédécesseurs, continue à s'obstiner à s'accrocher à une idéologie moribonde, obsolète et importée du lointain Proche Orient, qu'est «le nationalisme arabo-salafiste», et qui lui empêche de se rendre compte de l'importance capitale de la langue maternelle dans l'enseignement primaire et préscolaire. Comme le soulignait le recteur Ahmed Boukous de l'Institut Royal de la Culture Amazighe (IRCAM):

1- La langue maternelle assure la continuité entre l'environnement familial et le milieu scolaire.

2- La langue maternelle garantit les conditions de succès de l'accès de l'enfant à un univers sociologique nouveau.

3- La langue maternelle facilite l'acquisition des stratégies d'apprentissage en général et des habiletés de la lecture et de l'écriture plus efficacement qu'une langue seconde ou une langue étrangère.

4- La langue maternelle étant le véhicule naturel de la pensée et de l'expression d'un peuple, son emploi pour l'éducation et l'alphabétisation resserre les contacts avec les sources de sa culture.

5- L'enseignement en langue maternelle se trouve en outre investi d'une fonction de facilitation en jouant notamment le rôle de médiateur entre le référent culturel familial et le référent culturel et social véhiculé par l'institution scolaire... Boukous ajoute que selon les experts de l'UNESCO, les pédagogues et les psychologues de l'enfant, la langue maternelle a des fondements psychopédagogiques solides, du fait qu': «elle joue un rôle décisif dans son développement cognitif, dans sa relation psychoaffective à son environnement immédiat, dans sa scolarisation et dans le processus d'intelligibilité du monde».

Le ministre Benmoussa ne voudrait pas admettre les conseils de prestigieux expert Alain Bentolila qui avait souligné lors de son intervention à la Conférence des ministres des Etats et gouvernements de la Francophonie inaugurale du 15/11/2019 que: «les systèmes éducatifs de certains pays, aussi coûteux qu'ils soient, sont devenus des machines à fabriquer de l'analphabétisme et de l'échec scolaire parce qu'ils n'ont jamais su (ou voulu) résoudre la question qui les détruit : celle du choix de la langue d'enseignement. Ils conduisent des élèves à des échecs cruels parce que l'école les a accueillis dans une langue que leurs mères ne leur ont pas apprise et c'est pour un enfant une violence intolérable et que sur la base solide de leur langue maternelle qu'on leur donnera une chance d'accéder à la lecture et à l'écriture et que l'on pourra ensuite construire un apprentissage ambitieux des langues officielles». En plus, la Banque Mondiale déclare, désormais, qu'il est essentiel de fournir aux enfants une instruction dans la langue qu'ils parlent au foyer pour éliminer la pauvreté des apprentissages (3).

La Conférence mondiale sur l'éducation et la protection de la petite enfance qui vient d'avoir lieu à Tachkent, en Ouzbékistan, ne fait que réaffirmer le droit de chaque jeune enfant à une éducation et à une protection de qualité dès la naissance et elle a exhorté les États membres à accroître leur engagement et leurs investissements afin de garantir l'accès de toutes les filles et de tous les garçons à un développement, à une protection et à une éducation pré-primaire de qualité les préparant à l'entrée dans l'enseignement primaire. Et cela ne pourrait se concrétiser efficacement qu'à condition d'inclure la langue maternelle.

En définitive, notre requête c'est de vous demander d'interpeller le ministre marocain d'être pragmatique, d'aller dans le bon sens et de lui conseiller d'entamer une politique volontariste contre cette discrimination raciale à l'encontre de la langue officielle, nationale et maternelle qu'est l'amazighe, s'il voudrait que les objectifs de sa réforme de la nouvelle Feuille de route 2022-2026 soient gratifiés par des résultats vraiment positifs. Et par conséquent de travailler en faveur de l'urgente généralisation de l'enseignement de la langue amazighe au préscolaire et au primaire.

Veuillez agréer, Excellence, notre plus haute considération.

Rachid Raha, Président de l'Assemblée Mondiale Amazighe

NOTES :

(1)- https://amadalamazigh.press.ma/fr/lechec-annonce-de-la-reforme-de-la-politique-educative-du-ministre-de-leducation-nationale-du-royaume-du-maroc/

(2)- https://fr.hespress.com/288764-chakib-benmoussa-77-des-eleves-du-primaire-incapables-de-lire-un-texte-en-arabe.html

(3)- www.banquemondiale.org/fr/news/press-release/2021/07/14/teaching-young-children-in-the-language-they-speak-at-home-is-essential-to-eliminate-learning-poverty.

الخميسات.. باحثون وفاعلون يُشددون على ضرورة رد الاعتبار الفعلي للأمازيغية وتجاوز "الفرملة المفتعلة" والتصدي «للوبي الإداري»

الخميسات/ منتصر إثري

خلص عدد من الباحثين والفاعلين الأمازيغيين إلى ضرورة "الدفع نحو تحصين وتمنيع الفعل الأمازيغي من كل المثبطات والفرامل التي تعرقل إدماجها في مجالات الحياة العامة".

وأجمع المؤطرون للندوة التي نظمتها كل من "جمعية سيدي الغندور للتنمية والتضامن" بشراكة مع مديرية الشباب والثقافة والتواصل - قطاع الشباب - بالخميسات وبتنسيق مع "جمعية زمور للتنمية والتربية والثقافة" و«جمعية الأمل للتربية والتكوين" وجريدة "العالم الامازيغي"، أواخر أكتوبر 2022 بمدينة الخميسات، تحت عنوان "الأمازيغية.. المكتسبات والرهانات"، على ضرورة رد الاعتبار الفعلي للأمازيغية وتجاوز الفرملة المفتعلة لتنزيلها وتوطينها كحق من الحقوق الوطنية".

وطالب المشاركون بوضع آليات لمواكبة وتقييم لعملية إدماج الأمازيغية في مختلف مناحي الحياة العامة ذات الأولوية، وتعديل بعض القوانين المهمشة للأمازيغية لتنسجم مع الوثيقة الدستورية خصوصا في منظومة العدالة باعتبارها من أولى الأولويات".

ودعا الباحثون الذين أشادوا في مداخلتهم بخطاب أجدير، إلى إنصاف الأمازيغية إعلامياً والنظر إليها كمنظومة قيم وليس كلغة فقط".

الراخا: اليسار العروبي يحارب الأمازيغية في الإدارات المغربية

حمل رئيس التجمع العالمي الأمازيغي، رشيد الراخا مسؤولية "عرقلة الأمازيغية" إلى ما وصفه بالعقليات المشرقية المستشرية في دواليب الإدارة المغربية".

واتهم الراخا خلال مداخلته في الندوة أن "الاتحاد الاشتراكي" الذي قال بأنه خرج من رحم حزب "الاستقلال" المعروف بعدائه التاريخي للأمازيغية، اسوة بمجموعة من الأحزاب اليسارية، بالسيطرة على الإدارة المغربية ما بعد الاستقلال والعمل على تعريب الإدارة وإقصاء الأمازيغية بشكل كلّي"، مستحضراً ما قاله كلا من "علال الفاسي" و "محمد عابد الجابري" الذي اعتبره منظّرا للاتحاديين حين طالب "بإماتة اللهجات المحلية".

المنتسبين لحزب "الاتحاد الاشتراكي" كالمندوبية السامية للتخطيط" و"مؤسسة الحسن الثاني للمغاربة المقيمين بالخارج" و«المجلس الأعلى للتربية والتكوين" و "المجلس الوطني لحقوق الإنسان" و"المجلس الوطني للصحافة" وعدد من المؤسسات الأخرى.

وقدم المتحدث كرونولوجية لمجموعة من الأحداث التي تبرز "محاربة الأمازيغية والأمازيغ" من طرف الحزبين، منذ الاستقلال إلى اليوم.

واستحضر رئيس التجمع العالمي الأمازيغي في معرض مداخلته توقيع "مفاوضات إكس ليبان" وعملية اغتيال مؤسس جيش التحرير المغربي، عباس المساعدي ومحاولات الانقلاب على

وذكر الراخا عددا من المؤسسات التي تحارب الأمازيغية وتمنعها من ممارسة وظيفتها الدستورية والقانونية وتمارس التزوير والتهميش، والتي يتواجد على رأسها عدد من المؤسسة الملكية من أجل تثبت الفكري البعثي والناصري في المغرب". على حد تعبيره.

ابن الشيخ: خطاب أجدير كسر عقدة المغاربة اتجاه الأمازيغية

أكدت الإعلامية الأمازيغية، أمينة ابن الشيخ أن الخطاب التاريخي الذي ألقاه صاحب الجلالة الملك محمد السادس، في أجدير يوم 17 أكتوبر 2001، كسر عقدة المغاربة اتجاه الأمازيغية وخلص المغاربة من الخوف واحتقار الذات".

وأضافت ابن الشيخ في مداخلتها أن الخطاب الملكي شكل منعطفا هاما في تصالح المغاربة مع ذواتهم وتاريخهم وهويتهم ولغتهم، ووضع بداية هامة لمسار الأمازيغية.

واعتبرت أن "الخطاب المرجعي والاستراتيجي للملك كان سبباً في مأسسة الامازيغية إدراج اللغة الأمازيغية في التعليم والاعلام وصولا إلى ترسيم الأمازيغية في دستور فاتح يوليوز 2011".

وعبرت المتحدثة عن خيبة أملها مما وصفته "الانتكاسة والخمول الذي عاشته الأمازيغية ما بعد الدستور بسبب سياسة حكومتي حزب العدالة والتنمية التي تملصت من تفعيل مقتضيات الدستور ومكتسباته".

وبخصوص الحكومة الحالية، قالت المستشارة المكلفة بالملف الأمازيغي في ديوان رئيس الحكومة، إنها "أخذت على عاتقها تحمل مسؤوليتها تجاه تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية والعمل على إدماجها في مجالات الحياة العامة ذات الأولوية".

وأضافت:" لأول مرة نرى حكومة تأخذ على عاتقها ملف الأمازيغية بجدية وتُخصص لها ميزانية خاصة عبر صندوق خاص بالأمازيغية".

وأضافت "صحيح، هناك مشاكل واكراهات وتحديات، والحكومة لا تملك العصى السحرية لتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية بين عشية وضحاها، إلا أن هناك بدايات كإدراج اللغة الأمازيغية في بعض الإدارات، وتوظيف أعوان استقبال ناطقين بالأمازيغية ومنتدبين قضائيين ومجموعة من الإجراءات الأخرى القادمة، هي بادرة بسيطة لكنها كبيرة بالنسبة للمواطنين الذين لا يتحدثون الأمازيغية ويعانون في الإدارات"، وفي انتظار، بطبيعة الحال، تأهيل القضاة والموظفين في اللغة الأمازيغية، تورد المتحدثة.

وأوضحت أن صندوق تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية لا يعفي القطاعات الحكومية من تفعيلها من ميزانية كل قطاع في جميع مناحي الحياة العامة".

وختمت أمينة ابن الشيخ مداخلتها بالقول؛ إن الأمازيغية "ملف يهم جميع المغاربة وعلينا جميعا السهر عليه".

إسرى: خطاب أجدير "ثوري" وإنصاف الأمازيغية مرتبط بالديمقراطية الأمازيغية

قال الإعلامي والفاعل السياسي، عمر إسرى إن "الاحتفال بذكرى خطاب أجدير يتطلب منا الانتباه إلى أننا أمام خطاب ثوري بكل المقاييس و أن المؤسسة الملكية كانت دوما رائدة تتجاوز لسنوات ضوئية كل النخب السياسية و الثقافية في تعاطيها مع الأمازيغية".

وأضاف إسرى "من يشك في ذلك فليعد إلى ادبيات الأحزاب والمثقفين و حتى جزء كبير من المواطنين قبل 17 أكتوبر 2001، ونفس الشيء بالنسبة لدستور 2011 الذي اعترف بالأمازيغية لغة رسمية، في وقت كانت هناك فقط 3 أحزاب هي من تقدمت في مذكراتها بدسترة الأمازيغية إلى لجنة تعديل الدستور، وهذه الأحزاب نفسها لا تفعل الشيء الكثير لصالح الأمازيغية".

وأردف الإعلامي والفاعل الحقوقي:" نخطأ حينما نختزل ملف الأمازيغية في سبل تطويرها وإعادة الاعتبار لها في القوانين فقط، أو في كتابتها على الجدران"، وزاد "نعم التأطير القانوني والإدماج المؤسساتي مهمان، لكن بدون توعية وتحسيس الشعب بكل مكوناته بأهمية تملكه للأمازيغية كملك لكل المغاربة وكجوهر للثقافة المغربية جنبا إلى جنب مع العربية، سيؤدي لا محالة إلى ضياع كل الجهود".

واعتبر منسق مشروع "حزب التجمع من أجل التغير الديمقراطي"، أن ما "وقع في الجزائر يسائلنا، حينما خرج بعض من الناطقين بالدارجة لرفض تدريس أبنائهم الأمازيغية و رد عليهم القبايليون برفض تدريس العربية، حتى صار السلم الاجتماعي هناك على المحك، وهو لا يزال كذلك رغم ضموره شيئا ما، والمغرب وإن كان مختلفا طبعا، لكن علينا ألا نخفي رفض الكثيرين لهذا التنوع، وتبعا لذلك فيجب علينا أن نعي أن الرهان الحقيقي هو إقناع جميع المغاربة من طنجة إلى الكويرة بهذه الثنائية اللغوية و التنوع الثقافي، كفسيفساء تغني وحدتنا و كرافعة أساسية للتنمية، لأنه لا تنمية ولا استقرار في ظل الإقصاء و التمييز، وأن استيعاب التنوع في ظل الوحدة هو سر تقدم الكثير من شعوب العالم، و الشمولية هي سر تخلف الكثير منها". يورد المتحدث.

وشدد إسرى على أن إنصاف الأمازيغية مرتبط بالديمقراطية، وهنا، يضيف "فنفس الخلل يشوب تصورنا للديمقراطية، نركز على القوانين لكننا ننسى إشاعة الثقافة الديمقراطية، فالمواطن الذي لا يستوعب الديمقراطية و لا يتحلى بثقافتها، أي الذي لا يتقبل الاختلاف و التنوع والانفتاح ولا يتخلص من رواسب الثقافة الشمولية (الدين الواحد، اللغة الواحدة...) لا يمكنه سوى أن يضرب كل القوانين الديمقراطية عرض الحائط، وبالتالي فهو لن يتقبل العدالة اللغوية و التنوع في ظل الوحدة التي تجسدها "تمغربيت"".

وتساءل الفاعل السياسي:" كيف لحزب يدعي أنه تقدمي وفي طليعة الديمقراطيين وفي نفس الوقت بإمكانه إقصاءك بمجرد إبدائك لرأيك حول التطبيع مع إسرائيل مثلا! وكيف لحزب قومي يدعي "اليسارية" أن يتبجح بالديمقراطية وهو لا يؤمن بالأمازيغية لغة رسمية مثل العربية تماما! كيف لجماعة إسلامية أن تطالب بالديمقراطية وهي تؤمن بالخلافة أي بدولة دينية شمولية! كيف لأحزاب نيوليبرالية تؤمن بدولة طبقية (تستحوذ فيها أقلية قليلة على الثروة على حساب الفئات العريضة للشعب) أن تتحدث عن الديمقراطية!!! كيف ننتظر من هؤلاء جميعا أن يؤمنوا بإدماج الأمازيغية وخدمتها عوض استخدامها!".

"قبل أن نطالب بالقوانين الديمقراطية علينا تغيير العقليات و سن سياسات تركز على ترسيخ القيم الديمقراطية و "قيم تمغربيت" بالموازاة مع دمقرطة القوانين، وإلا فنحن نضيع فقط و نبني المستقبل بالرمل! فلا ديمقراطية بدون ديمقراطيين". يورد المتحدث في معرض مداخلته.

واعتبر الصحفي والفاعل السياسي والحقوقي، أن "اختزال الأمازيغية في اللغة يسيء لهذا المكون، فالأمازيغية منظومة قيم، إنها تنطوي على قيم كالتضامن المتجسد في "تيويزي"، وقيم أخرى كالتعايش و الإنفتاح والتشبث بالأرض، وعلينا حينما نطالب بإدماجها أن نطالب بفعل ذلك بشكل غير مجزأ، بقيمها وتاريخها وثقافتها، في ظل الإيمان ب"تمغربيت" كهوية جامعة مانعة فيها الأمازيغية لكن ايضا البعد العربي-الإسلامي و المكون اليهودي والحسانية، و طن واحد وهوية جامعة (تمغربيت) في ظل التنوع الذي يسري داخلها." وفق تعبيره.

بوجعبوط.. مشاكل "بنيوية مرتبطة بالهوية ومآل القضية الأمازيغية بعد 21 سنة"

استعرض الدكتور المصطفى بوجعبوط ، مدير المركز المغربي للعدالة الانتقالية ودراسة التقارير الدولية، بمداخلته تحت عنوان: "الأمازيغية بعد 21 سنة من خطاب أجدير 2001 الإنجازات والتحديات على ضوء 21 نقطة "، ما قال عنها "عدة مشاكل بنيوية مرتبطة بالهوية ومآل القضية الأمازيغية بعد 21 سنة".

وأثار بوجعبوط خلال مداخلته في الندوة إشكالية "الهوية الأمازيغية في ضوء دستور 2011 القائم على فرضية الحقوق والحريات المرتبط بالتنوع والتعدد الثقافي للهندسة الاجتماعية والمرتبطة بتمة عقلانية لما تلعبه من دور أساسي في تفسير ومعرفة أثرها على الدولة بالمعرفة والاعتراف الهوياتي."

وانطلق الباحث من 3 مسلمات فكرية نظرية، أولا: ما اعتبره جيفري ساكس، "أن الثقافة عامل مهم بالمقارنة بعاملي الجغرافيا والمناخ"، ودانيل ايتونجا مانويل، "أن الثقافة هي الأم والمؤسسات هم الأبناء"، وفوكوياما الذي اعتبر "أن الناس لم تعد فقط تطلب الضروريات الحياتية والأسباب المادية التي تجعلهم قادرين على الارتقاء الاجتماعي (العمل، ارتفاع الدخل...)، بل صار الطلب عندهم مرتفعا على الكرامة والاعتراف بقيمتهم وهوياتهم.

واعتبر الباحث أن خطاب 17 أكتوبر 2001 كان تاريخيا وثوريا يؤسس لمرحلة انتقالية وفق سياق دولي مرتبط بمتغيرات دولية وإقليمية للاعتراف بالحقوق الثقافية واللغوية لأجل تقليص وتجاوز تهميش الهامش.

وركز المتحدث من خلال مداخلته على 21 نقطة مرتبطة ب 10 إنجازات و11 نقط من التحديات، وفق مايلي:

1. الاحتفال أو اعداد موائد علمية فكرية في حد ذاتها انجاز ومدخل لتطور القضية الأمازيغية من حيث الإنجازات الفكرية والمؤسساتية؛
2. الاعتراف بالأمازيغية في دستور 2011 حدث تاريخي جاء نتيجة لنضال حركية الحركات الاجتماعية الأمازيغية منذ الستينيات؛
3. جيل ميثاق أكادير وبيان محمد شفيق يرى أنه تحققت أشياء كثيرة من مطالبهم المرتبطة بالقضية الأمازيغية؛
4. الأمازيغية راكمت مكاسب كبرى وغير مسبوقة خلال العهد الجديد؛
5. أن الأمازيغية كانت ولازالت جوهر للثقافة المغربية؛
6. تطور أداء الحركة الأمازيغية في ربط القضية الأمازيغية من خلال هوية الأرض؛
7. تطور أداء الاعلام الأمازيغي من خلال القناة والإذاعة الأمازيغية بالرغم من المشاكل المالية والبشرية؛
8. ظهور بعض المؤشرات الإيجابية في تدريس الأمازيغية في سلك الابتدائي؛
9. نضج حركية الحركات الأمازيغية في مواصلة النضال حول القضية الأمازيغية في مختلف المناسبات وتواصلها الافقي والعمودي والدولي ؛
10. مواصلة المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية التشجيع والتحفيز للباحثين وغيرهم في مختلف المجالات العلمية والفكرية للنهوض بالأمازيغية؛

ولكن بالرغم من الإنجازات، يضيف الدكتور بوجعبوط تبقى القضية الأمازيغية تعرف عدة تحديات منها 11 نقطة وهي على النحو التالي:

1. الفرملة السياسية لبعض الأحزاب السياسية التي تستعملها في خدمة أجندتها؛
2. البطء الممنهج الذي واكب مجهود المؤسسات أو مختلف القطاعات حيث لم يتم تعميم الأمازيغية بعد 21 سنة في قطاع التعليم؛
3. التركيز على تطوير الترسانة القانونية غير أن تنزيلها والتوعية بها ظل مفرملا؛
4. الاحتفال بذكرى 17 أكتوبر من مختلف المؤسسات بالرغم من أنه لم يتم تدارك أن الأمازيغية مسؤولية وطنية؛
5. 21 سنة "زمن الاعتراف" المدة الزمنية أكبر من الانجازات المرتبطة بتطوير الأمازيغية؛
6. فشل الحكومات من تحقيق تعميم تدريس الأمازيغية وتنزيلها في المحاكم المغربية في مختلف مراحل المحاكمات؛
7. الموت البطيء لتنمية الأمازيغية مابين 2011 و2019؛
8. دستور 2011 يثير نقاشا حول الدلالات التعبيرية، لـ" المكونات" الروافد"، واستعمل المكون "العربي الإسلامي" ،... التميز الهوياتي؛
9. الدستور المغربي لم يحسم في الهوية المغربية بينه وبين ما جاء في خطاب 9 مارس قبل دستور 2011؛
10. بالرغم من الدسترة والاعتراف باللغة الأمازيغية، لازال الحركة الأمازيغية تثير نقاشا واسعا حول الهوية المرتبطة بالأرض – التراب..؛
11. هناك تصادم بين الدولة كطرف وحركية الحركات الثقافية والعولمة، التأثير المتبادل بين مختلف الأطراف، إذن نحن أمام سوق ثقافي مفتوح كل القيم تهاجم أخرى، الكل يريد إثبات ذاته وموقفه.

ألمو: قطاع العدالة يطرح بشكل استعجالي ضرورة إدماج الأمازيغية ويجب تغيير مجموعة من القوانين

شدّد المحامي بهيئة الرباط، محمد ألمو على ضرورة إدماج الأمازيغية في قطاع العدالة بشكل استعجالي بما يضمن الحق في المحاكمة العدالة. وقال: "لا يمكن أن نقبل في مغرب القرن الـ21 والذي صادق على مجموعة من الالتزامات الدولية المرتبطة بحقوق الانسان، أن تهدر حقوق الافراد والمواطنين المرتبطة بالحق في المحاكمة العادلة بشكل يومي في أبواب المحاكم وأثناء إجراءات التقاضي".

وقال المو خلال مداخلته "لا يمكن القبول بالترجمة لفك شفرة التواصل بين المواطن ومنظومة العدالة"، مبرزا "أهمية وضرورة تطعيم المرفق الإداري بالموارد البشرية الأمازيغية بما يضمن تسيير هذا الارتفاق وضمان حق المواطنين في المحاكمة العادلة.

وأوضح الفاعل الأمازيغي في معرض مداخلته أن " المطالبة بالإسراع في إدماج الأمازيغية في قطاع العدالة ليس فقط من الجانب الهوياتي، إنما نتحدث عن حقوق المواطنين في المحاكمة العادلة، لأن تسع سنوات من ترسيم الأمازيغية في الدستور هدرت ولا تزال وحقوق المواطنين تهدر بشكل يومي". واعتبر أن "السكوت عن ملف إدماج الأمازيغية في قطاع العدالة هو ليس سكوتا ضد الامازيغية إنما هو سكون على الخروقات التي تطال حق الافراد في المحاكمة العادلة".

وأشار المتحدث إلى أن "قانون المسطرة الجنائية يتحدث على أن ضابط الشرطة القضائية عندما يوقف شخصا يجب أن يخبره بالتهم الموجهة اليه ويشعره بحقوقه بما في ذلك التزام الصمت والاستعانة بمحامي. وتساءل "إذا ما تم القاء القبض على مواطن لا يجيد الحديث إلا بالأمازيغية فبأي لغة سيتواصل معه؟"

وأوضح أن "متاعب الناطق بالأمازيغية تبدأ مباشرة من أبواب المحاكم مرورا بإجراءات المحاكمة"، منتقدا الترجمة في المحاكم وقال :" الترجمة ليست حلا لحل مشكل إدماج الأمازيغية، لأنه كان العمل جاري بها حتى قبل خطاب اجدير وليس بشيء جديد"، معتبر أن ذلك فيه "خرق لحقوق الأفراد في المحاكمة العادلة". وذكر في سياق كلمته بالمادة 30 من القانون التنظيمي المتعلق بتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية.

ودعا المحامي بهيئة الرباط، محمد ألمو إلى تغيير قانون المسطرة الجنائية بما يضمن للمواطن الحق في استعمال اللغة الامازيغية ليس فقط كلغة التواصل بين المتهم والقاضي انما لفهم كل يروج في الإجراءات القضائية"، مشيرا إلى أن " هناك موارد بشرية بإمكانها القيام بهذا الأمر كالقضاة الذين يتحدثون باللغة الأمازيغية".

كما دعا الى تعديل ترسانة قانونية بشكل مستعجل حتى تنسجم مع الوثيقة الدستورية ومع المادة 30 من القانون التنظيمي التي تضمن من خلاله الدولة حق المواطنين في استعمال اللغة الامازيغية في جميع إجراءات التقاضي .

وطالب بتغيير "قانون 25 يناير 1965 المعروف بـ"قانون التوحيد والتعريب والمغربة" والذي يجعل من اللغة العربية هي اللغة الوحيدة في العمل القضائي والإداري، وقانون القانون رقم 37.99 المتعلق بالحالة المدنية، وذكر على الخصوص المادة ال21 لمنع ما وصفه بـ" اللوبي الإداري الذي يعاكس حتى الأحزاب السياسية ورئاسة الحكومة وحتى الإرادة الملكية في كل ما يتعلق بالأمازيغية"، مشددا على ضرورة تعديل هذا القانون لينص بشكل صريح على تسجيل الأسماء الأمازيغية للموالد.

كما طالب بتغيير "قانون رقم 28.08 المنظم لمهنة المحاماة، خاصة الفقرة الثانية من البند 4 من المادة 18 التي تشترط اللغة العربية، "ولأننا نتحدث عن حق المواطن في الولوج إلى العدالة فيجب أن يكون لهيئة الدفاع الحق في المرافعة باللغة الأمازيغية "، بالإضافة إلى "القانون رقم 06 – 62 المتعلق قانون الجنسية خاصة الفقرة الثانية التي تشترط على المواطن الأجنبي اتقان اللغة العربية لحصول على الجنسية المغربية، مشددا على ضرورة إضافة اللغة الأمازيغية باعتبارها لغة رسمية بجانب العربية".

الأمازيغية ضحية الإرادة والإدارة !

منتصر إثري

تجمع فعاليات الحركة الأمازيغية على أن الأمازيغية ضحية غياب الإرادة السياسية منذ أمد بعيد وتنكر مؤسسات الدولة لهذا المكون الأساسي والرئيسي للهوية الوطنية، كما لا يختلف اثنان على أن الغياب التام لهذه الإرادة السياسية من طرف الحكومات المتعاقبة، وتجاهل كل الدساتير لها باستثناء دستور 2011 الذي جاء في سياق الربيع الديمقراطي، هو السبب المباشر فيما تعيشه الأمازيغية من تهميش وإقصاء في كل مناحي الحياة العامة.

رد الاعتبار للأمازيغية يحتاج إلى نزع جلباب أيدولوجية «التوحيد» والتخلي عن نظرية الحزب الواحد واللغة الواحدة والتوجه الواحد الذي يواصل سيطرته على الذهنيات والعقليات التي تعاقبت على تسيير أمور البلاد والعباد ما بعد الاستقلال، وهي العقليات نفسها التي تجمع اليوم على التهميش والإقصاء وتكريس تراتبية اللغتين الرسميتين للدولة، بين لغة تمارس وظائفها كاملة، ولغة ولو أنها رسمية بقيت في الهامش و»للاستئناس» و»خضرة فوق الطعام» لتزين وتأثيث المشهد وتسويق دسترتها في الخارج على أساس أننا دولة تحترم تعددها الثقافي واللغوي في الأوراق، لكن الواقع شيء آخر.

هذا النوع من العقليات تستمر بلا خجل في تكريس استمرار تهميش الأمازيغية ومحاربتها ومنعها من ممارسة وظيفتها الدستورية والقانونية، والاستهتار بفصول الدستور والقانون واللعب بها كما تشاء، متى وكيف تشاء، والضحك على الذقون بشعارات فضفاضة لا تغير من الواقع شيئا. عقليات نابعة عن غياب إرادة سياسية حقيقة لرد الاعتبار للغة الأم للمغاربة ولا تجد غضاضة في تقزيم الدستور الذي يعتبر أسمى قانون في الدولة وتتجاهل القانون التنظيمي لتنزيل مقتضيات الفصل الخامس من الدستور غم صدوره في الجريدة الرسمية منذ سنة 2019.

ما يبرز غياب الإرادة السياسية بشكل واضح المعاناة الحقيقة التي تعيشها الأمازيغية في المؤسسات والإدارات العمومية المغربية مع لوبي إداري يعاكس الدستور والقانون التنظيمي والخطب الملكية وحتى الالتزامات الحكومية. هذا اللوبي المتوارث في الإدارات من سنوات خلت، لا يتوانى في محاربة الأمازيغية وتهميشها والتقليل من شأنها والسعي «لإماتتها» بكل الطرق الممكنة وغير الممكنة سعيا منه لتحقيق «حلم» عرّابه الذي دعا يوما إلى «إماتة» اللغة الأمازيغية بكل فروعها ومعها «الدارجة»، حتى يفسح المجال للعربية وحيدة دون غيرها من لغاتنا ولساننا المتعدد والمتنوع.

هذا اللوبي المعروف في الإدارات المغربية بأفكاره البعثية والناصرية التي لا تزال تؤمن بأيدولوجية «القومية العربية « ينضاف إليه لوبي فرنكوفوني يعمل على تكريس «الترسيم الفعلي للفرنسية» والتبعية لفرنسا على حساب اللغة الرسمية للدولة، لا يريد التخلص بعد من العقلية السلطوية القديمة التي كلفت الدولة التقهقر إلى ذيل البلدان في التنمية والديمقراطية بسبب ما كرسه في الإدارات من سياسة عمومية فاشلة بشهادة أعلى سلطة في البلد، حيث أكد العاهل المغربي في نص خطاب وجهه إلى أعضاء البرلمان برسم افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الأولى من الولاية التشريعية العاشرة أكتوبر 2016 "أن النجاعة الإدارية معيار لتقدم الأمم، وما دامت علاقة الإدارة بالمواطن لم تتحسن، فإن تصنيف المغرب في هذا الميدان سيبقى ضمن دول العالم الثالث، إن لم أقل الرابع أو الخامس".

وهي بالفعل كذلك، فالإدارة التي تحارب لسان وثقافة ولغة وتاريخ وحضارة وهوية أغلبية المغاربة وتتعامل باستهتار واللامبالاة وتهمش وتحتقر في أحيان كثيرة الدستور والقانون وتعمل وفق أهوائها، لا يمكن إلا أن تبقي تصنيف المغرب في ذيل الدول، وتساهم في فشل كل المخططات التي تروم إلى تقدم البلد ورخائه وتجعله متأخرا في كل تراتيب الدول في مجالات التنمية، الصحة والتعليم وغيره.

هذا اللوبي الإداري الذي يتواجد على رأس أغلبية المجالس والإدارات الإستراتيجية، هو من يتحمل مسؤولية هذا التقهقر المستمر للمغرب في هذه المجالات رغم كل ما يخصص لها من ميزانيات ومخططات ووعود وخطابات واستراتيجيات، إذ كيف يمكن أن يتقدم المغرب في مجال التعليم على سبيل المثال وقس على ذلك باقي المجالات وهو يحارب الأمازيغية ويقصيها من كل مخططاته وتصوراته، بل ويتجاهلها بشكل مستفز وكأنها غير موجودة، ونذكر على سبيل المثال لا الحصر مخططات المجلس الأعلى للتربية والتكوين، مؤسسة الحسن الثاني للمغاربة المقيمين بالخارج، الاتفاقيات التي تبرمها الوزارة الوصية على القطاع مع مختلف الدول الأوربية لتدريس أبناء الجالية، وأكثر من هذا السياسيات الحكومية في مجال التعليم بالمغرب، ومن يتابع ما يعيشه ملف تدريس الأمازيغية حتى في ظل الحكومة الحالية سيتأكد بلا شك بأن الإدارة ماضية في سياستها التمييزية والإقصائية والإرادة غائبة تماما للتصالح مع الذات الأمازيغية.

ولعل المتتبع للشأن الأمازيغي سيلاحظ مدى تراجع وبطء أجرأة كل القرارات المتعلقة بالأمازيغية في مختلف المجالات وبجميع القطاعات، بل هناك تراجع حتى على ما تم تحقيقه في السابق على علّته ورغم أنه لم يصل إلى مستوى التطلعات ودون حتى ما جاء الدستور والقانون التنظيمي، وهذا ما يدفعنا إلى التأكيد على أن الأمازيغية ضحية اللوبي الإداري المتوارث في الإدارات المغربية والإرادة السياسية الغائبة.

ما يؤكد هاته السياسة الإقصائية هو فرض وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة، على المترشحين لمباراة توظيف الأساتذة أطر الأكاديمية 2022/2023 تخصص اللغة الأمازيغية أن يجتازوا بالإضافة إلى مجال تخصصهم، «اختبار في اللغة العربية أو الفرنسية والرياضيات والعلوم واختبار ثان متعلق بديداكتيك نفس المواد»، وهذا ما يفسح المجال لغير المتخصصين في الأمازيغية للظفر بالمناصب القليلة المخصصة للمتخصصين بالنظر إلى المعامل المرتفع لمواد العربية الفرنسية والرياضيات، ممّا سيساهم في تقليص عدد مدرسي اللغة الأمازيغية، وبالتالي التنكر لالتزامات والتعهدات حول تعميم اللغة الأمازيغية أفقيا وعموديا وتجاهل القانون التنظيمي الذي يحث على تعميم الأمازيغية في أفق 2026.

ويستهدف هذا اللوبي الإداري الذي يتحكم في الوزارة بهذا القرار اقبار تخصص الأمازيغية بالمدرسة المغربية واسناد المزدوج فيما بعد لأساتذة اللغة الامازيغية، وتكريس الدونية والتراتبية بين اللغتين الرسميتين واللا مساواة وجعل الأمازيغية مجرد لغة ثانوية ولغة الاستئناس وهذا ما يبعث بشكل مباشر على غياب أية إرادة حقيقية لتنزيل الرؤى والتصورات والمخططات التي ترددها الوزارة الوصية على القطاع في كل مناسبة وغيرها.

ما هكذا يجب أن يتعامل الوزير مع الأمازيغية يا السيد بنموسى.. !

رشيدة إمرزيك

لم يكن الإعلام الأمازيغي المقصي الوحيد من ندوة وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة، بل اللغة الأمازيغية استهدفت وتم إقصاؤها من اليافطة الخاصة بالندوة التي عقدها الوزير بنموسى لتقديم الخطوط العريضة، لخارطة الطريق 2026-2022، من أجل مدرسة عمومية ذات جودة للجميع يوم الخميس 10 نونبر 2022 بملحقة الوزارة لالة عائشة بالرباط.

ويعتبر ما لحق بالإعلام وباللغة الأمازيغيين إشارة لمن يتوسمون خيرا في هذه الوزارة لتفعيل وتقوية الأمازيغية في المدرسة العمومية، لإخبارهم بأنها وزارة لا تمتلك أي إرادة فعلية لذلك، لا قولا ولا فعلا، واللافتة التي زينت بها القاعة التي احتضنت أشغال الندوة الصحافية خير دليل على أن الوزارة لا تؤمن بأهمية الأمازيغية في المدرسة العمومية وحتى في برامجها واستراتيجيتها، وهذا ما جسده سلوكها من خلال لافتة تحمل عنوان موضوع الندوة باللغة العربية اللغة الرسمية للمغرب في غياب تام لأي حرف بالأمازيغية اللغة الرسمية للمغرب ايضا، في ضرب صارخ لمضامين الدستور ولمضامين القانون التنظيمي الخاص بتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية.

فماذا يمكن أن ينتظر من وزارة لا تكلف نفسها حتى عناء ادراج الأمازيغية في يافطات لقائتها وندواتها الرسمية، أن تولي أهمية للأمازيغية في المدرسة العمومية كمشروع يحتاج فعلا لإرادة سياسية حقيقية وإيمان ذاتي من لدن المسؤولين؟

كيف لقطاع وزاري أن يتحدث عن خارطة طريق وخطة من أجل مدرسة عمومية ذات جودة للجميع، في اقصاء تام وغياب لأي استراتيجية واضحة فيما يتعلق بالأمازيغية في المدرسة المغربية، ودون الإشارة إلى الإكراهات والعراقيل التي يتخبط فيها الأستاذ في كل موسم دراسي.

الغريب في خطة الوزارة أنه تحدث عن الإنجليزية بكل حماسة، وتم التأكيد على أن الوزارة ستعمل على توفير كل الإمكانات المادية والتقنية ومنصات رقمية لإنجاح هذا الورش من أجل تعميمها في كل مؤسسات الإعدادي والثانوي، وهي المجهودات التي تغيب حين يتم الحديث عن الأمازيغية. والتي اكتفى بالحديث بشكل فضفاض مكتفيا في جوابه عن سؤال احد الصحافيين بالقول أن هناك صعوبة في توفير أستاذ متخصص في اللغة الأمازيغية بعدة مؤسسات نظرا لعدد الأقسام، واعتبر الأمر غير ممكن في المناطق الجبلية على سبيل المثال.

وأشار الوزير أن إستراتيجية وزارته لازالت مقتصرة على الابتدائي والأولي في غياب لأي رؤية لتدريسها في المستوى الإعدادي والثانوي.

واكتفى بتأكيده على أن عدم نجاح تدريس الأمازيغية راجع إلى الأستاذ وحمل الوزير المسؤولية لهذا الأخير في فشل مشروع ضخم من حجم تدريس الأمازيغية، بحيث اكد الوزير أن «تدريس الأمازيغية انطلق فعلا في بعض المدارس ولكن لا يستمر لأنه يبدأ ثم يتوقف وهكذا دواليك، مضيفا أن هذا يؤدي إلى عدم تمكن التلاميذ من الأمازيغية بالجودة الضرورية، وهذا راجع، حسب قوله، إلى الحركة الانتقالية التي يستفيد منها الاساتذة في كل سنة، ما يخلق عدة مشاكل في إنجاح عملية تدريس الأمازيغية».

رئيس التجمع العالمي الأمازيغي رشيد الراخا لـ «الوطن الآن» و «أنفاس بريس»:

نسجل غياب إرادة سياسية لدى الفاعل السّياسي المغربي واستهتاره بالدستور والقانون لتفعيل الأمازيغية

يشرح رشيد الرّاخا، رئيس التجمع العالمي الأمازيغي، مآلات تنزيل القانون التنظيمي 16.26 المتعلق بتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية وكيفيات إدماجها في التعليم وفي الحياة العامة وما يعتريها من أعطاب لا ترقى إلى مستوى الانتظارات والطموحات، مشددا على أن حزب العدالة والتنمية هو من فرمل هذا الملف طيلة سنوات من تدبيره الحكومي.

وأوضح الرّاخا، في حوار مع جريدة «الوطن الآن» وموقع «أنفاس بريس»، أننا «نعمل اليوم جاهدين لإنجاح ورش تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية وتنزيله في واقع التعليم والصحة والعدل والإعلام والحياة العامة وغيرها، نتمنى أن تكون الحكومة الحالية في مستوى التطلعات وأن تكذّب كل من يشكّك في صدق نواياها وسياساتها ورغبتها في إعطاء الأمازيغية المكانة التي تستحقها».

*** ما تقييمك لما وصل إليه تنزيل القانون التنظيمي 16.26 المتعلق بتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية وكيفيات إدماجها في التعليم وفي الحياة العامة؟**

** تفعيل مضامين الوثيقة الدستورية خصوصا الفصل الخامس منها الذي يقرّ برسمية اللغة الأمازيغية إلى جانب العربية، شهد تأخراً وهدراً للزمن السياسي والتشريعي لما يربو عن عشر سنوات. عقدان تقريبا من الزمن ونحن نترافع ونراسل ونحتج ونطالب بتفعيل أسمى قانون في الدولة، إلا أننا اصطدمنا بتيار سياسي وإيديولوجي معروف بعدائه التاريخي للقضية الأمازيغية، هذا التيار الذي يطلق عليه "تيار الإسلام السياسي" الذي يقوده حزب "العدالة والتنمية" يعمل وبجهد شاقّ ومُضْنٍ ومتواصل، على تعطيل ورش الأمازيغية ومحَاربتها بكل الطرق الممكنة وغير الممكنة قصد منعها من ممارسة وظيفتها الدستورية والقانونية. هذا الاصطدام جعلنا ننتظر لقرابة العشر سنوات لإصدار القانون التنظيمي المتعلق بتحديد مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية وإدماجها في مناحي الحياة العامة ذات الأولوية، وطبعاً هنا لا نبرئ باقي الأحزاب السياسية المشاركة في الحكومتين، ولا حتى أحزاب المعارضة التي لم تتقدم بمقترحات ولم تضغط على الحكومتين لإخراج قانون الأمازيغية.

كفاعلين وفعاليات مدنية أمازيغية لم نقف مكتوفي الأيدي إزاء هذا الخرق السافر للمقتضيات الدستورية، إنما قمنا بالترافع وطنيا ودوليا ولدى المنظمات الدولية ذات الصلة بالأمم المتحدة، كلجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ولجنة القضاء على كافة أشكال التمييز العنصري، علاوة على مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة. وبالفعل نجحنا في ذلك؛ إذ طالبت المقررة الأممية المعنية بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري "إي تينداي أشيومي" التي زارت المغرب سنة 2019 بدعوة من الحكومة المغربية، بالإسراع في إخراج القانون التنظيمي المتعلق بتفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية، المنتظَر منذ ثماني سنوات، واتخاذ إجراءات حازمة مؤقتة واستثنائية لمعالجة الاختلالات التي تؤدي للتمييز ضد الأمازيغ والأمازيغية. وبعد انتظار طويل أفرج رئيس الحكومة السابق سعد الدين العثماني على القانون التنظيمي في أواخر سنة 2019، الذي صدر بالجريدة الرسمية تحت ظهير شريف رقم 1-19-121 صادر في 12 شتنبر 2019، يوصي بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 26-16 المتعلق بتحديد مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية وكيفيات إدماجها في مجال التعليم وفي مجالات الحياة العامة ذات الأولوية، عبر مراحل (5 سنوات/ 10 سنوات /15 سنة)، إلا أنه بقي إلى حدود اليوم، أي بعد ثلاث سنوات وهو ما يزال حبرا على ورق ولم تفعل فصوله ولا بنوده إلى حدود كتابة هذه الأسطر، خصوصا المادة 32 التي تقول بصريح العبارة "تقوم القطاعات الوزارية والجماعات الترابية والمؤسسات والمنشآت العمومية والمؤسسات والهيآت الدستورية بوضع مخططات عمل تتضمن كيفيات ومراحل إدماج اللغة الأمازيغية، بكيفية تدريجية، في الميادين التي تخصها، وذلك داخل أجل لا يتعدى ستة أشهر ابتداء من تاريخ نشر هذا القانون التنظيمي بالجريدة الرسمية".

وداخل أجل لا يتعدى ستة أشهر ونحن على أبواب ثلاث سنوات، لم نر أيّا من المؤسسات والهيئات المذكورة والمعنية تقوم بوضع مخططات عمل تتضمن كيفيات ومراحل إدماج اللغة الأمازيغية!. وهذا يدفعنا للقول بأن هناك غيابا للإرادة السياسية لدى الفاعل السياسي المغربي واستهتاره بالدستور والقانون، وهو ما يفقد ثقة المقاربة بصفة عامة في المؤسسات.

*** في أول لقاء رسمي جمع رئيس الحكومة عزيز أخنوش وفعاليات أمازيغية. ما مخرجاته؟**

** بالفعل حضر التجمع العالمي الأمازيغي ممثلا في رئيسه الشرفي الدكتور ميمون الشرقي، إلى جانب الفعاليات الأمازيغية التي شاركت في اللقاء بدعوة من رئيس الحكومة، وقدمنا مقترحاتنا وتوجهاتنا وعبّرنا عن توجّسنا وتخوفنا من بطء تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، وكذا ما تعيشه من التراجعات الخطيرة والمخيفة خصوصا على مستوى التعليم.

وفي هذا الصدد راسلنا وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي وكشفنا له بالمعطيات والأرقام هذا التراجع المخيف، وقد أكد رئيس الحكومة بأن هناك لقاءا قريبا سيجمعه بالوزير لبسط هذه الإكراهات والتراجعات للعمل على تدارك هذا الأمر. كما عبر عن رغبته في استمرار اللقاءات مع مختلف القطاعات الحكومية المعنية من جهة، ومع الفعاليات الأمازيغية من جهة أخرى لإيجاد حلول والسير نحو أجرأة تفعيل الطابع الرّسمي للأمازيغية.

*** خلال لقاء ممثلكم مع عزيز أخنوش رئيس الحكومة، كان هناك تأكيد على بلورة برنامج أولويات بتعاون بين الفعاليات الأمازيغية والحكومة. ما هي هاته الأولويات؟ وماذا عن آليات الانجاح والتنزيل؟**

** أولى الأولويات هو قطاع التعليم بمختلف مستوياته، خصوصا التعليم الأولي والابتدائي، إذ لا يمكن أن ننجح في تفعيل ورش الأمازيغية دون إدماج الأمازيغية في المنظومة التعليمية وفق منطوق القانون التنظيمي للأمازيغية، خصوصا الموادّ 4 و 6 و 7 التي تحث على اتخاذ التدابير الكفيلة بإدماج اللغة الأمازيغية بكيفية تدريجية في منظومة التربية والتكوين بالقطاعين العام والخاص، وتدريس اللّغة الأمازيغية، بكيفية تدريجية، في جميع مستويات التعليم الأولي والابتدائي والثانوي الإعدادي والثانوي التأهيلي والتكوين المهني. كما يتعيّن أن يتم تعميمها بنفس الكيفية في مستويات التعليم الثانوي الإعدادي والتأهيلي، وإحداث مسالك تكوينية ووحدات للبحث المتخصص في اللّغة والثّقافة الأمازيغيتين بمؤسسات التعليم العالي، وكذا اعتماد اللغة الأمازيغية في معاهد تكوين الموارد البشرية لفائدة الإدارات العمومية، إلى جانب إدماج اللغة الأمازيغية في برامج محو الأمية والتربية غير النظامية، وغيرها من الفصول والبنود الأخرى؛ طبعاً دون أن ننسى مختلف مجالات الحياة العامة الأخرى ذات الأهمية بمكان، خصوصا استعمال الأمازيغية بالإدارات وسائر المرافق العمومية وفق المادة 21 والمادة 22 من القانون التنظيمي.

ومن أجل إنجاح آليات التنزيل، نحتاج بالإضافة إلى الموارد المالية المعلن عنها في "صندوق الأمازيغية" إلى موارد بشرية وأكثر من هذا إلى إرادة سياسية حقيقية للنهوض بهذا الورش.

*** تبنت الحكومة اعتماد الأمازيغية لغة للّتقاضي في المحاكم. كيف تقرؤون هذا القرار؟**

** تقصد "الترجمة". هي مبادرة مهمة وضرورية خصوصا لمن لا يفهم غير اللغة الأمازيغية ويعاني في أبواب المحاكم المغربية، لكنها لا تزال مبادرة خجولة ولم تصل بعد إلى مستوى الجديّة المطلوبة في التعامل مع الأمازيغية باعتبارها لغة رسمية للدولة. فالمطلوب تفعيل مقتضيات القانون بما يسمح للمواطن والمواطنة الناطقة بالأمازيغية بالتّرافع بلغته والتّقاضي بلغته الأم بينه وبين قاضي ومحامي ناطقين بالأمازيغية؛ ولا يكفي الاعتماد على "الترجمة" فقط لفك شفرة التواصل بين الأطراف المعنية.

*** يرى مراقبون أن ورش الأمازيغية يثير صراعات وتلاسن وأخذ ورد وشد وجذب وجدل دائم بين الفاعلين والنشطاء الأمازيغ رغم أن الملف واحد. لمصلحة من هذا الصراع ولماذا؟**

** الحركة الأمازيغية حركة ديمقراطية فكرية ونقدية، لا تختزل الدّيمقراطية في مفهومها النظري، إنما في ممارستها اليومية ومواقفها وقناعاتها الفكرية. قوّتها في تعدّد مواقفها وتصوراتها وإن اختلفت الطرق والإستراتيجيات والأولويات فهي تتفق على الغايات الكبرى. فهي تلتئم حول الأهم وهو خدمة القضية الأمازيغية كل من موقعه ومكانه.

وكما يعرف الجميع، فالحركة الأمازيغية تضم الأرخبيل من الجمعيات والإطارات والفعاليات والأشخاص، وكل يعبر عن مواقفه بكل حرية وبكل جرأة ولا أحد يملك حقّ الوصاية أو الحجر على مواقف الآخر، وما وصفته "بشدّ وجذب وأخذ وردّ وجدل دائم"، هو أمر صحي ومهم وضروري ولابدّ منه لاستمرار النضال الأمازيغي والتّرافع على تحقيق المكتسبات والرهانات لصالح القضية وسبل تطويرها وتطورها. ومن يحاول أن يفرض نفسه ممثلا وحيدا وناطقاً رسمياً، أو يوزع صكوك النضال والقناعات والمواقف على الآخرين وينقط المناضلين صباح/مساء في مواقع التواصل الإجتماعي وغيرها؛ فلا أعتقد بأنه فعلا يخدم الأمازيغية بأي شكل من الأشكال، إنما قد ينفذ أجندة معينة بنية أو بغيرها لغاية قد يعرفها مسبقاً.

*** هذا يجرنا للسؤال عن كيفية جبر ضرر هذا الصراع والتشتت المتعدد الأوجه من أجل ورش واحد وهدف واحد والنظر لمستقبل من أجل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية وتنزيله في واقع التعليم والصحة والعدل والإعلام والحياة العامة وغيره؟**

** كما قلت لك، الفعاليات الأمازيغية عديدة ومتعددة وتضم مشارب مختلفة، من الرّاديكالي إلى الإصلاحي ومن المؤمن بالعمل من داخل المؤسسات إلى المقتنع بعدم جدوى المشاركة والممارسة من داخل النّسق القائم. قوتها في هذا التّعدد والتّنوع.

اليوم نعمل جاهدين لإنجاح ورش تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية وتنزيله في واقع التعليم والصحة والعدل والإعلام والحياة العامة وغيرها، ونتمنى أن تكون الحكومة الحالية في مستوى التطلعات وأن تكذّب كل من يشكّك في صدق نواياها وسياساتها ورغبتها في إعطاء الأمازيغية المكانة التي تستحقها.

ابن الشيخ : تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية انطلق قطاره وعلى سكة سليمة

طمأنت أمينة ابن الشيخ، وهي المكلفة بملف الأمازيغية برئاسة الحكومة، كل الهيئات والفاعلين والمهتمين بورش الأمازيغية إلى أن هذا الأخير في يد آمنة، وأن الحكومة عملت، في إطار المخطط الحكومي المندمج لتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، على وضع خارطة طريق ببرنامج يتضمن خمسة محاور ب 25 اجراء برسم هذه الولاية أي 2022/2026.

وأوضحت أمينة ابن الشيخ في حوار مع موقع "أنفاس بريس"، أن العمل على تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية في عدد من المجالات انطلق قطاره وعلى سكة سليمة لن يقف أبدا".

وفي ما يلي النّص الكامل للحوار:

*** حضرتم أول لقاء رسمي يجمع رئيس الحكومة مع فعاليات أمازيغية هل له أفق وامتداد؟**

** نعم حضرت اللقاء الذي كان من اقتراح رئيس الحكومة والذي استجابت له فعاليات الحركة الأمازيغية وهو لقاء يندرج ضمن اللقاءات التشاركية التي ينظمها رئيس الحكومة مع فعاليات أو قطاعات تهتم بالملفات التي تشتغل عليها الحكومة، كما أنه لقاء يدخل في إطار تفعيل مبدأ المشاركة المواطنة والديمقراطية التشاركية التي نص عليها الدستور المغربي.

بالنسبة لسؤالك حول امتداد وأفق هذا اللقاء، أؤكد لك أن اللقاء سيكون له ما بعده من لقاءات ومشاورات قد تمتد إلى فعاليات أخرى وقد تكون مع إطارات في إطار أنشطة ثقافية تكون سمتها الأساسية تقديم الإقتراحات أو التوصيات.

*** هناك تأكيد على بلورة برنامج أولويات بتعاون مع فعاليات أمازيغية والحكومة، ماهي الأولويات وماذا عن اليات الانجاح والتنزيل؟**

** في الحقيقة عملت الحكومة، في إطار المخطط الحكومي المندمج لتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، على وضع خارطة طريق ببرنامج يتضمن خمسة محاور ب 25 اجراء برسم هذه الولاية أي 2022/2026. ومن بين أولوياتنا في الحكومة، وهو ما أكد عليه كذلك الإخوة المناضلون من الحركة الأمازيغية في ملف التعليم، وهذا في الحقيقة ليس اختيارا، ولكن ضرورة حتمية، ذلك أن ملف تدريس اللغة الأمازيغية هو من أولويات نضالنا حتى قبل ترسيم الامازيغية في الدستور، بل كان من أولى الملفات التي اشتغلنا عليها في المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية منذ 2002/2003 والمشرع المغربي بدوره عند وضع القانون التنظيمي رقم 26.16 وضع ملف التعليم ضمن أولويات بنود هذا القانون وهذا ليس اعتباطا ان يسمى ب»القانون التنظيمي المتعلق بتحديد مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية وكيفيات ادماجها في التعليم وفي مجالات الحياة العامة ذات الأولوية».

إذن هناك إرادة من المشرع أولا ، ومن الحكومة ثانيا في تفعيل القانون كأولوية في قطاع التعليم خصوصا أن هذا القطاع يعتبر بمثابة مستنبت للأطر والكفاءات التي تحتاج إليها الدولة في التفعيل السليم لرسمية الأمازيغية في كل مناحي الحياة العامة، خصوصا أن هناك فراغا وخصاصا كبيرين. وللمقارنة فقط، فإن المغرب بعد الإستقلال وفي إطار قانون المغربة والتعريب والتوحيد عمل كل ما في وسعه لاستقطاب موظفين وأساتذة من فلسطين وسوريا وليبيا ومصر لسدّ الخصاص من الموارد البشرية في اللغة العربية. واليوم أصبحنا أمام معطى عدم وجود أسواق نأتي منها بالكفاءات في اللّغة الامازيغية، فما علينا إلا العمل على تدليل جميع الصعوبات أمام إدراج الأمازيغية في التّعليم أولا.

آليات الانجاح والتنزيل في مجال التعليم أراها أولا في العمل على إحداث بنيات إدارية مركزية وجهوية وإقليمية مهمّتها تنسيق وتتبع ومواكبة وتدليل الصعوبات أمام التفعيل السليم للأمازيغية في كل مراحل التعليم المدرسي، وكذا الإشتغال على البرامج والمناهج والتكوين والخريطة المدرسية وما إلى ذلك، فضلا عن العمل على التوجيه إلى الدراسات الأمازيغية لكي نستطيع بناء قاعدة أطر للتوظيف في الإدارات والمؤسسات العمومية. علينا كذلك العمل على إدراج الأمازيغية في كل المعاهد العليا بما فيها الترجمة والقضاء والفنون والمسرح والإعلام ...

*** تبنت الحكومة اعتماد الامازيغية لغة للتقاضي في المحاكم كيف تقرؤون هذا القرار؟**

** كان من بين الإجراءات الأولى التي قامت بها الحكومة في شخص وزارة العدل في بداية ولايتها توظيف ما يقارب من ستين منتدب قضائي ومنتدبة قضائية من الدرجة الثالثة تخصص المساعدة الإجتماعية مهمتهم مواكبة المتقاضين أثناء كل مراحل التقاضي باللغة الامازيغية.

كما وضعت الحكومة كذلك رهن إشارة المواطنين الناطقين باللّغة الأمازيغية ما يقارب 142 عونا في مراكز استقبال المحاكم وبعض الإدارات التابعة لوزارة العدل مهمتهم مرافقة ومساعدة وتيسير ولوج المرتفقين الناطقين باللغة الامازيغية لقضاء اغراضهم بسلاسة ويسر.

يجب التذكير أن هذه الإجراءات، تبقى إجراءات أولية لفتح أبواب الإدارات أمام من لا يتقن اللغة العربية في انتظار بطبيعة الحال تأهيل القضاة والموظفين العموميين في كل القطاعات للاستقبال والتواصل كتابة وشفاهيا مع المواطنين.

*** هناك شدّ وجذب وأخذ وردّ دائم بين النشطاء الأمازيغ حول ما تحقّق للأمازيغية، ما خلفيات ذلك ولماذا هذا الصراع ومن يذكيه ولمصلحة من؟.**

** لن أصفه أبدا بالصراع، بل الأمر ربما يتعلق بتخوّف اعتبره تخوّفا مشروعا ومؤسّسا على ما كانت تعاني منه الأمازيغية منذ ما يفوق نصف قرن، لأنه لا ننسى أن الامازيغية، منذ الإعتراف بها من طرف جلالة الملك - أعلى سلطة في البلاد- في خطاب العرش وخطاب أجدير لسنة 2001، وهي تسعى إلى أن تصل إلى المرتبة التي تستحقها، وجاء الإعتراف بها دستوريا منذ سنة 2011 ومع ذلك لم تراوح مكانها بل بقيت جامدة ولم تخرج القوانين التنظيمية لتفعيل رسميّتها إلا بعد تسع سنوات بعد دسترتها بمعنى أن عشر سنوات من عمر دسترة الأمازيغية وعمر حكومتي العدالة والتنمية هدرت، وبالتالي فتخوّف الحركة الأمازيغية مبرر، ولكن من هذا المنبر أطمئن زملائي المناضلين وأقول بأنه لا قياس مع وجود الفارق بين الحكومتين، حكومتي العدالة والتنمية والحكومة الحالية، فقط يجب ان نسترجع تلك الدّينامية التي كانت قد بدأت منذ 2001 إلى 2011 وأقبرت لمدة عشر سنوات.

وتكملة لجوابك فأنا لا أسمي هذا صراعا بل تخوّفا وتفاعلا لابدّ

منه، وبالتالي لا أؤمن بنظرية المؤامرة، بل أومن بحقّ كل مناضلة ومناضل في طرح الأسئلة والإنتقاد البنّاء واقتراح حلول لنسير بالملف الأمازيغي إلى ما نطمح اليه جميعا.

*** كيف يمكن أن تنجح مصالحة الفعاليات الأمازيغية الذين تفرّقوا شيعا من أجل إنجاح ورش تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية في واقع التعليم والصحة والعدل والإعلام والحياة العامة وغيرها؟**

** أولا ليس هناك خصومة تستدعي مصالحة، هي فقط مرحلة ربّما لم يستوعب البعض أهميتها وما يقع الآن في أوساط الحركة الأمازيغية ليس بسابقة، بل يجب التذكير بأننا إزاء استمرار لسيرورة نفس الحركية، وأنا أنظر إليه بطريقة إيجابية واسميه ب»الطموح» كان بنفس الحدة أو أكثر حين تعيين مناضلين من الحركة الأمازيغية أعضاء بالمجلس الإداري للمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية في سنة 2001، بحجة أن «المخزن» حسب تعبيرهم استقطب الأمازيغ وما إلى ذلك من اتهامات أبانت في الأخير أنها واهية ولا أساس لها من الصّحة. أتذكر آنذاك أننا كأعضاء بالمجلس الإداري للمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية لم نغيّر أبدا من وتيرة نضالنا ودفاعنا عن الأمازيغية من داخل المعهد وبنفس الحماس والجدّية من داخل الحركة الأمازيغية. وشخصيا هذا الأمر ما يزال يصدق معي إلى الآن، وأنا أتحمل مسؤولية هذا الملف داخل الحكومة.

إن هذا السلوك أو الموقف لن يفسد للودّ قضية وأن العمل على تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية في كل هذه المجالات التي ذكرتها انطلق قطاره وعلى سكّة سليمة لن يقف أبدا.

*نقلا عن «الوطن الآن» و «أنفاس بريس»

عزوز صنهاجي عضو المكتب السياسي بحزب التقدم والاشتراكية:

غياب الارادة السياسية ينعكس على وتيرة تنزيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية

تقدمنا دون شك في عملية تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية منذ ترسيمها في دستور 2011، الذي نص على كون الأمازيغية لغة رسمية بجانب اللغة العربية، فقد توسعت، نسبيا وتيرة تدريس اللغة الأمازيغية في المؤسسات التعليمية، رغم أن الأمر يحتاج إرادة أكبر، وتم اعتماد كتابة حرف تيفيناغ على واجهات المؤسسات والإدارات العمومية.

من بين أبرز ما بلغه تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية مبادرة البرلمان بترجمة الجلسات الأسبوعية المخصصة للأسئلة الشفهية الخاصة بتتبع عمل الحكومة من والى اللغة الامازيغية، كما يقوم المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية بعمل جاد للمساهمة في عملية التفعيل، ما جعل الأمازيغية تعرف تطورا مهما على مستوى الإعلام والإبداع.

غير أن كل ذلك ليس كافيا، فالإدارات العمومية، خاصة في مجال القضاء، لم تجد بعد الصيغة المناسبة للتخاطب أو تحقيق التواصل الكامل مع الناطقين باللغة الامازيغية والذين لا يتقنون اللغة العربية والذين يقيمون في المناطق التي يطغى عليها الحديث بالأمازيغية دون غيرها في الحياة اليومية، والوثائق تدون فقط بالعربية او الفرنسية والحياة العامة تطغى عليها بوضوح اللغة العربية، فما زلنا لا نحس فعلا ان بالمغرب لغتان رسميتان.

دون شك فالأمر ليس سهلا، وقد تكون هناك عوائق لوجستيكية ينبغي تجاوزها، وتوفير ما يكفي من الموارد البشرية؛ منهم المدرسين لتعميم تدريس الأمازيغية وما يكفي من المترجمين في الإدارات خاصة في مجال القضاء. والخطير في عملية التنزيل الفعلي للغة الأمازيغية أننا لا نلمس إرادة سياسية ترغب في بلوغ هذه المرحلة بل ما نلاحظه عمليا هو الاكتفاء بالمكتسبات التي ذكرتها اعلاه دون إرادة الانتقال إلى مرحلة جديدة وهي تعميم الأمازيغية في الحياة العامة في كل جوانبها.

المهرجان الدولي للفيلم بمراكش يكرم رائدة السينما المغربية فريدة بنليزيد

حظيت رائدة السينما المغربية المخرجة فريدة بنليزيد، بتكريم رائع، يوم الأربعاء 16 نونبر الحالي، وذلك في إطار الدورة الـ 19 للمهرجان الدولي للفيلم بمراكش، وذلك تقديرا لمسيرتها الفنية المتميزة في السينما المغربية.

وخلال حفل بهيج بقصر المؤتمرات بالمدينة الحمراء، عرف حضور نجوم الفن السابع وشخصيات من عالم الفن والثقافة والإعلام، تسلمت فريدة بنليزيد النجمة الذهبية من طرف الفنان يونس ميكري.

ووسط تصفيقات الجمهور وخلال لحظات مؤثرة، رحبت المخرجة فريدة بنليزيد بالحضور، وعبرت عن سرورها البالغ بالتكريم الذي خصها به المهرجان في دورته التاسعة عشر.

وتوجهت المخرجة فريدة بنليزيد في كلمة لها بهذه المناسبة، بالشكر إلى صاحب الجلالة الملك محمد السادس على إحداث هذا المهرجان، كما تقدمت بالشكر إلى صاحب السمو الملكي الأمير مولاي رشيد، رئيس مؤسسة المهرجان الدولي للفيلم بمراكش. كما أعربت عن شكرها لمنظمي المهرجان على دعوتها لحضور فعالياته كل سنة.

وقالت بنليزيد إنها تشعر اليوم خلال هذا الحفل، وكأنها ولدت من جديد، مذكرة في هذا الإطار، أنها كانت عضوا في لجنة التحكيم خلال الدورة الأولى للمهرجان.

وأضافت المخرجة أنها تحب المهرجان الدولي للفيلم بمراكش بشكل خاص لأنه يدعم أعمال المخرجين الأولى، مضيفة أنها طيلة هذه السنوات كانت تشعر بالسعادة عندما تشاهد أفلاما رائعة لأن الاختيار كان دائما ممتازا.

وأشارت بنليزيد إلى أنها معجبة بتلك «الأحلام المجنونة التي تجسدها الأفلام الأولى».

وفي هذا الإطار، تحدثت عن فيلمها الأول «باب السماء مفتوح» الذي يمكن للجمهور مشاهدته غدا الخميس ضمن عروض المهرجان، والذي منحته النسخة الرقمية الأخيرة حياة ثانية، واستؤنف عرضه في بلدان كثيرة.

وأعربت بهذه المناسبة عن شكرها لحسن دلدول المنتج التونسي الذي شجعها على إخراج أول شريط مطول لها وشاركها في إنتاجه، كما أعربت عن شكرها لكل من اشتغلت وتعاونت معه خلال مسيرتها الفنية.

وخلال هذا الحفل، قالت الإعلامية فاطمة لوكيلي في كلمة لها في حق المخرجة فريدة بنليزيد، إن هذا التكريم لحظة للاحتفاء بأيقونة مغربية تحتل مكانة خاصة في الساحة الثقافية المغربية، مضيفة أن بنليزيد امرأة فريدة بأخلاقها وأحاسيسها.

وأبرزت لوكيلي أن هوية المخرجة فريدة بنليزيد تشكلت في مدينة طنجة المدينة المنفتحة على العالم ذات الحمولة الثقافية الرفيعة، وأن وعيها تشكل من آفاق مختلفة.

وأشارت إلى أن بنليزيد سيدة اقتحمت عالم الصورة والكلمة وتملكت أدواتها، فأبانت عن قدرة فائقة في التقاط معاناة المرأة والإصغاء إلى همومها والتقاط نبض المجتمع.

وتميز هذا الحفل بعرض مقتطفات من أشهر أفلام المخرجة فريدة بنليزيد، بالإضافة إلى عرض شريط «حمى البحر المتوسط» للمخرجة مها حاج.

يشار إلى أن فريدة بنليزيد رحلت في سنة 1970 إلى العاصمة الفرنسية باريس من أجل دراسة الأدب والسينما في جامعة فانسين، ثم التحقت بالمدرسة العليا للدراسات السينمائية.

وأعقبت ذلك العديد من التدريبات في مجال السينما، قبل أن تشارك في تأسيس أول شركة إنتاج لها « قمر فيلم»، حيث قامت بإنتاج «جرحة في الحائط «للجيلالي فرحاتي.

وفي باريس، أخرجت أول فيلم وثائقي قصير بعنوان «هوية امرأة»، الذي استعرضت فيه حياة المهاجرات المغاربيات هناك. ثم كتبت سيناريو فيلم «عرائس من قصب» للجيلالي فرحاتي (1981) الذي عرض في قسم «أسبوعي المخرجين» بمهرجان كان سنة 1982.

وبعد أن كتبت سيناريوهات أفلام أخرجها عدد من السينمائيين المغاربة، من بينها «باديس» (1989) لمحمد عبد الرحمان التازي، ثم في وقت لاحق، البحث عن زوج إمرأتي» (1995)، بدأت مشوارها الفني في الإخراج من خلال فيلمها الروائي الطويل «باب السماء مفتوح» (1988)، قبل أن توقع على فيلمها الروائي الثاني «كيد النساء» (1999).

وأخذتها أعمالها السينمائية والتلفزيونية اللاحقة إلى الدار البيضاء في فيلم «الدار البيضاء يا الدار البيضاء» (2002)، قبل أن تعود إلى طنجة من أجل اقتباس رواية لأنخيل فاسكيز في فيلم « خوانيتا بنت طنجة» (2006).

كما قامت فريدة بنليزيد بإخراج مجموعة من الأفلام الوثائقية نقلتها إلى مختلف مناطق المغرب.

يذكر أن الدورة الـ19 للمهرجان الدولي للفيلم بمراكش، تميزت أيضا بتكريم النجم الهندي المتألق رانفير سينغ، والمخرج الأمريكي الكبير جيمس جراي. وسيكون الجمهور خلال هذه الدورة على موعد كذلك مع تكريم الممثلة الأسكتلندية الشهيرة تيلدا سوينتون.

مهرجان بويا الموسيقي يحتفي بتجليات الإبداع النسائي

من المنتظر ان تحتضن الحسيمة؛ خلال الفترة الممتدة من ٢٣ نونبر ٢٠٢٢ الى غاية ٢٦ منه؛ الدورة التاسعة من مهرجان «بويا» النسائي الذي تنظمه جمعية «تيفيور» للموسيقى بدعم من وزارة الشباب والثقافة والتواصل؛ وبتعاون من المكتب المغربي لحقوق المؤلفين، مجلس جهة- طنجة- تطوان، وكالة إنعاش وتنمية الشمال، جماعة الحسيمة وشركاء أخرون.

وحسب البلاغ الذي اصدرته الجمعية المنظمة؛ فالدورة ستعرف تنظيم عدة فعاليات ثقلقية؛ فنية واحتماعية تهدف في مجملها الى الاحتفاء بالمراة وابداعاتها اللامحدودة؛ والتعريف بدورها الطلائعي في اغناء المشهد الثقافي المغربي؛ ومساهمتها النوعية في الحفاظ على الموروث الثقافي والذاكرة الجماعية؛ ونقل المعارف الثقافية من جيل لأخر.

وعلى هامش وضع اللمسات الاخيرة للبرنامج؛ اشار مدير المهرجان ورئيس الجمعية المنظمة الفنان عزيز البقالي؛ الى ان الدورة ستعرف تنوعا مهما على مستوى البرمجة الفنية ومختلف الانشطة؛ كإحياء سهرات موسيقية نسائية من إبداع فنانات وفنانين من داخل المغرب وخارجه؛ وتقديم لوحات استعراضية تراثية لفرق محلية وافريقية؛ هذا؛ الى جانب تنظيم معرض للمنتوجات المجالية والصناعة التقليدية من طرف تعاونيات نسائية وحرفيات المنطقة.

واضاف الفنان عزيز البقالي ان فعاليات الدورة ستكون متنوعة وستنمح ايضا اهتماما خاصا للجانب الاكاديمي من خلال تنظيم ورشات تكوينية للاطفال حول عدة مواضيع موسيقية وفنية؛ وحملات تحسيسية حول حقوق المؤلف والحقوق المجاورة لفائدة الفنانات والفنانين سيؤطرها المكتب المغربي لحقوق المؤلف؛ الى جانب تكريم مجموعة من الأسماء الفنية التي أثرت العمل الفني والموسيقي بالجهة.

وللاسارة فمهرجان «بويا» ومنذ اطلاقه؛ يمنح اهتماما خاصا للمراة وللابداع النسائي؛ وذاك من منطلق اعتبار الفن والثقافة من اهم المجالات التي ما فتئت المرأة المغربية تساهم في إثرائهما؛ وتعمل؛ دوما؛ على تعزيز المشهد الثقافي المغربي، والحفاظ على الموروث والهوية الوطنية بتعدد روافدها.

وكان بلاغ هذه الدورة؛ التي ستحتضنها دار الثقافة الامير مولاي الحسن بالحسيمة تحت شعار «ابداع بلا حدود...» اكد ان المهرجان، يتوخى في جانب منه؛ جعل الفن اداة تمكين للمراة؛ وتعزيز قيم المساواة؛ عبر الدعامات والحوامل الفنية؛ وتكريس ثقافة الاعتراف والتقدير لجهود المرأة؛ في مختلف مجالات الحياة العامة، ولاسيما في المشهد الثقافي والفني

* الحسيمة: سومية نوري

بيرْتْ فْلينْتْ الفُنون العابِرة للصحراء ودُول السّاحِل

* بنيونس عميروش

قَدَّم متحف إيف سان لوران Yves Saint Laurent بمدينة مراكش حوالي 200 قطعة متحفية من مُجَمَّعات بيرْتْ فْلينْت Bert Flint الذي عشق المشغولات الشعبية ودأب على تجميعها منذ عدة عقود دون كلل. وقد عملت السيدة مُنى مَكْوار محافظة المعرض الذي امتد إلى غاية 30 مايو/ أيار 2021 (ابتداء من 21 أكتوبر/ تشرين الأول 2020)، على اختيار النماذج بِمَعِيَّة بيرت فلينت، لتعكس نظرته القاطعة والشغوفة بثقافات الريف والأطلس وجنوب الصحراء، ضمن هندسة سينوغرافية تحاكي سيرورة عمله الطويل الأمد في الكشف عن ثراء تقاليد طالما شكلت استدلالات لتاريخ حضارة عريقة موسومة بديمومة التنقل والترحال. وبالمناسبة، جاء في بلاغ مؤسسة حديقة ماجوريل Majorelle بمراكش (1) أن «هذا المعرض يشكل جزءاً من علاقة صداقة وإعجاب وتعاون طويلة ما بين مؤسسة حديقة جاك ماجوريل وبيرت فلينت، فبعد الهِبَة التي منحها هذا الأخير لمتحف بْيير بيرجي Pierre Bergé للفنون الأمازيغية في 2015، كان من الواجب على المؤسسة تكريمه، وهو ما تم بالفعل بعد نشر كتاب حول تجربته في 2018 ويتواصل اليوم بفضل هذا المعرض».

* التوغل في التراث البَدَوي

منذ أن وَطَأَتْ قَدماه تراب المغرب الأقصى في عام 1957، قرر الجَمّاع (Collectionneur) والباحث الهولندي بيرت فلينت (من مواليد 1931 بمدينة غرونينغن Groningen الهولندية) الإقامة بهذا البلد الذي سرعان ما تَمَلَّكَه بِفِتْنَة صعبة المقاومة، ما دفعه للإقامة بمراكش، بعد تخرجه من شُعَب اللغات والثقافة الإسبانية والعربية وتاريخ الفنون، لينطلق في بحوثه الموصولة بالثقافة المغربية وعلاقات التبادل الثقافي بين بلدان المغرب العربي وبلدان الساحل الغربي. غير أن تحقيق شروط هذه الاهتمامات لم يكن بالشيء الهَيِّن؛ فعلى امتداد ربع قرن، ظل بيرت فلينت يشتغل مُدَرِّسا في إحدى الثانويات بمراكش (ثانوية محمد الخامس)، كما اشتغل في مدرسة الفنون الجميلة بالدار البيضاء في الحقبة التي أسنِدَت فيها إدارة المدرسة للفنان فريد بلكاهية (1962)، حيث درَّسَ تاريخ الفنون التقليدية الشعبية، وأشرف حينها، رفقة مؤرخة الفن الإيطالية طوني ماراياني Toni Maraini، على تحرير نشرة «مغرب آرت» Maghreb Art التي كانت تصدرها المدرسة ضمن توثيق نصوص تؤرخ للممارسة التشكيلية المغربية من منطلق الجذور والروافد الشعبية والعربية الإسلامية والأمازيغية والإفريقية.

في سنوات إقامته الأولى، انصب اهتمام بيرت فْلينت على التقاليد الفنية العربية الأندلسية التي تزخر بها عديد المدن المغربية القديمة كمراكش وفاس، بينما تحول اهتمامه بشكل جذري، منذ سبعينيات القرن الماضي، نحو الثقافة المحلية وأنماطها التعبيرية الشديدة التنوع، من خلال تجميع كثير النماذج من الحلي والنسيج ومشغولات الحياة اليومية، كالتزام «حفري» مُبَكِّر وقْتَئِذٍ، لا يخلو من مُجازفة قادته لقطع آلاف الكيلومترات باتجاه مناطق نائية بالأطلس الكبير وسهل سوس وواحات الجنوب المغربي وتخوم الصحراء لاكتشاف خصوصية ثقافة ريفية ذات مَيْسَم أمازيغي مؤكد. بينما سيضاعف تَنْقِيبَه باتجاه الامتداد الصحراوي وعلاقات التبادل الثقافي بين المغرب وبلدان الساحل الإفريقي، ويتابع رحلاته إلى أبعد الأصقاع بموريتانيا ومالي والنيجر وبوركينا فاسو وغيرها. وذلك بعد أن حصل على تقاعده النسبي في مطلع الثمانينيات (1981) قصد التفرغ لبحوثه ومُقْتَنَياته (أزياء، مجوهرات، آلات موسيقية، سجاد، أثاث، أواني قديمة، مشغولات الحِرَف الفنية...)، ليعمل في 1985 على افتتاح معرض مُجَمَّعاته التي يحتضنها بيته التقليدي الفخم، الواقع في المدينة العتيقة بمراكش، ويُقَرِّر تحويله إلى متحف تحت اسم «تيسكيوين» (Tiskiwin) منذ 1996. ولضمان صيانة متحفه وجعله في خدمة العمل الأكاديمي، وهب بيرت فلينت متحفه وجزءاً من مُجَمَّعاته الهائلة لجامعة القاضي عياض بمراكش في 2006، ضمن صيغة تعاون، تعهدت بمقتضاها الجامعة بإنشاء «معهد بيرت فلينت لتراث الشمال الغربي لإفريقيا» بمتحف «تيسكيوين». وبهدف صيانة التحف أيضا، سبق وأن تبرع بحوالي 700 وحدة من المنسوجات لصالح «متحف بْيير بيرجي Pierre Bergé للفنون الأمازيغية» (2) التابع لمؤسسة حديقة ماجوريل في 2015 للسماح بالحفاظ عليها في ظروف أفضل. وقد أسفر هذا التعاون على إصدار كتاب حول مُنْجَز بيرت فلينت: « Bert Flint, La Culture Afro-Berbère de tradition néolithique saharienne en Afrique du nord et dans les pays du sahel, Editions Jardin Majorelle, 2018».

* على طول العُمق الإفريقي

يقودك تقديم (Présentation) المعرض إلى محطات بعينها، بالشاكلة التي ترافق فيها رحلة بيرت فلينت الطويلة والشَّيِّقة، بحيث نظمت محافِظَة المعرض منى مَكْوار محطات الزيارة بالاستناد إلى طبيعة التحف ومصنفاتها، لتَضع المتلقي بداية أمام مجموعة مُلْفِتَة من الحلي (Fibules) ومنها المشابك الأمازيغية، على اختلاف موادها ومعادنها ومقاساتها ورَمْزياتها، وفقا للمناطق والقبائل والثقافات التي تُشَكِّل فيها شمال إفريقيا قطب الرحى. ليتم الوقوف بعدها عند نماذج المجوهرات المخصوصَة بِجِبَاه النساء، والأمر لا يتعلق هنا بأهميتها من حيث المعادن الثمينة، بقدر ما يرتبط بتنوعها المادي واللَّوْني والزخرفي الذي يقربنا من طبيعة الهوية والانتماء. وإلى جانب ذلك، وُضِعَتْ سلسلة من الأحْزِمَة الفاسِيَّة (نسبة إلى مدينة فاس) ونماذج من الفَخّار الفاسي وقطعة نسيج كبيرة من مدينة تطوان، إضافة إلى مصحف ينحدر إلى العصر المريني.

في سياق التنقل، تقودنا الرحلة إلى الريف عبر مهارات التَّضْفير والتَّشْبيك، من خلال منوعات من صناعة السِّلال غير المُكَلِّفَة، باعتبارها نماذج مُعاصرة وبسيطة، تقربنا من مهارات الصُّنّاع التَّقليديّين الذين يعتمدون الدوم في مشغولاتهم الباعثة على سخاء حرفي. وفي اتجاه الأطلس المتوسط، تَنْبَسط سجادة كبيرة بألوان محلية فاقِعة، إلى جانب مجموعة من مطارق السكر الطَريفة: «هذه ليست أشياء ضاربة في القِدم، غير أنها أدوات تم استخدامها منذ وقت قَصير وحتى اليوم، هي مرة أخرى ترجمة لرغبة بيرت فلينت في إظهار ثراء وإبداع الحرفيين المغاربة، كما يتجلى أيضا في العمل المُنْجَز على خشب دعامات الكُحْل وأوعية الماكياج والمرايا» (منى مكوار). مع الأطلس المتوسط أيضا، نسترجع حِجاب زفاف وقطع من الأغطية المُطَرَّزَة الخاصة بالصبيان لحمايتهم من الأمطار ومجموعة مختارة من الفخار. بينما نستعيد مع الأطلس الكبير سجادة نموذجية كبيرة، تزكي نظرة بيرت فلينت للأشكال الهندسية ومفهومها الذي حفزه على رحلاته إلى مناطق الأطلس، سعيا وراء استيعاب الأنماط التي تنسجها النساء في السَّجّاد المُحَدَّد لكل دوّار أو كل قرية أو قبيلة، إذ يرى أن كل شكل وكل سطر، يشير إلى ما إذا كانت المرأة التي نسجتها بدوية أم شبه بدوية أم مستقرة، كما تؤكد محافظة المعرض.

على طول الطريق إلى إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، نستكشف تراث الطَّوارِق، عبر مُنْتَجات مصنوعة بالجلد المدبوغ بحرفية عالية، وتتميز بألوان في غاية الرَّوْنَق مع هيمنة الأخضر المُسْتَخْلَص من أكسيد الحديد، كما نجد حوامل للتَّمائِم وأكياس التَّسَوُّق بأهداب جلدية مُصَمَّمَة لتكون مِطواعة، ولذلك توحي بالحَرَكِية والتَّرحال، فيما نقف على نماذج جلدية أخرى مصبوغة بالأحمر من موريتانيا. وفي نفس الاتجاه يذهب بنا المعرض بعيدا إلى مالي والنيجر ليتحفنا بقطع مُتباينَة من المُجَوهرات والحقائب والسّتْرات والعقود وغيرها. فالمجوهرات التي أتى بها من هناك، خلص بيرت فلينت إلى أنها تشترك في معنى خاص جدا: إنها تحمي النساء من العين الشِّرِّيرة، كما أكدت منى مكوار مستطردة، «وسيدرك كذلك أن هذه الأنماط نفسها، يتم إعادة إنتاجها في أوتاد خشبية تستخدم كزينة للأسرة، للغرض ذاته».

في حين، سيلاحظ المشاهد تكرار شكل الضِّفْدَع، المطبوع بشكل مُنَمْنَم ومختزل أحيانا، كما هو مُثْبَت في نماذج مالي والكامرون والمغرب وغيره، إذ تحمل نفس الدَّلالة التي تشير إلى رمزية الخصوبة والحماية. هي رمزية متبادلة من بين أبعاد رمزية عديدة، تُشير إلى ممارسات ثقافية مشتركة، طالما لامَسَها بيرت فلينت عن قرب في كل خطوة على الطريق، وفي كل ما أجراه من محادثات واحتكاكات مباشرة مع السكان الرُّحَّل وشبه الرُّحَّل والمستقرين، ليُفَكِّك نسيج التقاطع والتبادل والامتداد بين شعوب تربطهم خريطة شاسعة ومتناغمة بِخصوبة فنون العَيْش من الأطلس إلى السّاحل، حيث تتقارب الأصْقاع وتتواشج كعالَم ثقافي وفني مُوحَّد. من ثمة، حدَّدت دراسات الجَمّاع والأنثروبولوجي بيرت فلينت فاعلية سكان الصحراء في تغذية تراث المغرب المُتعدِّد الثقافات العابرة، من شمال إفريقيا إلى تشاد والنيجر ومالي، باعتبار سكان الصحراء كيانات حية تُمثل الناقل الحقيقي للثقافة البصرية الإفريقية- الأمازيغية، ما يُشير إلى أن تَشَكُّل الحضارة لا يتم بالضرورة من خلال التُّجّار ومراكز الحواضر وحدها، بل أيضا عبر مسالك الصحراء والبَدْو من سكان الشتات الصحراوي، ضمن عمليات نَقْل ثقافية عميقة.

*المصدر: مجلة «الفنون» عن وزارة الثقافة

الهوامش:

(1) سُمِّيت حديقة ماجوريل نسبة إلى مُؤسسها المُصَوِّر Le peintre المستشرق الفرنسي جاك ماجوريل Jacques Majorelle) 1886- 1962). شرع ماجوريل (ابن مصمم الأثاث الشهير لويس ماجوريل) في تشييدها عام 1924، وتُعرف الحديقة بلونها الأزْرَق المُمَيز، إذ صُبغت مبانيها بأزرق ناصع (أزرق ماجوريل) وهي المباني الموصوفة بأسلوب الآرديكو، كما تُعرف بمتاهة مَمراتها وأشجارها ونَباتاتها وأزهارها النادرة، وبخاصة أنواع نبات الصبار المجلوبة من القارات الخمس.

- في 1980، اشترى الحديقة مصمم الأزياء الفرنسي إيف سان لوران (1936- 2008) وشريكه التجاري بيير بيرجي، وعملا على ترميمها وتوسيعها وتجهيزها بمعدات معاصرة، لينتقل عدد النباتات من 135 إلى 300، ويتم إنشاء المتحف الأمازيغي على تراب الحديقة. في 2010، انتقلت ملكية العقار إلى مؤسسة بيير بيرجي- إيف سان لوران ضمن مُنَظَّمة فرنسية غير ربحية.

- أُنْشِئَ متحفان لعرض أعمال إيف سان لوران في مراكش وباريس، وتم تدشينهما معا في 2017، وصرح حينها شريكه بيير بيرجي: «كان من الطبيعي بناء متحف مخصص لعمل إيف سان لوران في المغرب، لأنه مدين، حتى في ألوان وأشكال ملابسه، بالكثير إلى البلاد». يقع المتحف في شارع إيف سان لوران قريبا من حديقة ماجوريل بمراكش.

(2) بيير بيرجي Pierre Bergé) 1930- 2017): رجل أعمال فرنسي، مؤسس وشريك في دار أزياء إيف سان لوران، وشريك تجاري لهذا الأخير لمدة طويلة.

- هو مؤسس «المتحف الأمازيغي» في سنة 2011، وتم تغيير الإسم ليصبح «متحف بيير بيرجي للفنون الأمازيغية» في 2020، وجاء في بلاغ ذي صِلَة: «تفتخر مؤسسة ماجوريل بربط اسم بيير بيرجي بهذا المتحف الذي أسسه ووهب له تُحَفَه الفنية، وكان أيضا واحدا من أكثر المدافعين عن الثقافة الامازيغية». كما أشار البلاغ إلى أن «بيير بيرجي وإيف سان لوران كانا شغوفَيْن بالثقافة الأمازيغية منذ وصولهما إلى المغرب في الستينيات من القرن الماضي».

في المخيال الشعبي الأمازيغي الريفي

«ⵣⵜⵣⵛ ⵜⵣⵙⵣⵍⵙⵅ ⵙⵛ ⵙⵃⵙⵕ»

يضرب هذا المثل الشعبي الناطق باللغة الأمازيغية الريفية عندما ترى أحدا يستسلم لأحد ما تحت الإكراه والإبتزاز، خضوعا و احتقارا.

موضوع هذا المثل مستوحى من رواية شفوية تدور حول العنصر اليهودي المغربي الذي إستوطن منطقة الريف إلى غاية حدود الستينات من القرن العشرين.

و تقول هذه الرواية الشفوية بخصوص هؤلاء اليهود، أن كثيرا منهم كانوا يحترفون مهن حقيرة، وما يؤيد هذا الخبر ما قاله أوجست موليرس في كتابه المغرب المجهول اكتشاف الريف، الجزء الأول، ترجمة وتقديم د. عز الدين الخطابي 2007 الصفحة 163 « أن اليهود يوجدون بكثرة بقبيلة قلعية، وهم يسكنون بالقرى الصغيرة ويمارسون مختلف المهن فهم صانعو أحذية وإسكافيون وصانعو أوتار وصاغة وصانعو قدور، ...».

وكان بينهم أيضا، حسب الرواية الشفوية دائما، من يمارس التجارة كباعة متجولين « ⵔⵙⵍⵍⵙⵔ » والجمع « ⵜⵙⵍⵍⵙⵜ عطار، يتنقلون من مدشر إلى آخر، سعيا وراء بيع بضاعتهم.

و كانوا يتبعونهم الأطفال بالحجارة فلا تتوقف قطع الحجر الملقاة على اليهودي الذي يصادفهم في طريقه، إلا إذا إستسلم البئيس، تحت التهديد بالحجارة، فعند ذلك تجده يعمد إلى بعض العلب المحشوة بالإبر التي يبيع منها للأهالي بالتقسيط مع أشياء أخرى، مثل الحلوى، لعب أطفال، سواك، وغير ذلك، فيأخذ منها رزمة، وهو في أقصى درجات التملق ثم يقوم بتفريقها على هؤلاء الصبيان المجتمعين حوله، ليصرف عنه سوءهم، قبل أن يتابع تجواله.

وفي هذا الصدد، يقول أوجست موليرس (نفس المصدر) الصفحة 83 «ويجد الأطفال المسلمون لذة سادية في فرار العمالقة الإسرائيليين الملتحين الذين يتعرضون للرشق بالحجارة من طرفهم، ورغم أن آباءهم يمنعونهم بشدة من القيام بهذا اللعب الهمجي، إلا أنهم يعودون إلى فعلتهم حالما يغيب هؤلاء الآباء».

بقلم: عبد الكريم بن شيكار

تزنيت.. تعزيز البنية الثقافية بتدشين المعهد الموسيقي «الرايس الحاج بلعيد»

تعززت البنية الثقافية والفنية بإقليم تزنيت، أمس الجمعة، بتدشين المعهد الموسيقي «الرايس الحاج بلعيد»، وذلك بمناسبة الاحتفالات المخلدة للذكرى الـ67 لعيد الاستقلال المجيد.

وتطلب إنجاز هذا المشروع، الذي ترأس حفل تدشينه عامل إقليم تزنيت، حسن خليل، غلافا ماليا يقدر بـ12.7 مليون درهم، موزعة بين مساهمة وزارة الداخلية (المديرية العامة للجماعات المحلية) بـ5.28 مليون درهم، ووزارة الثقافة والشباب والتواصل بـ3.14 مليون درهم، فيما ساهم مجلس جهة سوس ماسة بـ2.5 مليون درهم، وبلغت حصة جماعة تزنيت 1.95 مليون درهم.

ويهدف المشروع، الذي يتكون من ثلاثة طوابق على مساحة 1658 مترا مربعا منها 870 مترا مربعا مغطاة، إلى تأهيل الموسيقيين الشباب من مدينة تزنيت، حيث سيتخصص المعهد في تعليم قواعد الموسيقى للمتلقين، بما في ذلك أصول ونشأة وتطور الموسيقى المغربية.

وبهذا الخصوص، قال مدير مديرية الفنون بوزارة الثقافة والشباب والتواصل، محمد بن يعقوب، في تصريح لوكالة المغرب العربي للأنباء، إن هذا الإنجاز يروم تعزيز العرض الثقافي والفني وتعميم التعليم الموسيقي بالمنطقة، مضيفا بأن طلبة المعهد سيتلقون دروسا في مختلف القواعد والآلات الموسيقية والمؤثرات الموسيقية والصوتية الأخرى، فضلا على ورشات وتكوينات بهذا الصرح الثقافي، على يد أساتذة ومكونين متخصصين.

ويتوفر المعهد الموسيقي، الذي تصل طاقته الاستيعابية إلى 150 مقعدا، على قاعات للعروض والرقص وأخرى خاصة بالتكوين الموسيقي والورشات التطبيقية، إلى جانب مكاتب إدارية، واستوديو للتسجيل وفضاء للاستقبال والإرشادات.

BANK OF AFRICA
BMCE GROUP بنك أفريقيا

قارّتنا، مستقبلنا

creditHabitat.ma

سلف السكن 100% عن بعد !

080 100 8100
BANKOFAFRICA.MA

بنك أفريقيا - شركة مساهمة رأسمالها 480 066 056 2 درهم - مؤسسة إئتمان
قرار إعتماد رقم 94-2348 بتاريخ 23 غشت 1994 - 140 محج الحسن الثاني - 039 20 الدار البيضاء - المغرب
س.ت. : 27129 الدار البيضاء - رقم التعريف الجبائي : 01085112